قاسيون

العدد 498
السبت 16 نيسان 2011
16 صفحة ـ الثمن (15) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (24.088.632) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

سورية على مفترق طرق.... ص ٤ ـ ٩

الافتتاحية

تصريح باسم رئاسة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

تثير الأنباء المتسارعة عن الاضطرابات التي تزداد اتساعاً وعمقاً في أرجاء البلاد القلق الشديد في أوساط الجماهير الشعبية. وفي هذا السياق نؤكد من جديد أن الأرضية المشروعة لهذه الاحتجاجات كانت التدهور الكارثي لمستوى معيشة الأكثرية الساحقة من السكان بسبب السياسات الاقتصادية ـ الاجتماعية القصيرة النظر والمنحازة للأغنياء، ما أدى إلى ازدياد صعوبات العيش بكل أشكاله، وانسداد الآفاق وخاصة أمام الأجيال الشابة، هذه الأمور التي ترافقت مع انخفاض منسوب الحريات السياسية مما لم يسمح للأوساط الواسعة من الشعب التعبير عن استيائه في الوقت المناسب تجاه الظواهر السلبية التي يعاني منها، وخاصة الفساد وعدم تكافؤ الفرص والبطالة.

لقد حذرنا سابقاً، مراراً وتكراراً، ومنذ سنوات، من مخاطر ونتائج السياسات الداخلية المتبعة التي تفتح الباب واسعاً أمام مختلف أنواع الاحتجاجات، والتي يمكن أن تستخدم في لحظة معينة من جانب أي كان لتمرير أهداف أخرى لا علاقة لها بالمطالب المشروعة، ولكن مستخدمة إياها كغطاء، مما سيجعل الأمور تختلط على الناس التي لا تثق بالإعلام الرسمي أصلاً بسبب قصوره التاريخي، خالقاً بلبلة لا يستفيد منها إلا العدو المتربص بالبلاد من أجل تفتيت وحدتها الوطنية، سلاحها الأهم في مواجهة المخططات الأمريكية ـ الصهيونية في المنطقة...

قبيل بدء موجة الاحتجاجات في ٢٥/ ٢، أكدنا في بلاغ مجلس اللجنة الوطنية، وما زلنا حتى اليوم، نطالب بالإسراع بالإصلاح الجذري الشامل، وحدّدنا رؤيتنا له ولحدوده.. ونرى أن هذا الإصلاح هو العلاج الجذري الشامل لما نعاني منه الآن..

لقد أصبح واضحاً أن هناك قوى مشبوهة تريد أن تركب موجة الاحتجاجات المشروعة، مستفيدة منها لحرفها عن مسارها باتجاه المزيد من إراقة الدماء وتهديد الوحدة الوطنية، وذلك عبر الشحن الطائفي وصولاً إلى إلغاء الدور الذي تلعبه سورية تاريخياً في الصراع العربي ـ الإسرائيلي..

وتؤكد الأحداث أن هذه القوى المشبوهة موجودة في كل مكان، وتتغطى بأكثر من غطاء، وهي بذلك تحاول تفعيل كل منظومات الثنائيات الوهمية المدمّرة، فهي موجودة أحياناً في قوى الحراك الشعبي وتحاول دفعه في اتجاه استخدام السلاح. وهي موجودة أيضاً في بعض أجهزة الدولة التي عصت الأوامر المعطاة بعدم إطلاق النار على المتظاهرين السلميين منذ بادئ الأمر.

إن هذه القوى تعبر في نهاية المطاف عن مصالح قوى الفساد الكبرى من كل شاكلة ولون، العابرة للطوائف والأديان والقوميات، والمرتبطة في نهاية المطاف بالعدو الخارجي وأهدافه، والتي ترى أن ساعة الحساب الشعبي قد اقتربت، وهي تريد حرف المطالب المشروعة عن هدفها للنفاذ بجلدها وتأبيد نهبها.

إن هذه اللحظات الدقيقة والحرجة تتطلب أقصى درجات الحذر واليقظة وضبط النفس وعدم تساهل الشعب مع كل من تسوّل له نفسه، أياً كان، وأينما كان، التلاعب بالوحدة الوطنية عبر الاحتكام إلى السلاح.. كما تتطلب من القوى النظيفة الشريفة في جهاز الدولة التي تقع على عاتقها مسؤولية كبيرة في هذه اللحظة، أن تخرج من جحورها في الجهاز نفسه وفوراً، تلك القوى التي مهدت بسلوكها للأحداث الحالية، والتي تحاول حتى هذه اللحظة خلط الأوراق، مضحيةً بالبلاد والعباد حفاظاً على مصالحها الخاصة الضيقة..

إن الوضع الحالي يتطلب أن تضمن القيادة السياسية للبلاد فوراً، تسريع وتيرة الإصلاحات وتعميقها من أجل عزل وتصفية كل القوى المشبوهة أينما وُجدت...

الناطق الرسمي باسم هيئة رئاسة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين
دمشق ٢٠١١/٤/١١

■■

بلاغ عن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في محافظة الحسكة

ترى لجنة محافظة الحسكة لوحدة الشيوعيين السوريين في المرسوم الرئاسي القاضي بمنح الجنسية للمواطنين الأكراد الذين حرموا أو جردوا منها بموجب إحصاء ١٩٦٢م، خطوة على طريق تعزيز الوحدة الوطنية.. إن غدّ السير في هذا الاتجاه يتطلب الإسراع في الإصلاح الشامل الجذري والفوري في المجالات الاقتصادية – الاجتماعية والديمقراطية، وإنهاء جميع أشكال التمييز بين المواطنين بما يضمن مساواتهم جميعاً في الحقوق والواجبات. إن هذا الإنجاز جاء نتيجة لنضال الشعب السوري وقواه الوطنية والتقدمية في طول البلاد وعرضها، وهو ما يؤكد أن أبناء سورية أخوة في التاريخ والمصير، وأية محاولة من أي كان لإحداث فوالق اجتماعية بينهم ستبوء بالفشل الذريع.. إننا أمام مرحلة جديدة وحساسة من تطور الأوضاع في بلادنا، مرحلة تضع الجميع أمام مسؤولياتهم الوطنية والتاريخية والأخلاقية، والتي أساسها وغايتها كرامة الوطن والمواطن.

٢٠١١/٤/٧

■■

بلاغ عن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في محافظة طرطوس

يا أبناء محافظة طرطوس!

تنظر اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في طرطوس، بقلق شديد إلى الأحداث التي جرت في مدينة بانياس يوم الأحد ٢٠١١/٤/١٠، وتدين بشدة قيام عصابة مسلحة بقتل المواطنين الأبرياء والاعتداء على الجيش وتدمير الممتلكات والمنشآت العامة والخاصة واستباحة المدينة وترويع سكانها.

إننا بشعور عال بالمسؤولية تجاه الوطن والشعب، نؤكد أن هذه العصابة المدربة بشكل جيد على قتال الشوارع والمجهزة بأحدث أنواع الأسلحة الخفيفة والقنابل والديناميت وحتى المدافع المتوسطة، باستهدافها للجيش، إنما تستهدف الوحدة الوطنية والاستقلال الوطني، الذي يشكل جيشنا الوطني أبرز رموزهما، وكأنما هناك من يريد أن يحصل في مدينة بانياس، ما حصل في مخيم نهر البارد في لبنان على يد تنظيم فتح الإسلام ومن يدعمه.

إن كل المؤشرات الأولية توحي أن هذه العصابة المشبعة بروح التعصب والتطرف الديني، قد دُرّبت بشكل جيد، ومُوّلت من جهات داخلية وخارجية لضرب النسيج الوطني السوري واختلاق فتنة طائفية من أجل القضاء على اللحمة الوطنية التي تميز بها الشعب السوري بكل طوائفه ومذاهبه وانتماءاته عبر التاريخ، والهدف منها هو النيل من منعة الوطن وصموده في مواجهة المشاريع والمخططات الأميركية والصهيونية، والعمل على وقف أو تأخير عملية الإصلاح المأمولة التي هي مطلب الشعب السوري برمّته، وحرف الحراك الجماهيري عن غاياته وأهدافه الحقيقية.

إننا في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في محافظة طرطوس، نهيب بكل المواطنين في المحافظة على اختلاف انتماءاتهم ومذاهبهم وطوائفهم التعاون والتكاتف ورص الصفوف والوقوف وقفة موحدة في مواجهة هذه العصابات، لقطع الطريق عليها وعلى من مولها ودعمها في محاولة إحداث شرخ بين أبناء الشعب السوري، ونؤكد على ضرورة البدء الفوري في تنفيذ الإصلاحات الموعودة، وتوسيع رقعة هذه الإصلاحات لتشمل تغييراً جذرياً في السياسات الاقتصادية – الاجتماعية بما يخدم مصالح الشعب السوري ويصون كرامته.

٢٠١١/٤/١١

■■

نداء.. إلى الشعب السوري العظيم

يا أهلنا في سورية.. إن تسارع الأحداث وتنوعها وتداعياتها واستهدافاتها لمجمل شؤون حياتنا في الوطن تستوجب من الجميع تحمل مسؤولياتهم التاريخية لضمان وحدة الشعب وتحقيق مصلحته وسلامة الوطن، لأن أزمة مليئة بالصعاب والمحن تمر علينا، فلا منقذ لنا منها إلا بالحفاظ على وحدتنا الوطنية، أمضى سلاح في يد الشعب السوري على مر التاريخ، وحدتنا التي تجلت دائماً خلال كل محنه السابقة بأسطع أشكالها. منطلقين من قناعة راسخة، نهائية، أن الوطن ملك للجميع ومسؤولية جميع أبنائه.

وعليه، ندعو في هذه اللحظة التاريخية:

- **إلى عدم استخدام السلاح ضد المدنيين العزل منعاً لإراقة الدماء البريئة ودرءاً للفتنة وحفاظاً على الوحدة الوطنية، كما ندعو إلى حماية المظاهرات السلمية التي مازالت حقاً مشروعاً للسوريين الذين يرفعون المطالب المختلفة.**
- **ونهيب بجميع المواطنين العمل على لجم كل من يحاول الاعتداء على الممتلكات العامة، ومحاصرة كل من يدعو إلى حمل السلاح تحت أية حجة كانت.**

إن الاحتكام للسلاح في هذه الظروف الدقيقة التي يمر بها وطننا هو جريمة لا تغتفر لن يبررها التاريخ لأي كان.

إن الهدف المباشر لهذا النداء هو تحصين الوطن والحفاظ على وحدته الوطنية وتماسك لحمته الاجتماعية.

دمشق مساء ٢٠١١/٤/١٢

- الحزب السوري القومي الاجتماعي
- حزب الإصلاح الديمقراطي الوحدوي
- اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

بصراحة

حق التظاهر السلمي
مقدمة لأي إصلاح سياسي- اقتصادي

◄ عادل ياسين

في إحدى المقابلات التي أجرتها الفضائية الإخبارية السورية مع المواطنين في منطقة دوما، وجه المراسل سؤالاً للمواطنين عن مطالبهم وآرائهم في الإصلاحات التي طرحتها القيادة السياسية، وفي مقدمة تلك الإصلاحات إلغاء قانون الطوارئ وتوابعه، وإصدار قانون للأحزاب ينظم الحياة السياسية، وقانون الإعلام.. وسواها من الوعود الكثيرة التي طرحت، ولكن إلى الآن لم ير النور إلا القليل منها، حيث طغى على تلك الإصلاحات الضرورية مناخات أخرى سقط من جرائها العشرات من الشهداء، والجرحى دون مبرر مع أن مطالب المتظاهرين سلمياً كانت واضحة وضوح الشمس، حيث أكدوا ذلك من خلال شعاراتهم التي أكدت على الوحدة الوطنية بوصفها عنصراً أساسياً وضرورياً، والتي لا يمكن التحدث عن الصمود والمواجهة والمقاومة للمشاريع العدوانية الخارجية، وللقوى الداخلية المرتبطة بها دونها، وهي التي يؤمن بها الشعب السوري، وكانت من مرتكزاته الأساسية التي واجه بها الاحتلال الفرنسي، وحقق الاستقلال التام، وأصبحت بذلك سورية إحدى القلاع الأساسية ضمن حركات التحرر والمقاومة التي دفع شعبنا الغالي والرخيص من أجلها انطلاقاً من وطنيته العالية، كونه شعباً لا يقبل الخنوع والرضوخ والذل، وسيبقى كذلك يناضل من أجل حقوقه، ويدافع عن مصالحه التي أهدرت خلال عقود مضت، حتى باتت سورية تصنف من الدول الفقيرة رغم أنها غنية بثرواتها وغنية بخيرات شعبها التي تصدرها إلى كل أصقاع الأرض، دون أن تستفيد منها في تطوير قدراتها، وإمكانياتها لحل الأزمات المستعصية منذ عقود وفي مقدمتها الفقر والبطالة، وغياب الديمقراطية التي كانت تصدح بها حناجر المتظاهرين سلمياً.

السؤال الذي يمكن استنتاجه من تلك المقابلات التي أجريت مع المواطنين في دوما هو:

لماذا تظاهرت دوما وغيرها من المناطق؟!

هذا السؤال الكبير هو برسم النظام السياسي برمته، وليس الحكومة السابقة أو التالية فقط، لأن الإجابة تحتاج إلى وقفة لرؤية الأسباب العميقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي راكمت الأزمات، ودفعت بها إلى الأمام دون السعي الحقيقي لإيجاد الحلول التي تنتزع الفتيل، وتقطع الطريق على بؤر التوتر التي تحدثنا عنها كثيراً، والتي قلنا إنها بوابات العبور الرئيسية لتفجير الأوضاع داخلياً، ومن أهمها الجانب الاقتصادي السياسي، وليس الذي دفع بالناس إلى الشارع هو المؤامرة الخارجية، بل الذي دفعهم هو مطالبهم وشعورهم بالظلم الشديد، وهم يروا بأم أعينهم حالات الاغتناء السريع حتى التخمة لدى البعض، بينما الأغلبية تعيش ما دون كفاف يومها، صحيح أن القوى التي لها مصلحة بالتفجير لمصلحة مشاريعها الخاصة حاولت ركوب موجة الغليان الشعبي والغضب والتذمر مما يجري، ولكن من المؤكد أن أهدافها ستسقط أمام وعي الشعب ودرايته التامة بدور تلك القوى المشبوهة، والتي لا صلة لها بحقوقه ومصالحه المشروعة، التي عبرت عنها المظاهرات بجرأة وشجاعة، وبصدور عارية في مواجهة الرصاص الذي يطلق عليها، والتي أدانته بقوة وشجاعة من أية جهة جاءت تلك الطلقات.

إن الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها الجماهير الفقيرة، ومازالت تعيشها، هي المحرك الأساسي لهذا الحراك الشعبي الواسع، فالسياسات الليبرالية التي جاءتنا من وراء المحيطات قد لعبت الدور الهام في تعميق التناقضات، التي أدت إلى فرز عميق داخل المجتمع، وأدت إلى خراب الاقتصاد الوطني وقطاعيه العام والخاص، وأدت أيضاً إلى تدهور أوضاع العاملين بالمجال المهني الحرفي حيث أصابتهم تلك السياسات بمقتل حرمتهم من مهنهم التي كانوا يعتاشون من خلالها.

فسياسة الانفتاح الواسع بما فيها فتح الأسواق على مصراعيها أمام البضائع الأجنبية الصينية والتركية التي نافست الإنتاج المحلي بأسعارها المتدنية، والتي هي أقل رخصاً مما ينتجه الحرفيون وأصحاب المهن، أدت إلى إغلاق مشاغلهم وتسريح عمالهم، وهذا ما عبر عنه أحد المواطنين (الدوامنة) حيث قال: (عندي مشغل صغير يعمل به عشرون عاملاً، وأغلقته بسبب عدم قدرتي على منافسة البضائع الصينية والتركية، وتم تسريح العمال).

هذا إلى جانب صناعة هامة يعمل بها أهالي ريف دمشق، وهي صناعة الموبيليا، هذه الصناعة العريقة التي بدأت تحتضر وتختفي من الأسواق بسبب المنافسة الضارية مع البضائع الأجنبية.

إن هذه السياسة غير العادلة التي سببتها السياسات الليبرالية قد جعلت الناس يهيمون على وجوههم بحثاً عن عمل دون فائدة.. أليس هذا السبب كافياً ليولد الغضب والتظاهر والسخط على من كان السبَب فيما وصلوا إليه؟

إن احترام حق التظاهر السلمي الذي كفله الدستور السوري للمطالبة بالحقوق هو المقدمة الضرورية لأي إصلاح سياسي- اقتصادي تقتنع به الجماهير المطالبة بحقوقها والذي لن يسير الإصلاح المنشود دونه أية خطوة إلى الامام.

■■

مذكرة الأمانة العامة لاتحاد العمال العرب
الحركات الاحتجاجية رد طبيعي على سياسات عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي

قدمت الأمانة العامة لاتحاد العمال العرب مذكرة أوضحت فيها وجهة نظر الاتحاد في كل ما يجري في الوطن العربي من احتجاجات ومظاهرات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الشعوب العربية، وأكدت المذكرة أن سياسة العولمة الإمبريالية، والليبرالية الجديدة فرضت سياساتها على الدول الوطنية، مما أحدث كوارث اقتصادية واجتماعية، انعكست نتائجها على جميع العاملين بأجر وأصحاب الدخل المحدود، بسبب انفتاح الأسواق وانهيار معظم الصناعات الوطنية في البلدان التابعة، مما أدى عملياً إلى:

- ارتفاع نسب البطالة في جميع أنحاء العالم، ومنها بلداننا العربية، وترافق ذلك مع تزايد القلق وتفشي الجرائم الاجتماعية.
- فقدان العمال إمكانية السيطرة على شروط عملهم وخسارة قسم هام من حقوقهم المادية والمعنوية التي كانت تحميهم، إضافة إلى تغيرات جذرية في عمليات الإنتاج وظهور نمط جديد من العمل.
- إلغاء معظم المكتسبات العمالية وطرد آلاف العمال من المصانع، وتحول هؤلاء إلى جيش من العاطلين يعرضون قوة عملهم بأبخس الأثمان.
- تطور مواقف الحركة العمالية والنقابية مع تزايد القمع وتراجع الضمان الاجتماعي ومع غياب الحريات الديمقراطية التي طالما تشدقت بها النظم الرأسمالية العالمية.

وقالت المذكرة إن موقفاً واضحاً تعبر من خلاله الطبقة العاملة العربية، من قضايا الافقار التي تمارسها سياسات الهيكلة والخصخصة، لهو أمر في غاية الأهمية، وبحاجة إلى وعي تسعى النقابات لبلورته، بهدف رفض المتغيرات التي تمس جوهر العملية الاقتصادية بما يمس مصالح جموع الطبقة العاملة العربية.

وتدل التطورات الجارية على ان النقابات العمالية ليست بمنآى عن التحولات الاقتصادية في ظل العولمة الراهنة، وتنامي نفوذ المؤسسات المالية الدولية «صندوق النقد الدولي والبنك العالمي» ومنظمة التجارة العالمية، التي تعتبر اهم مرتكزات ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، والشركات المتعددة الجنسيات التي باتت تتدخل في تحديد المسارات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لمعظم البلدان النامية ومنها بلداننا العربية.

وفي ظل هذه التحولات التي تجتاح العالم بما فيها البلدان العربية والتحول الى اقتصاد السوق وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، تؤكد المذكرة على اضطرار بلدان عديدة بموجب برامج التكييف الهيكلي الى التخلي عن الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة خصوصاً في جانب رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات، وتخفيض الانفاق الحكومي على التعليم والصحة والرعاية والخدمات الاجتماعية، وتأثرت سياسة الضمان الاجتماعي بشكل عام، بسبب القيود التي فرضت على الانفاق العام، وبسبب تزايد خصخصة الخدمات الاساسية ارتفعت تكاليف المعيشة.

وأدت الخصخصة الى تسريح اعداد كبيرة من العمال وتفاقم حدة البطالة كتحد بالغ الخطورة، والى انخفاض نسبة العضوية في النقابات العمالية، وتقلصت فرص العمل المتاحة نتيجة لنقص الاستثمارات الجديدة المنتجة التي تخلق فرص عمل، وهذا ما دفع بأعداد كبيرة للعمل في القطاع غير المنظم الذي يتسم بعدم الاعتراف بحقوق العمال أو تسجيلهم أو حمايتهم وفقاً لتشريعات العمل والحماية الاجتماعية، لأسباب يرجع معظمها الى الغموض الذي يشوب استخدامهم.

هذا الى جانب بروز الدعوات لمراجعة تشريعات العمل تحت ذرائع مختلفة، بهدف التخلي عن أهم مظاهر الحماية الاجتماعية التي ضمنتها هذه التشريعات بفضل نضال الطبقة العاملة وتضحياتها، كما بدأت تظهر مسميات جديدة وأساليب متنوعة مثل ظاهرة التسريح الطوعي والاخذ بنظام المعاش المبكر وجميعها تهدف الى خفض الايدي العاملة.

ولتمرير هذه السياسات وغيرها أوضحت الأمانة العامة إنه تم اللجوء إلى محاولات تهميش النقابات وإضعاف دورها وفاعليتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقدرتها التفاوضية، وظهور الدعوات المشبوهة الى ترويج التعددية النقابية في الساحة النقابية العربية التي يغلب على معظمها الوحدة النقابية والتضامن النقابي في اطار تنظيم عمالي واحد في القطر الواحد، بهدف تفتيت وحدتها بصيغة التعددية واضعافها لمصلحة الشركات المتعددة الجنسية التي تستهدف السيطرة على اقتصاديات الدول الاخرى، وإيجاد الأيدي العاملة والمواد الأولية الرخيصة، والانتقاص من المكاسب العمالية والتهميش لدور النقابات وتشريعات العمل الوطنية، كما ساعد في الترويج لهذه التعددية تدخل الاحزاب السياسية والسلطات الحكومية واصحاب العمل في الشأن النقابي، منتهكين بذلك الحقوق والحريات النقابية واتفاقيات العمل العربية والدولية الصادرة بهذا الشأن، خدمة لمصالحهم وللسيطرة على العمل النقابي.

إن ما شهدته بعض البلدان العربية من تحركات احتجاجية، كان عاصفا ومتسارعا، كما هو الحال في تونس، وفي هذا الصدد فقد كان للاتحاد العام التونسي للشغل دور بارز في استقراء التأثيرات الاقتصادية وسياسات الخصخصة وانعكاساتها على جموع الطبقة العاملة، ونبه إلى الاحتمالات الكامنة من افقار للشعب، وغلاء لمعيشته، بما لا يطيق أحد احتماله.

وأكدت المذكرة أن أسس هذا التدارك يمكن إيجازها فيما يلي:

١) إقرار واضح وجلي من قبل الحكومات العربية بخطأ السياسات المعتمدة سواء في معالجة القضايا الحياتية والخدماتية للمواطنين، أو من خلال الركون الثابت لأساليب القمع والتضييق على الحريات العامة والخاصة، لاسيما حرية التعبير والمشاركة الشعبية واعتبارها الأساليب الوحيدة للتعامل مع المطالب المشروعة اجتماعية كانت أم سياسية.

٢) إقرار واضح وجلي من النخب الحاكمة وبعض النخب الثقافية والسياسية الممالئة لها، بأن الدولة القطرية المتجاهلة لحاجات مجتمعها إلى التكامل العربي، الاقتصادي والسياسي والامني، تحولت الى عبء على هذه المجتمعات مع فشلها المتفاقم في تأمين السيادة والاستقلال، وفي صون الامن الوطني والقومي، وفي إنجاز مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، وفي تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية، بل حتى في الدفاع عن هويتها القومية وتراثها الروحي والحضاري العريق.

٣) مبادرة الحكومات العربية الى فتح حوار جدي مع كل القوى السياسية، لاسيما قوى المعارضة الوطنية غير المرتهنة للخارج، من أجل صياغة عقد اجتماعي جديد يخرجها من واقع الاستبداد والفساد والتبعية السياسية والاقتصادية لقوى الهيمنة الاستعمارية ومؤسساتها.

٤) مبادرة الحكومات العربية إلى الإفراج الفوري عن كل المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي، خصوصاً معتقلي الاحتجاجات الاخيرة، والسعي لعودة كل المبعدين والمنفيين لأسباب سياسية إلى بلادهم للمشاركة في مهمة الانقاذ الشامل لهذه الدول في مواجهة مخاطر الانهيار والفوضى التي تنتظرها.

٥) إجراء مراجعة جذرية وعلمية للسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية الحالية على قاعدة إطلاق تنمية متوازنة بين قطاعات الانتاج وعناصره، وبين مناطق البلاد المختلفة بعيداً عن الارتهان للهيمنة الخارجية ومؤسساتها الدولية المحكومة بخدمة النظام الرأسمالي والإمبريالي الذي يقوم على سلب موارد هذه البلاد وتشويه بناها الاقتصادية والاجتماعية، بل تنمية مقرونة بعدل اجتماعي ومحصنة بوجه كل أشكال الفساد والهدر التي باتت منتشرة على مختلف المستويات.

٦) العمل الفوري على اجراء انتخابات نزيهة وحرة وفق قوانين انتخابية عصرية، وإشراف قضائي مستقل، والغاء كل قوانين الطوارئ بكل اشكالها ومعها المحاكم الاستثنائية التي تغلب اعتبارات الامن على العدالة، ومصلحة السلطة على مصلحة المجتمع.

٧) إرساء دعائم حوار اجتماعي فعال بين أطراف الإنتاج يقود إلى مواجهة مختلف التحديات أمام سوق العمل ويضمن توفير الحلول المناسبة لكل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ولا يتأتى ذلك إلا بإرادة سياسية حقيقية ومنح العمال حق بناء تنظيماتهم النقابية بكل حرية ودون تدخل من أي طرف ودعم النقابات لتكوين الكوادر النقابية القادرة على خوض ومتابعة ذلك الحوار

■ .قاسيون بتصرف عن مجلة العمال العرب

عمال السياحة مطلبهم: زيادة الأجور وتثبيتهم بعقود دائمة

أكثر ما يشغل بال العمال العاملين في القطاع الخاص هو تهميشهم، وعدم الاستماع لمطالبهم المشروعة التي يتقدمون بها إلى نقاباتهم أو إلى الصحافة الرسمية أو الخاصة، ومن هذه المطالب المحقة زيادة أجورهم التي لم ينلها من الحظ جانب في المرسوم /٤٠/ الصادر مؤخراً، والقاضي بزيادة الأجور للعاملين في الدولة والمتقاعدين، وهذا التطنيش الذي يتعرض له عمال القطاع الخاص، يجعلهم يتساءلون عن كونهم مواطنين كغيرهم لهم حقوق، لابد أن تلبى طالما هم يؤدون واجباتهم المهنية كما هو مطلوب منهم وأكثر قليلاً، أم هم خارج المواطنين، ولا يحق لهم ما يحق لغيرهم من أقرانهم العمال، مع العلم أن الجميع يكتوي بنار غلاء المعيشة بسبب ارتفاع الأسعار المنفلت من عقاله، حيث لا رادع له، وليس هناك من يقف بوجه فلتان الأسواق التي هي دون رقيب أو حسيب، مما يضاعف من المعاناة اليومية التي يتعرض لها العمال وأسرهم بسبب ضيق الحال، الناتج عن ضعف الأجور، وعدم توافقها مع ارتفاع الأسعار المستمر، حتى أولئك العمال الذين شملتهم الزيادة الأخيرة، فأنهم سيلاحظون تبخرها سريعاً مع ارتفاع الأسعار الذي جرى ويجري يومياً.

وفي هذا السياق تقدم عدد من العمال العاملين في القطاع السياحي (الفنادق) إلى جريدة «قاسيون» حاملين إليها همومهم وشكواهم، ووثائقهم التي تثبت حقهم بما يطالبون به، حيث أشارت تلك الوثائق (الكتب) التي وجهتها نقابة عمال فندق الشيراتون إلى نقابة عمال السياحة بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٨، تطالب فيها بضرورة تثبيت العمال المؤقتين، وهم ليسوا مؤقتين، لأن استمرارهم بالعمل لسنوات طويلة ينفي عنهم صفة المؤقت، فهم يطالبون بتثبيتهم بعملهم بدلاً عن العقود المؤقتة التي تجدد لهم كل عام، حيث ينقطع العامل عن عمله لمدة /١٥/ يوماً بأمر من الإدارة، ليصاغ له عقد جديد، وقد يكون العقد بشروط جديدة وأجور جديدة، وذلك حسب رضى (المعلم) الذي يحدد كل ما يتعلق بعقد العمل الجديد.

إن مطالب العمال بأن يكون العقد دائماً، وليس مؤقتاً هو تخوفهم المستمر من احتمال إلغاء عقود عملهم وتسريحهم، فتكون الطامة الكبرى لهؤلاء العمال ولأسرهم، لينضموا بعدها إلى جيش العاطلين عن العمل.

نقابة عمال السياحة وقفت إلى جانب العمال (كتابياً) حيث ناشدت معاون وزير السياحة، بضرورة تطبيق قانون العمل الجديد رقم /١٧/ على العمال في الوقت الذي تناور وتتهرب إدارة فندق الـ«شيراتون» من هذا المطلب الذي وجه به معاون الوزير شفهياً، والنقابة ترغب أن يكون التوجيه كتابياً ليأخذ صفته القانونية، والعمال بهذه الحال واقعون بين (حانا ومانا)، متضرعون إلى الله تعالى أن يرأف بحالهم بينما النقابة تطالب وزير السياحة أن يرأف بحال العمال، ويحقق لهم مطالبهم، فماذا كان ينقص إدارات تلك الفنادق لو إنها أخذت منحى كل من فندق برج الفردوس وكارلتون والشرق حين شملت عمالها بالزيادات الأخيرة من أجور وتعويض التدفئة وتثبيت للمؤقتين؟ أم أن حتى في هذه فيها الخيار والفقوس يلعب دوره؟؟.

■■

أبي خارج صورته

◄ عبد الرزاق دياب

كانت أهم ما في البيت الطيني الصغير، أو كما أتوقع أهم جدرانه، كان معتزاً بصورته الشابة، وفتوته الواضحة، كانت صورته تمثل زهو الرجولة التي تحمي أهل البيت وجدرانه حتى في غيابه.

يروي والدي أنه عاد في أعقاب النكسة إلى بيته علّه يجد ما يمكن أن يحمله إلى نـزوحه، كـان المـواطنـون الذين اعتقدوا أن الغارة لن تستمر أكثر من أيام قليلة قد قرروا العودة للملمة ما يستر عريهم الجديد، وحمل بعضهم (اللحف) والبطانيات وبعض المونة، وعـاد الـكثيرون بخفي حنـين، كانت الـبـيـوت قـد سـويـت بـالأرض، أو أن محتوياتها لم تعد صالحة.

أعود إلى رواية أبي، دخل بيته ونظر مباشرة إلى الجدار كانت الصورة قد اختفت، نظر إلى الأرض.. البرواظ الـذي يحـملـها انـكـسـر، والـصـورة تمزقت..لمّ برفق ما تبقى من صورته، من هيبة الرجل التي تمرغت بالطرد، طُرد الذكر والرجل والفحل والإنسان من جدار.. طُرد من صورته.

فيما تبقى من كل أعوامه، من عمره الذي قضاه في دمشق صارت تلك رواية الليل، والقصة التي تقال عند تذكر الشباب والبلاد، قصة الرجل المطرود من صورته القوية إلى واقعه الكسير، واختصرت تلك اللقطة تاريخ البلاد التي لم تعد حتى الآن، ولكن بقيت الحكاية رمزاً ليوم ستعود الصورة إلى جدارها الجديد.

لأن صورة والدي وطن تشظى، وبلاد ضائعة، أراني اليوم أذكرها بغرابة المفجوع بذاكرة تلح، كأن شيطاني يدفعني للانتباه، الجنّي الذي يلازمني (ينكزني)، وإشارات غريبة واهية تؤكد هاجساً ما سيقع.. أراني اليوم على طريق الصورة، أراني اليوم أمام جدارها الذي لا مصير له إلا التراب، كأن شيئاً كبيراً يتداعى في حلقي وقلبي، ويداي تحاولان أن تلما قدراً من ذهابه إلى المحتوم، ثمة خوف يحيط بالأمكنة أنّى قادتني خطاي، ورهبة تلف الوجوه المغادرة إلى جحور نومها المضطرب.

اليوم أقرأ أيامي من جديد، وأعدها لعلها تخطئ في القدوم، الصباحات توحي بأن النهارات لن تمر كما نشتهي، والريح الباردة توحي بنذير شؤم، والدم شاهد على تاريخ يكتب الآن لوطن البدايات.

الصورة المكسورة التي تلح.. كأنها حدس ملتاث بالتشظي، وشبح الجدار الذي تدكه الأيدي باللكمات يخيم على ليال مرت دون قمر.

اليوم فقط الشوارع للبرد، القرى لنومها الخائف، المدينة للفراغ، والحالمون أمام الشاشات، والعاشقات بلا أمنيات، والأمهات أضفن الدموع إلى الابتهالات، والعجائز يقرؤون في كتابهم الكريم سور الغفران والرحمة.

اليوم صورة والدي هامش مفتوح، وبرواظها الكبير وطن تعلو فيه النداءات، الدعوات، وطن لرايات تعقد من جديد، وفتوحات سيكون فيها الجميع خاسرين.

من أجل الحدود التي حفظناها ذات يوم بعيد، ووقف المعلم بعصاه الغليظة يعد.. وينتظر أجوبة غير مرتجفة، يحدها من الغرب البحر المتوسط ولبنان، ومن الجنوب الأردن وفلسطين، ومن الشمال تركيا، ومن الشرق العراق.. ويعلو صوت التصفيق لطالب لا يتلعثم، هي الحدود التي لا تحب الاقتطاع، الحدود التي تشكل البرواظ الكبير، لصورة الإنسان فيها على شاكلة الذكر والفحل والرجل والإنسان.

الآن.. أحبها كما لو أنني أقف أمام أستاذ الجغرافية لأول مرة، ولا أحب أن أنسى الجهات، والتي طالما رددتها في الطريق إلى المدرسة والفرن والبيت.

صورة أبي.. خشيتي التي تحاصرني الآن.. والقلق الذي يغطي الجدار.

■■

منطقة جوبر، طيبة وعلوش.. تهميش وإهمال متعمّد

شكا لـ«قاسيون» عدد من أهالي جوبر وطيبة الوضع التنظيمي المأساوي الذي يعانونه منذ سنوات، بسبب الإهمال والتسويف والمماطلة في تنفيذ وإكمال الملامح الجديدة للمخطط التنظيمي الذي أقر التوسع العمراني للمنطقة وشق طرق جديدة، وكان هذا المخطط قد بدئ بتنفيذه منذ أكثر من ست سنوات وشُقت الطرق وتمت إشادة أبنية طابقية حديثة على جانبيها، والآن هذه الأبنية مسكونة ولكن الطرق التي تم شقها لم تزفت رغم مرور سنوات عديدة عليها.

زارت «قاسيون» منطقتَي جوبر وطيبة ورصدت على أرض الواقع بالصورة الحية هـذه المعـاناة، وتحـدث مواطن من أهل المنطقة باسم الموجودين الذين فاق عددهم الخمسة عشر مواطناً، فقال:«معاناتنا منذ سنوات عديدة من المماطلة والتأجيل في تنفيذ المشاريع ومخالفة المخطط التنظيمي في أغلب الأحيان. نبدأ بخط ميكرو طيبة فالشارع عند آخر الخط في منطقة (نصبة حلة) عرضه ٥٠ متراً تم شقه ولم يزفَّت وامتـلأت بيوتنا بالغبار صيفاً والطين والوحل شتاءً. وقدمنا طلبات وشكاوى منذ أكثر من ٥ سنوات لمدير التخطيط العمراني في محافظة دمشق، فلم يستجب لشكاوانا، وتم إخفاء الطلبات والشكاوى، وإن مدير التخطيط العمراني في المحافظة مقصر جداً في مراقبة تنفيذ المخططات التنظيمية التي يضعها هو نفسه».

ويوجد في الشوارع الرئيسية التي تم شقها منذ سنوات بيوت تعترض تنفيذها النهائي، وتقف عائقاً وعقبة في استكمال الطريق، ومن المقرر إزالة هـذه البيوت بعد منح ساكنيها سكناً بديلاً، فمن الذي يعرقل التنفيذ؟ ألا تستطيع المحافظة تنفيذ الإخلاءات لاستكمال المشروع؟ علماً أننا نؤكد على ضـرورة تأمين السكن البديل وعدم رمي المواطنين بالشارع!.

عند المنطقة الضيقة من الشارع لا تتجاوز الـ١٠٠ متر حيث تقع هناك دائماً حوادث مرورية وشجارات وأحياناً تحدث وفيات، وفي المنطقة كلها لا يوجد شرطي مرور. ونطالب بتحسين وضع النقل والمواصلات بيننا وبين مركز المدينة فقد كان هناك ٨٨ سرفيساً تخدم المنطقة، تم إخراجها من الخدمة وقطعت أرزاق أصحابها لإدخال باصات النقل الداخلي لمؤسسة هرشو، ولكن ضيق الشوارع لم يمكّن الباصات من تخديم المنطقة، فحرمنا من كلا الجهتين، ولم يبق سوى أربعة أو خمسة سرافيس تخـدم المنطقة، وهنـاك أزمـة في النقل، نطالب بإعادة السرافيس، ورسـم خط جديد لتتمكن من خدمة المواطن بالشكل الأمثل، حيث يجب أن يحـدد سيرها من طيبة، علوش، عباسيين، الزبلطاني، ساحة التحرير، ويعود عن طريق شارع فيصل، العمارة، البحصة، العدوي، وقد قدمنا هذا الاقتراح لمسؤول النقل في محافظة دمشق فرفض، لأنه لا يشعر بالمعاناة التي يقاسيها المواطن، فهو لديه سيارته ووقوده بالمجان (ونحنا كمالة عدد).

مخالفة سافرة للمخطط التنظيمي وبعلم البلدية حيث تم إشادة بناء مخالف بجانب آخر موقف للسرفيس في عقار ملحوظ على المخطط التنظيمي على أنه حديقة عامـة في أرض بيت دلال. وفي منطقة (نصبة حلة) يوجد ثانوية عبدالله يونس للبنات، وروضات أطفال الأماني والفيحاء والنورس،وخمس مـدارس ابتدائية أخرى ولا يوجد بينها فسحة هوائية أو حديقة عامة وأطفالنا بحاجة ماسة لها، علماً أنه يوجد حديقة عامة ملحوظة في المخطط التنظيمي للمنطقة جانب مدرسة الشيخ رسـلان الابـتدائيـة، ولم تنفذ الحديقة بسبب عدم تنفيذ الاستملاكات.

شـكونـا كـثيراً مـن ممـارسـات ابـن أحد المتنفذين حيث يستخدم وجيبة أحد الأبنية السكنية طريقاً لسيارته وسيارات زواره، الـذي لا ينتهي ضجيجهم حتى الساعة الثانية أو الثالثة صباحاً، ويزعجون الجوار، علماً أن طريقه الأساسي يجب أن يكون من جانب برج التوتر العالي، ولكن هذا الطريق أيضاً لم تنفذه البلدية.

هذه كانت شكاوى ومطالب أهالي جوبر منطقة طيبـة منـها مـا يتعلق بإهمال ومماطلة المسؤولين لتنفيذ المشاريع ومنها ما يتعلق بغض النظر عن مخالفات يرتكبها الأهـالي وكلها بالتالي تـؤدي إلى معاناة وأزمـات نتمنى معالجتها بـأسـرع وقت ممكن للحفاظ على راحة وسلامة المواطن وجمال صورة الوطن.

■■

المعضمية فوق صفيح ساخن وراءه الفساد المشرعن!!

◄ نزار عادلة

«المعضمية» أقرب البلدات إلى دمشق العاصمة، كانت تسمى في خمسينيات القرن الماضي «حوران الثانية» محاطة بأشجار الزيتون واللوزيات وكل الأصناف الأخرى، عدد سكانها /٣٠/ ألف نسمة بالإضافة إلى /٤٠/ نسمة يسكنون في مخالفات وعشوائيات، زحفت جبال الإسمنت إلى المدينة وأقيمت المشاريع استثمارية مزيفة وأقلع سكان المنطقة عن الزراعة، تشرد بعضهم وتحول البعض الأخر إلى مهن عديدة.

بدأ الاستملاك في المعضمية منذ الخمسينيات في مطار المزة وما حوله تحت يافطة المصلحة العامة، وقد تفهم سكان المعضمية آنذاك المصلحة العامة، ولكن الاستملاك استمر بشكل خجول حتى العام ١٩٨٥ حين وضعت المحافظة دمشق يدها على /٨٥٪/ من أراضي وعقارات السكان تحت يافطة المخططات التنظيمية، والتي ستقام عليها حدائق ومدارس وشوارع عندما تتوفر الاعتمادات، وأصبح أكثر سكان المعضمية يعيشون في أراض مستملكة من محافظة دمشق بالإضافة إلى استملاك أراضيهم الزراعية.

يتحدث أبو خالد خليفة من سكان المعضمية قائلاً: لقد تم استملاك /١٢/ ألف دونم عام ١٩٨٥ ووضعت الحكومة سعراً للدونم الواحد بـ /١٠/ آلاف ل.س، هذا بالإضافة إلى آلاف الدونمات التي تم استملاكها سابقاً ولاحقاً بحيث يصبح مجموع ما تم استملاكه /٣٥/ ألف دونم، ومنذ العام ١٩٨٥ وحتى العام الحالي لم تقم في جميع الأراضي التي استملكت أية مشاريع خدمية أو غير خدمية، وحالياً يقدر سعر الدونم بأكثر من /١٠٠/ مليون ل.س، وما قـررت محافظة دمشق دفعه للدونم الواحد /١٠/ ألف ل.س ورفض أهالي المنطقة قبض المبلغ، ولكن ما زال الاستملاك مستمراً حتى وصل إلى قلب المعضمية وأصبح السكان مهددين بالتشرد بعد أن خسروا أراضيهم وبيوتهم، وحتى منطقة المخالفات استملكت، ولم يبق أمام السكان غير التشرد.

منذ العام ١٩٨٥ أو حتى الآن وسكان المعضمية يرفعون المذكرات إلى الجهات المسؤولة يطالبون بحقوقهم ويحـذرون من الانفجار، ولكن دون أن يتلقوا أي جـواب. مصطفى حمود عضو مجلس الشعب عن المعضمية تحدث في المجلس مرات عديدة حول الغبن الذي أصاب السكان ولم يتلقَّ أي جواب.

علمنا من أهـالي المنطقة بـأن الأراضـي التي تم استملاكها بيعت، وبعضها في الطريق للبيع لمافيا العقارات والشركات الخليجية. السؤال هنا: أليس ما جرى وما يجري في المعضمية مخالفاً للدستور السوري؟

سؤال موجه إلى الجهات الوصائية وتحديداً إلى مجلس الشعب، ونذكر هذا المجلس بأن المادة /١٥/ الفقرة /أ/ تقول عن حماية الملكية:«لا تنتزع الملكية الفردية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل».. فأين المنفعة العامة هنا إذا كانت الأراضي مستملكة منذ العـام ١٩٨٥ ولم تقم عليها إلا المنشآت الخاصة؟!.

خسر سكان المعضمية أراضيهم وربحت مافيا أصحاب الملك، واتسعت هذه المافيا في السنوات الماضية وتشرعنت وأخذت الشكل القانوني من خلال فساد مجالس المدن والبلديات.

يتحدث مواطن أخر يقول: /٧٥/ ألف مواطن في المعضمية تضرروا من الاستملاك، والغرابة هنا أن الجهات المالية تطالب السكان بالضرائب المالية والرسوم عن أراضيهم المستملكة ويضيف قائلاً: المعضمية مدينة منسية عندما وضعوا الهاتف حفرت الأرصفة والشوارع ولازالت منذ سبعة أشهر بالإضافة إلى انعدام كافة الخدمات الأخرى.. وقبل أيام علمنا أن المحافظ سوف يزور المعضمية، لذلك غسلت الشوارع وتمت حملة نظافة ومن سوء حظنا أنه لم يأت.

ويقـول آخـر من المواطنـين: نحـن نتحدث باسم جميع سكان المعضمية الذين يملكون والذين يعيشون بجانبنا كإخوة أعزاء، لأنهم مثلنا يعيشون في بيوت تفتقد إلى الحد الأدنـى من الخدمات والمحافظة سوف تطردهم من بيوتهم أيضاً بسبب الاستملاك.

■■

الجامعات الحكومية.. أسئلة من وحي الواقع

◄ ميشيل ميكائيل

بعد ما كان هدف التعليم في سورية إنشاء جيل علمي التفكير، مرتبط بتاريخه وأرضه ومعتز بتراثه من أجل تحقيق أهداف أمته والإسهام في خدمة الإنسانية وتقدمها (وهذا ما جاء وأكده الدستور السوري في مادته الحادية والعشرين)، أصبح الآن نظام التعليم، وخصوصاً في مرحلته الجامعية، يهدف إلى إنشاء جيل غربي معولم ليبرالي التفكير، بعيد عن العلم كل البعد، وذلك من خلال القرارات الحكومية أحياناً، ومن خلال سياسات تتبعها الجامعات الحكومية نفسها أحياناً أخرى، والتي يقوم بتنفيذها دكاترتها وأساتذتها وتهدف في نهاية المطاف إلى إبعاد الطلاب عن الجامعات الحكومية وجذبهم نحو الجامعات الخاصة- التي أغلبية الشعب لا يستطيع تحمل اقساطها- والتعليم الموازي والمفتوح اللذين يدفع فيهما سنوياً للتسجيل فقط مبلغ وقدره ثلاثون ألف ليرة سورية، هذا عدا ثمن الكتب والحاجات الدراسية (المادة السابعة والثلاثون من الدستور السوري: التعليم حق تكفله الدولة وهو مجاني في جميع مراحله وإلزامي في مرحلته الابتدائية وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى).

ومن تلك القرارات والسياسات: إصدار قرار حكومي يتعلق بمدة الرسوب في الجامعة الحكومية وقدرها سنتان وكل طالب يتجاوز تلك السنتين يتم إيقاف تسجيله في الجامعة (وهذا ما يعرف بالاستفاد)، إلى أن يصدر قرار بإنشاء دورات امتحانية للطلاب المستفدين وتأتي الجامعات الحكومية لتنفيذ هذا القرار باتباع سياسة مفادها: «ترسيب أكثر قدر ممكن من الطلاب» حيث وفي أحسن الأحوال تكون نسبة النجاح مقدرة بـ/٢٠٪/ من الطلاب مع العلم أن أغلبية الطلاب، أي ما يقدر بـ/٧٠٪/ منهم، تكون ضامنة للنجاح... ومن هؤلاء الطلاب الضامنين نجاحهم توجد/١٢٪/ منهم ضامنة للتفوق، إلا أنه عند صدور النتائج الامتحانية تكون نسبة النجاح كما هو مرسوم من الجامعة نفسها لتشكل صدمة لجميع الطلاب.

فالطالب المجد والنشيط ينال علامة أدنى مما يستحق، أو يرسب، والكسول يتفاجأ بعلامة النجاح مع أنه لم يكتب شيئاً يستحق الذكر على ورق الامتحان!.

فهل الأوراق الامتحانية تصحح بصدق وضمير؟ أم أن الضمير ذهب مع الريح فاسحاً المجال لقدوم المال والغنى الفاحش على حساب الطلاب؟ مع العلم أن أغلب الطلاب هم من طبقة الفقراء المعدومين ومن الطبقة الوسطى. وهل هذه القرارات وتلك السياسات من شأنها أن تضمن التقدم المستمر للشعب بحيث يصبح أهلاً لمسايرة التطور الدائم لحاجاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (المادة الثانية والعشرون من الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية: يضمن نظام التعليم التقدم المستمر للشعب ويساير التطور الدائم لحاجاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية)؟!.

وهل هذه القرارات وتلك السياسات هي لمصلحة الطالب الجامعي أم لمصلحة فئة معينة من الناس الأغنياء؟. وهل هكذا يتم الإشراف على التعليم وتوجيهه بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج؟.

سورية على مفترق طرق..

بانياس: اشتباكات عنيفة بين الجيش وعصابات مسلحة

خاص قاسيون

فوجئ سكان مدينة بانياس في محافظة طرطوس مساء أمس السبت ٢٠١١/٤/٩ بمجموعات مسلحة ملثمة يرتدي عناصرها أكفاناً سوداء، بدؤوا منذ ما قبل منتصف الليل بالانتشار في المدينة، مرددين عبارات طائفية، ثم قاموا بالاعتداء على بعض الملكيات الخاصة من سيارات وبيوت قبل أن يهاجموا حراس أحد المساجد ويقوموا بقتل العناصر التي كانت تحميه، ثم أطلقوا نداءات: حي على الجهاد عبر المئذنة.. لينتشر صداها في المدينة بأسرها، وببعض القرى المحيطة فيها ..

ومع صبيحة هذا اليوم الأحد، أخذ العناصر المسلحون يعيثون تخريباً وترويعاً في المدينة، فكسروا وحرقوا وقطعوا الطرقات وأطلقوا العيارات النارية، واشتبكوا مع عناصر الأمن الذين تفاجؤوا بمستوى تنظيم هذه المجموعات، وخبرتهم الكبيرة في حرب العصابات، وامتلاكهم أسلحة فردية متطورة ومهارة عالية في نصب الكمائن.

وعندما لم تستطع القوى الموجودة في المدينة السيطرة على الوضع.. وهو ما أدى لسقوط عدد كبير منهم في المواجهات بين قتيل وجريح.. تم الاستنجاد بأحد الألوية المرابطة في المنطقة الذي دخل المدينة وما يزال حتى الآن يخوض اشتباكات دموية عنيفة مع المسلحين مجهولي الهوية.

وقد أكد شاهد عيان لـ«قاسيون» أن المعارك ما تزال على أشدها منذ نحو ست ساعات من دون توقف، وأن الاشتباكات قد امتدت من قلب بانياس إلى «قلعة المرقب» و«العديمية» القريبتين منها .. وأن الإصابات في صفوف الجيش قد تجاوزت العشرات.

وأكد مراسل قاسيون في بانياس أن المسلحين استعملوا في العمليات الديناميت والقنابل المختلفة والمدافع الرشاشة والهاون، وهناك انفجارات متتالية ما فتئت تسمع في المدينة في أوقات متقاربة..

وأكد شهود عيان آخرين أن المسلحين، بأساليب قتالهم ومستوى تدريبهم ونوعية الأسلحة التي يستخدمونها، يذكّرون بالاشتباكات التي وقعت في مخيم نهر البارد بين الجيش اللبناني وتنظيم فتح الإسلام..

بانياس – مراسل قاسيون

الدم السوري المراق في بانياس

يهم الشعب السوري بشدة أن يعرف بدقة ودون أية محاولة للموارية أو المناورة من هو المسؤول عن إراقة الدماء في بانياس.. لقد سال في ساعات قليلة دم سوري طاهر سواء في أوساط المدنيين، الذين لم يطالبوا بأكثر من حقوقهم المشروعة، أم في صفوف رجال الأمن، أم في صفوف العسكريين، ومهما جرى التهرب من المسؤولية، ستظلّ معرفة الحقيقة بأدق تفاصيلها هاجس السوريين، كلّ السوريين، ولا بدّ أنّ الحساب قريب.

وفيما يلي أسماء من قضوا أو جرحوا في هذه الأحداث الأليمة، وفقا للمنظمة السورية لحقوق الإنسان:

● أسماء شهداء الجيش والشرطة:

المقدم وهيب عيسى من منطقة جبلة حمام القراحلة متزوج وله ولدان – المقدم ياسر قشعور من منطقة القدموس بيت المرج متزوج وله ولدان – المساعد سامر جلاد من منطقة جبلة الشراشير متزوج وله ولدان – المساعد سهيل حسن من منطقة بانياس المرانة متزوج وله خمسة أولاد – المجند عبد الحي إسماعيل من حلب عازب– المجند محمد فرح من دمشق عازب – المجند أنور احمد الضاهر من حماة عازب – المجند علي أحمد علي من منطقة بانياس الجوبيات متزوج وله ولد – المجند احمد علي العلي من دير الزور عازب – المواطن نضال جنود(تم التمثيل بجثته بعد قتله).

● أسماء الجرحى من قوات الجيش والشرطة:

العقيد يوسف إسماعيل – الرائد ثائر منير يونس – النقيب محمد سليطين – النقيب مازن فطيمي – المتطوع محمود زود – المتطوع حسان نعمان – المتطوع وليد إبراهيم – المجند عزيز عبد الله العصي – المجند عادل حسن – المجند فيصل الصادق – المجند احمد عرفان – المجند محمد سمان – المجند غدير همش – المجند حسين احمد – المجند نزار سفاجي – المجند محمد خالد عبيدو – المجند وسيم داوود – المجند محمد الشيخ علي – المجند عمر القادري – المجند يوسف الدالاتي – المجند علي رضوان شيخ حسن – المجند عمران طريق – المجند محمد قرقور – المجند هادي سليط – المجند حسام خزامي.

● اسماء الضحايا القتلى من المدنيين:

نزار محمد حجازي – أيمن يوسف سليمان – سامر محمود لولو – محمد طالب الضايع

● اسماء الجرحى من المدنيين:

ناصر ياسين – أسامة الشيخة – عبد الرحمن الدوني – عبد الملك الشغري –الطفل محمد محمود إسماعيل– محمد سلامة – مصطفى بكري – حسام صهيوني – احمد جلول.

أهالي بانياس: نحن أبرياء من استهداف الجيش

تبادلت بعض المواقع الإخبارية الإلكترونية والصفحات على موقع «فيس بوك» بياناً عاجلاً نسبته إلى أهالي بانياس أكد فيه مصدروه عدم مسؤوليتهم أو تبنيهم من استهداف الجيش السوري..

فقد أوضح البيان الذي ذيّل بتوقيع أهالي بانياس أن «منطقة رأس النبع في مدينة بانياس الساحلية شهدت منذ الصباح الباكر إطلاق نار مكثف على قوات الجيش المتواجدة في المنطقة»، وأكد أن الأهالي «أبرياء من أية رصاصة تطلق على الجيش»، حيث أشار إلى أن الأهالي أعلنوا ذلك بمكبرات الصوت في المساجد، ومنعوا عبر النداءات إطلاق «النار على الجيش أو الرد على الرصاص الذي يأتينا من منطقة القوز لأن من يتمركزون فيها غير معروفي التبعية».

وجاء في البيان أن «أهالي بانياس يطالبون بالتدخل السريع لقوات الجيش ليقوموا بإيقاف هذه العصابات المتمثلة بأشخاص معروفين لدى الأهالي»، و«أن أهالي بانياس لا ينتمون إلى أية جهة خارجية أو أي شخصية معارضة كأمثال عبد الحليم خدام ورفعت الأسد، إنما هم شعب أعزل يطالب مطالب محقة فترد عليه تلك العصابات ومن يتبعهم بالرصاص».

ولم يتسن لـ«قاسيون» التأكد من المعلومات الواردة بشكل كامل بسبب انقطاع الاتصالات عن المدينة حالياً.

وأضاف البيان أن الأهالي يعرفون مستهدفي الجيش و«يمكن إعطاء أسمائهم للجيش ليقبض عليهم»، كما طالبوا «بتمشيط منطقة القوز وظهر محيرز والقصور التي يتواجد فيها عناصر عصابات لا تنتمي للأهالي، ومن أفراد هذه العصابات: أبو حسن جعلوك، فيصل حسن، علاء بهجت، عيسى الشمالي، ومن منطقة ظهر محيرز المنطقة الشمالية لرأس النبع: بيت معروف، وبيت العتيق.. علماً بأن التيار الكهربائي مقطوع منذ يوم كامل والهواتف الأرضية مفصولة ويتعذر الاتصال».

وكانت محطة «بي بي سي» نقلت عن شهود عيان قولهم إن الجيش السوري بدأ صباح الاثنين التحرك والدخول الى وسط مدينة بانياس ومعلومات عن اطلاق نار في حي رأس النبع بالمدينة.

من الجدير ذكره أن ظهور المسلحين الذين يرتدون الأكفان، والذين قاموا بترويع المدينة واستهداف الجيش والمدنيين والأملاك العامة والخاصة، تلا قيام بعض العقلاء في المدينة من كل أطياف سكانها بإقناع المعتصمين في المدينة بإيقاف الاعتصام منعاً لتجييره باتجاهات لا تخدم الوحدة الوطنية واللحمة الشعبية بين أبناء المدينة، الأمر الذي لم يرق للبعض على ما يبدو، فأشعل المواجهات مع الجيش..

مواقع ووكالات..

تصاعد الحراك في دير الزور

تتابع قاسيون الأحداث في دير الزور وتطوراتها وانعكاساتها وخاصةً حقّ أبناء الشعب في التعبير عن رأيهم والمطالبة بحقوقهم التي تؤيدها.. وفي الوقت ذاته تشجب كلّ أساليب القمع ومحاولات تشويهها وتخوينها أو حرفها عن مسارها نحو الفوضى .. ففي البوكمال أثار ما قام به أحد العشائريين من نشر مسلحين من قبيلته أمام المساجد استفزازاً شعبياً وعشائرياً يجب محاسبته عليه.. وكذلك ما قام به بعض الفاسدين والمسؤولين في المدينة بمحاولات مواجهة مع المتظاهرين يوم ٤/٨ كمؤيدين ومنهم من كان يحرض عليهم ويعتبرهم خونة، وهو ما كاد يؤدي إلى صدام شعبي رغم أن هتافات المحتجين اقتصرت على:

(سورية، حرية، سلمية.. بالروح بالدم نفديك يا درعا.. ديرية وما بينا خيانة).

هذا وقد جرت اعتقالات لقسم من المحتجين أمام المتابعين، وكذلك اعتقل وسام المشعان وهو يصور ويوثق الأحداث لقاسيون مع مراسلها، وتعرض للضرب والتعذيب، وصودرت كاميرا التصوير ولم تُعاد، ومن ثمة أخلي سبيله مع البعض مساءً بعد مطالبة علنية مباشرة أمام المتابعين بالإفراج عنه وعنهم، وتحميل المسؤولية لمن اعتقلهم ومحاسبتهم. وقد استجابت إحدى الجهات الأمنية لذلك، وقد كان تعاملها مع المتظاهرين محط تقدير بعكس الجهة التي اعتقلته.

هذا وقد قام الأهالي في مساء يوم الأحد ٤/١٢ بتشييع مواطنين استشهدا في حمص يوم ٤/٩ أثناء ذهابهما لبيع خضار فيها.. وأصيب ثالث برصاص غير معروف هوية مطلقيه حسبما أفاد مقربون من ذويهم، وقد جالت تظاهرات التشييع شوارع دير الزور مساءً بشعارات متنوعة، وأكثرها بالروح بالدم نفديك يا شهيد.. ومنددة بالممارسات ومن وراءها.. ورافقها حشدٌ كبير من الأهالي المتضامنين وكذلك من رجال الأمن الذين طلبوا من أصحاب المحلات التجارية إغلاقها..!

إن من يسلح أقاربه وينشرهم.. ومن يتعمد مواجهة المتظاهرين أو يمنعهم من التعبير عن رأيهم ومطالبهم ويعتقلهم.. واستمرار هذه الممارسات، مسؤول عن توتير الأوضاع وتفجيرها، وهذا يصب في مصلحة خلق الفتن الداخلية والمخططات المعادية ونشر الفوضى..

إن المطالب الشعبية تؤكد على ضرورة القيام بالإصلاحات الجذرية والشاملة ومحاسبة الفاسدين الكبار وليس بتغيير الوجوه. وكذلك بحماية حق المواطنين في التعبير عن رأيهم ومطالبهم المشروعة بالطرق السلمية وهو حقّ يكفله الدستور..

إنّ الاستجابة لمطالب الشعب وما يريده هي الكفيلة بقطع الطريق على المعادين للشعب والوطن ومخططاتهم سواء من الخارج أو الداخل، كما أنها كفيلة بتحقيق كرامة الوطن والمواطن..

■■

إكراماً لشهداء الوطن.. احتفالات الفصح تقتصر على الصلاة

عبر مسيحيو سورية، كعادتهم، عن عمق انتمائهم الوطني حين قرروا أن تقتصر احتفالات أعياد الفصح المجيد لهذا العام على الصلوات والطقوس الدينية داخل الكنائس فقط، وذلك نظراً للظروف الراهنة التي تمر بها سورية، وإكراماً لأرواح الشهداء والضحايا الأبرار، الذين سقطوا في الأحداث الأليمة التي تشهدها سورية مؤخراً.

وجاء موقفهم النبيل هذا الثلاثاء الماضي حين أكدوا ببيان إيمانهم بـ«وحدة أبناء الشعب السوري»، لافتين إلى أن قصر الاحتفالات على الصلاة يهدف إلى ترسيخ اللحمة الوطنية في البلاد، وأضاف البيان أن رؤساء الكنائس تمنوا أن يعم الأمن والسلام سورية، وأن يعيد الله هذا العيد عليها بالخير واليمن والبركات.

ويعد عيد الفصح (عيد القيامة) من أهم الأعياد الدينية في الديانة المسيحية، وفيه يحتفل أبناء مختلف الطوائف المسيحية بقيامة السيد المسيح، ويعتبر يوم عطلة رسمية في سورية، ويوافق عيد الفصح هذا العام يوم ٢٤ نيسان الحالي، لكل من المسيحيين الشرقيين والغربيين، ليكون العام الثاني على التوالي الذي يتزامن فيه عيدا الفصح الشرقي والغربي في يوم واحد.

ويأتي هذا الموقف الوطني الأصيل من مسيحيي سورية في ظل محاولات بائسة من بعض الأطراف المشبوهة لبث الفتنة بين صفوف السوريين، بهدف تهديد وحدتهم الوطنية عبر جر البلاد إلى أتون أزمة أو أزمات مفتعلة، لا تخدم مجرياتها غير أعداء سورية التاريخيين في الخارج وأعوانهم في الداخل.

ويذكر أن المتظاهرين خلال الأحداث التي تشهدها البلاد يؤكدون في كل فرصة على تمسكهم بالوحدة الوطنية باعتبارها الجدار المنيع أمام كل المخططات التي تستهدف أمن سورية وأمن المنطقة، وذلك عبر رفع شعارات يشددون فيها على أن الشعب السوري واحد، ولا فرق بين أبنائه تحت أي مسمى كان.

سورية على مفترق طرق..

أما فيه من كل عين سواد.. ومن دم كلّ شهيدٍ مداد!

◄ نور أبو فرّاج

يسيرون بخطاً صغيرة أثقلتها آثار النعاس، وحقيبة المدرسة، وهواء الصباح البارد، يصلون إلى الباحة ليقفوا وراء بعضهم صفاً منتظماً، الأقدام متلاصقة مستقيمة، الأيدي ممدودة، والعيون الصغيرة تنظر إلى الأمام.. يبدأ الجميع بتنفيذ إيعاز متكرر رتيب، تتحرك الشفاه مرددةً شعارات ووعوداً، وترتفع النظرات بالتدريج مراقبة قطعة القماش الملونة وهي ترتفع في السماء.

ثم يأتي دور النشيد الوطني.. لطالما أحبوا موسيقاه وآلاته الصاخبة، إلا أنهم لم يفهموا مفرداته، وتعثروا في لفظها أو تذكرها، رفعوا المنصوب ونصبوا المجرور، وكما في كل صباح يجدون أنفسهم ينشدون من جديد المقطعين الأولين منه، متعجلين إنهاءه، إذ أن إنشاده كاملاً يقتصر على الأعياد والاحتفالات الرسمية فقط.

يحمّل العديد من السوريين الاجتماع الصباحي» ونظام التعليم في المدارس، مسؤولية تنشئة أجيال كاملة من طلبة فاقدي الارتباط بالرموز الوطنية الأساسية المتمثّلة بالنشيد الوطني والعلم السوري، فالأطفال لم يستمتعوا باستخدام أقلام التلوين لرسم الأعلام الكبيرة في حصة الرسم، ولم يتعلموا أن اللون الأسود في الأسفل والأحمر في الأعلى، شعروا بالخوف من عصا مدرسيهم و نظراتهم القاسية بدلاً من الاعتزاز والحب تجاه علم بلادهم، لم يفهموا جمال المعاني التي تخفيها كلمات النشيد ولم يسمعوا حكاية الشعب التي يحاول أن يقصها .

لم يعرف المدرسون الغاضبون، والموجهون غير المبالين، والمدير المتسلط أنهم بإهمالهم وجمودهم ذاك خربوا عنصراً هاماً في تكوين الهوية الوطنية للأفراد، وأداة تاريخية بسيطة، ولكن في الوقت ذاته شديدة التأثير في ترسيخ الانتماء لما تخلقه من سحر غير مفهوم، معتمدة على الموسيقى وجمال اللحن والمعاني المغناة، معتمدة على جمال الألوان ودلالتها في نفوس الأفراد .

ما أغفله الاجتماع الصباحي سابقاً، كرسه الإعلام والدعاية لاحقاً بما اتصفا به من جمود ورتابة وقلة ابتكار.. ليقتصر دور النشيد كافتتاح وختام لبث القناة السورية في الصباح الباكر أو آخر الليل..

ولتخلو شوارع البلاد ولزمن طويل من الأعلام، بينما كانت تمتلئ شعارات وعبارات وصوراً .

منذ سنة تقريباً، ظهر اتجاه للاهتمام بالعلم بشكل خاص من خلال توزيعه في عدد من المناطق (في العاصمة دمشق وبعض المدن الكبرى)، وتم افتتاح أعلى سارية للعلم السوري في حديقة تشرين.

ترك هذا التغير تساؤلات حول سبب الاهتمام المكثف فجأة بهذا الرمز، اعتبره البعض دلالة على استشعار الجهات المسؤولة للتغيرات العالمية والداخلية ومحاولة الالتفاف عليها من خلال التركيز على العلم كرمز وطني خاص، واعتبر البعض الآخر أن هذا الاهتمام شكلي خارجي ومتكلف ينشغل بالمظاهر بعيداً عن الجوهر.

واليوم، في ظل الأحداث الأخيرة التي تشهدها البلاد، تظهر أبعاد جديدة لتوظيف الرموز ذات الدلالة الوطنية، بعضها إيجابي، والآخر خطير يحول العلم من قيمة بذاته، إلى تابع يتغير بتغير المطالب.

فالعلم في التلفاز الرسمي والمسيرات واللوحات الإعلانية اليوم، غالباً ما يقترن بالكثير من الشعارات والصور وعلم الحزب الحاكم على اعتبارهما وجهين لعملة واحدة، حيث يحمل العلم هنا معاني ضمنية، ويوجه رسالة بأن للوطنية والانتماء وحب الوطن شكلاً واحداً لا غير، وأن أي خروج عن السرب هو خيانة للوطن وتدنيس لرمزه.

والعلم في أيدي المتظاهرين وأهالي الشهداء، والطلبة وحملة الشموع، هو تعبير عن الحزن والغضب، تعبير عن الرغبة في الإصلاح والتقدم إلى الأمام، تعبير عن الهوية والارتباط بالتاريخ، كما هو تعبير عن وحدة الشعب على اختلاف طوائفه.

للعلم اليوم ولادة جديدة ودلالات جديدة، فالأطفال لن يحتاجوا أن يسألوا عن توضع ألوانه ودلالاتها بعد الآن، لأنها تحفر في ذاكرتهم إلى الأبد .

والشبان والشابات يعيدون قراءة النشيد والتقاط ما فاتهم من مفرداته، لأنهم يشعرون الآن أن موسيقاه تبعث فيهم القوة، وأن كلماته تعزيهم، وأن وقفات صمتهم التي يتلوها النشيد الآن أبلغ وأقوى من كل العبارات والجمل والشعارات.

■■

عيد الجلاء.. لكي لا ننسى

سينسى البعض في غمرة الأحداث التي تعصف بالبلاد أن هناك مناسبة، ليست ككل المناسبات، ستطل على سورية في السابع عشر من نيسان.. مناسبة تعني الاستقلال بكل ما يعنيه من كرامة وعزة ووجه مستقل..

وسيستغل البعض الآخر هذه المناسبة لتوزيع شهادات في الوطنية التي يظنّ أنّه يحتكرها، بعد أن فصّلها على مقاس بدلاته الرسمية، ذات الجيوب الواسعة، والتي اشتراها بفضل جهد الشعب السوري، الذي بنى وطنه بعد أن حرره من ربقة الاستعمار. ولن ينسى هذا البعض بالمقابل أن ينعت كلّ من يخالفه الرأي بصفات الخيانة والاندساس، لا لشيء إلا لأنّ هذا الآخر عكّر صفو طفيليته وبيروقراطيته ببعض الآهات التي أطلقها، والدموع التي سفحها على الوطن الذي يباع مع مواطنيه في السوق الحرة..

وسيزعم آخرون أن الوقت ليس مناسباً لمثل هذه «التّرهات»، فالظروف ليست موائمة لـ«بيع الوطنيات» بينما الدماء تسيل، فيفوتهم أن قيم هذه المناسبة ورمزيتها والوقوف عندها والتأمّل فيها وبأبطالها وشهدائها هي إحدى السبل الأساسية لإيقاف محاولات إغراق البلاد في الفوضى والتفتيت والفئوية، والهائها عن دورها المحوري في مواجهة المستعمرين بحلتهم الجديدة التي أنست البعض أنهم مستعمرون..

لاشك أن المناسبة هذا العام تختلف في ظروف إطلالتها عن كل السنوات السابقة منذ خمسة وستين عاماً، فالبلاد برمّتها تقف عند مفترق طرق، والصراع بين الشرفاء والفقراء والوطنيين من جهة، والفاسدين والمرتبطين والقمعيين والناهبين من جهة أخرى، على أشدها، ومحاولات تمزيق الوطن إلى كانتونات وطوائف وعشائر في ذروتها، واحتمالات الفرز الخاطئ والتصويب الخاطئ للسلاح في أوجه.. ولكن هذه هي بالذات الأوقات التي يجب فيها استلهام معاني الجلاء.. معاني الوحدة الوطنية والبوصلة الدقيقة الموجهة جيداً ومواجهة العدو الخارجي المتربص بالبلاد وبالشعب صفاً واحداً ويداً واحدة وقلباً واحداً وإرادة واحدة..

إنه الجلاء.. فلنحتف به كما يليق بشعب ما انفك يقاوم رغم كل قيود العسف والفقر والتهميش والتي يجب أن تتكسر الآن، لكي تستمر البلاد بالاحتفال بالعيد وهي موحدة وقوية وحرة..

ثورات الفرات الوطنية وَقَومَاتُهم الطبقية ٢/١

«إحنا، مين إحنا ..اسألوا التاريخ يقرا صفحتنا». كلمات من أغنية يا حيف لسميح شقير، وهي ليست لأهالي درعا فقط، وإنما للشعب السوري ككل بكافة أطيافه من جنوبه إلى شماله ومن غربه إلى شرقه، وتعبر عن إرثه وتاريخه الوطني..

هذا التاريخ، صنعه الشعب ويفتخر به كلّ أبنائه، وهو الذي يفرز القادة خلال مسيرة نضاله، وليس القادة من يصنعونه وهو في المحصلة أيضاً تاريخ للوطن والمنطقة والتاريخ الإنساني..

سليمان الحلبي الذي قتل الجنرال كليبر قائد الحملة الفرنسية على مصر بعد نابليون بونابرت، وجول جمّال كذلك، فخرٌ لنا بكل أطيافنا .. هما فخرٌ للسوريين وللعرب ولكل الشعوب التي تناضل ضد الظلم والاستغلال والاحتلال.. يوسف العظمة مثالٌ إرادة المقاومة، ومرسخها كتقليد ثوري في ميسلون التي نفضت عن جناحيها غبارَ التعب.. وسلطان الأطرش وإبراهيم هنانو وصالح العلي والأشمر و..و.. فخرٌ لكل الأطياف في الوطن.. كلّ هؤلاء لم يصطنعوا المجد أو يطلبوه.. فقط قاموا بما يرونه واجباً عليهم والتاريخ والشعب أنصفهم..

إنّ التاريخ الحقيقي لا ينسى ولا يتجاهل أحداً من الأبطال، كما أنه لا يتسامح مع الخونة.. وكذلك الذاكرة الشعبية، لكن المؤرخين المنافقين هم الذين يحرفون الكلام عن موضعه.. فهم يسطرون تاريخ الأقوياء المهيمنين والمتنفذين وينسبون لهم كلّ البطولات.. ويتجاهلون عن عمد وسبق إصرار الحقائق المشرقة..

لكنّ الحقائق والوقائع ستبقى أقوى من كل تزوير وإهمال.. وأقوى ممن يحاول حصرها في منطقة..وأقوى ممن يحصرها بجماعة معينة أو شخصٍ أيضاً ..لأن ذلك يعيد إنتاج أكثر العلاقات تخلفاً كالطائفية والعشائرية والقومية المتعصبة، بل وصل الأمر إلى أدنى من ذلك كريف ومدينة.. وفرقة وفرقة، دينية أو سياسية أخرى من الطينة نفسها.. ناهيك عن دور قوى المال التي تحاول أن تغسل تاريخها وعارها في النهب والفساد عبر شراء الضمائر لصناعة تاريخ وهمي لها كما تفعل في غسل أموالها المنهوبة..

نعود للفرح الأكبر الذي قيلت فيه القصائد والهوسات والأهازيج مثل: لو هلهلت هلهلنالك.. وربعي دوم موسدين البر.. ونظمت له العراضات وغنيت لأجله الأغاني ابتداءً من «زينوا المرجة والمرجة لينا» ووصولاً إلى يا حيف لسميح شقير..إنه تاريخ الشعب والوطن..إنّ استحضار التاريخ وخاصةً في أيام المحن، هو ليس رفعٌ للمعنويات وإعادة إثارة الحماسة والحمية ضدّ الظلم والاستغلال فقط، وإنما استلهام له في كلّ ما يتهدد (الشعب والوطن)، وخاصةً تحرير جولاننا الحبيب وكل الأراضي المحتلة الذي يتناساه الفاسدون عن عمد ..وكرامتهما التي هي فوق كلّ اعتبار..

مقدمةٌ طويلة.. لكن الحدث كبيرٌ أيضاً وخاصةً في هذه الأيام، وهو ذكرى عيد كل الأعياد .. عيد الجلاء..ويحقّ لنا كشيوعيين أن نفخر مع شعبنا بأننا اكتسبنا منه اسم حزب الجلاء..وبعده بأيام الأول من أيار عيد العمال الذي نتمنى فيه أن تقوم طبقتنا العاملة بوقفة حاسمة ضد كل من يحاول أن يهمشها ويغتصبَ حقوقَها وحقوق الشعب من الليبراليين والفاسدين ومن يساندهم.. ويليه عيد من ضحوا بحياتهم من أجل الشعب والوطن عيد الشهداء في ٦ أيار، وندعو لإلغاء الاحتفالات حداداً على أرواح شهداء الوطن الجدد.. ونُذَكّر بهذا التاريخ الذي يحاول الفاسدون والمجرمون أنى كانوا.. بقتلهم للشعب وقمعه، قتل روح المقاومة وإذلالنا..وتدمير الوطن وتفتيته.

وثورات الفرات الممتدة على ضفافه هي جزء من ثورات الشعب السوري ببطولاته وتضحياته وشهدائه..عماله وفلاحيه وسائر كادحيه ممن لم ينالوا شرف الشهادة، ولا يجوز حصرها بمنطقة معينة أو جماعة معينة، لأن الفخر ليس لمن قاموا فيها فقط وإنّما للجميع.. وقد لقيت هذه الثورات التهميش ولم تُعط حقها سواء في التاريخ الرسمي المكتوب أو من خلال من كتبوا عنها من أبناء المنطقة الذين حاولوا حصرها في أطر ضيقة..

«إحنا مين إحنا»..أهالي الفرات في محافظة دير الزور ككل..بدءاً من ريفها الغربي إلى المدينة إلى شرقها في ناحية موحسن، بكافة قراها وكل أبنائها وصولاً إلى البوكمال، وفي شمالها إلى خشام وما بعدها.. لقد كان لنا نضالات وتضحيات كبيرة ضد الاستعمار الفرنسي والإقطاع والرجعية ومن أجل الحرية والاستقلال والسعي لبناء وطن تسوده العدالة الاجتماعية وتتحقق فيه كرامة المواطن.. وقبلها كان لأهالي الفرات مواقف تاريخية إنسانية حيث احتضنوا النساء والأطفال الأرمن الناجين من مذابح العثمانيين وحموهم، وما زالت الأرمن حكومةً وشعباً يذكرون هذا الموقف بالتقدير العالي..

إنّ الحديث عن النضال الوطني يحتاج مئات الصفحات، لكننا سنذكر بعض المواقف ومنها :

● مواجهة الحملات الفرنسية القادمة من حلب وقطع الطريق عليهم وقتل العديد من الجنود في غرب المحافظة من قبل الأهالي(البوسرايا) ومنهم رمضان شلاش القائد الوطني المعروف في نضاله حتى ضدّ العثمانيين والفرنسيين.

● انتفاضات أهالي المدينة المتعددة بكافة أبنائها وعوائلها..ومنها هجومهم على مقر الحاكم العسكري والسيطرة عليه وقتلهم للجنود وحتى لزوجته التي كانت تطلق عليهم النار والتي عرفت بالمدام ..

● ثورة البوخابور: وهم أهالي المريعية والبوعمر وموحسن، وهي الأكبر حيث دمروا الحملة المتجهة إلى البوكمال واستولوا على أحد المدافع وقصفوا به قواتهم..كما قاموا بالإغارة على مطار دير الزور ليلاً وحرقوا أكثر من عشر طائرات وهي في تلك الأيام تعتبر قوة عسكرية كبيرة مما دفع الفرنسيين لتجريد حملة أخرى عليهم وقد حفلت بالبطولات والتضحيات وسقط العديد من الشهداء في معركة تل الشروفية الذين غبنتهم الحكومة وغبنهم التاريخ الرسمي.. ولم يسجل أحد منهم كشهيد أو مجاهد ..

● ثورة العنابزة: في خشام شمال المحافظة ونهر الفرات، حيث واجهوا الحملة الفرنسية عليهم وسجلوا بطولات في المقاومة والشجاعة ومنهم حمود الحمادي الذي عقل رجليه وبقي يقاتل حتى نفذت ذخيرته واستشهد ..

● مواجهة الحملات الفرنسية والانكليزية في البوكمال في المدينة والقرى ومنها المسلخة التي سميت الجلاء .. وفي القطعة(المجاودة) حيث جرت معركة يسمى مكانها إلى اليوم وادي المذبحة واستشهد فيها ١٢ شهيداً..ومؤخراً قدم أبناء السكرية العديد من الشهداء نتيجة العدوان الأمريكي الصهيوني على بلدتهم..

● كما قدم أهالي الفرات مئات الشهداء خلال الحروب مع العدو الصهيوني ففي موحسن وحدها أكثر من ثلاثين شهيداً ضباطاً وصف ضباط وأفراداً وهم كما جيشنا الوطني الذي نعتز به وبدوره، وما من مدرسة في المدينة والريف إلاّ وتتزين باسم شهيد تفخر به..

● كما يعرف أهاليّ الفرات تاريخ بعض الخونة والمتعاونين مع المستعمر، يحتقرونهم ولم ينسوهم، وهذا درس لكل من يهمل القضية الوطنية أو يتهاون بها ..

إنّ هذا التاريخ المشرف لأبناء الفرات كجزء من أبناء الوطن، يبعث على الاعتزاز والفخر، ويجب إعادة صياغته وتوثيقه ونشره وتدريسه، كذلك يجب استلهامه في الدفاع عن الحقوق..

ونستعير قول الشاعر مظفر النواب (هذول إحنا السرجنه الدم على اصهيل الشكَر يا سعود .. يا سعود إحنا عيب نهاب يا بيرق الشرقية..)..وليس كما يفعل البعض من محاولات إيجاد صراعات مشوهة أو تخوين من هبوا يطالبون بالحقوق والحرية ومواجهة المستغلين والفاسدين..

إنّ الخائن من يقمع الشرفاء ويعذبهم في الأقبية المغلقة ويسبّ أعراضهم.. إنّ الخائن من يسرق قوت الشعب وثروات الوطن.. إنّ الخائن من يدمر اقتصاد الوطن وينفذ أجندات خارجية ليسهل أخذه من الداخل .. إنّ الخائن من يحرم شباب الوطن من العمل والدراسة.. إنّ الخائن من يخون قيم الشعب وتراثه.. والشعب والتاريخ لن ينسى أبناءه الشرفاء، ولن يسامح أو يرحم الخونة، وسيحاسبهم على كلّ الموبقات التي ارتكبوها..

إنّ تمثل التاريخ النضالي والتضحيات والتمسك بوحدة الشعب والوطن في هذه الأوقات يعزز من مناعته ومن كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار..

■ زهير مشعان

سورية على مفترق طرق..

سورية والحرية

◄ أسامة دليقان

لا شكّ في أنّ شعار «الحرية»، الذي يتردد في كثير من التظاهرات التي تشهدها البلاد، هو شعار إشكالي، ويمكن أن ينطوي على دلالات شتى، قد تكون متناقضة أحياناً، ولكنّ الأكيد هو أنّ أغلبية الشعب السوري، وعلى مدى عقود، تراكم لديها مخزون كبير من المطالب المعيشية والاجتماعية، التي تمّ تأجيلها وتجاهلها من جانب الحكومات المتعاقبة، الأمر الذي أدى إلى الاحتقان، ثم إلى الانفجار بنزول الناس إلى الشارع بعد يأسهم من القنوات الأخرى التي سدت في وجههم للمطالبة بحقوقهم.

الأمر الذي لا تنتبه إليه السلطات في تعاملها مع القضية، هو أنّ التراكم الكمي لهذه المطالب قد أحدث جروحاً عميقة في كرامة المواطنين، وأفقدهم الثقة بالسلطات وبالجهات الوصائية، والتي عوضاً عن سعيها إلى استعادة ثقة الناس، حاولت في بادئ الأمر حلّ القضية بطرق أمنية، أهانت كرامتهم وعمّقت جروحهم، وزادت الطين بلة، وإذا كان قد ترتّب على الأفعال الأمنية ردود أفعال معينة من جانب الناس ذوي المطالب المحقة، فإنّ الملامة في ذلك لا تقع على الناس، بل على التعامل الخاطئ معهم ومع مطالبهم.

وكذلك لا يمكن إلقاء اللوم على عفوية الحركة الجماهيرية في تبنّيها، العشوائي أحياناً، لهذا الشعار أو ذاك، والذي إما تصوغه الجماهير بعفوية، أو تجده جاهزاً يلقى بين يديها في الشارع، والفريق كما هو معلوم يتعلّق بقشة، وإذا كانت الحركة الجماهيرية لم تستطع بعد صوغ شعارات أكثر وضوحاً تكثف فيها مطالبها الاقتصادية الاجتماعية، والوطنية، والديمقراطية، فالملامة في ذلك لا تقع على عاتق الجماهير نفسها، بل على القبر السياسي الذي دُفنَت فيه على مدى عقود، والذي بدأت اليوم تبعث منه من جديد، أسوة بجميع الشعوب، عربياً وعالمياً.

هذا ما جعل شعار «الحرية»، ليس مجرد هتاف عفوي فحسب، بل ومطيةً يركبها من يشاء، وينتقدها ويخوّف منها من يشاء، حتى وصل الأمر عند البعض إلى الإصابة بخوف مرضي تجاه هذا الشعار، ومنهم بعض البسطاء، من ضحايا شبكات الفساد التي زرعت ثقافة الخرائط الفئوية، والحدود الثانوية المقيتة، مما خلق الوهم عند أولئك الضحايا بأنّ الشبكة هدفها حمايتهم من خطر وهمي، مصدره «الآخر» الفئوي، الذي ليس هو في الحقيقة سوى الشقيق والشريك الطبقي الفعلي في فقره واستغلاله من كلّ شبكات الفساد بكلّ فئاتها.

إنّ الحرية بطبيعتها ملازمة للتقييد ولا تنفصل عنه، وعلى فقراء الشعب السوري وكادحيه أن يدققوا في الشعارات، لأنّ مصلحتهم هي في حرية عيشهم بمستوى لائق يلبي جميع احتياجاتهم الجسدية والفكرية، وهو أمر مستحيل تحقيقه دون تقييد للفاسدين ومحاسبتهم، ودون إعادة توزيع الثروة باستعادتها من ناهبيها إلى أصحابها المنتجين.

الحرية المطلوبة هي حرية القول والفعل:

«نعم لقطاع عام منتج ونظيف، ولا للفساد والخصخصة»..

«نعم للوحدة الوطنية، ولا للتفتيت» الديني، أو الطائفي، أو العائلي، أو العشائري، أو الإثني أو القومي..

«نعم لتشكيل أحزاب وطنية، ولا للأحزاب التفتيتية»..

«نعم لقانون انتخابات يعتمد النسبية، تكون فيه سورية دائرة واحدة»..

«نعم لحرية الإعلام الوطني، ولا للفساد الإعلامي»..

«نعم لتحرير أراضينا المحتلة بالمقاومة الشاملة، ولا للاستسلام، ولا للتطبيع»..

حريّة الإعلام والإصلاح

إذا تتبعنا سلوك الإعلام الرسمي، وتعامله مع الأحداث الداخلية الأخيرة منذ بدئها، نلاحظ وخاصة في الفترة الأخيرة، أنه يخصص مساحات واسعة من الوقت لفتح منابر لأصوات رجعية تمثل شريحة ضيقة من المجتمع السوري، شريحة تتكلم عن مفهوم لـ«أمن وأمان» يختزل الوطن والوطنية إلى مجرّد «دكان» في السوق نهاراً، و «حرملك» ليلاً، فضلاً عن التركيز على المواطنين السوريين العاشقين لقانون الطوارئ؟!

وتقديم كلّ ذلك على أنه الصورة النموذجية عن المجتمع السوري، في تنازل واضح أمام بقايا رجعية العصور الوسطى، مما يعطي مبرراً لكل من يريد إهانة الشعب السوري، بالقول: «هل يستحق شعب كهذا حرية وإصلاحات؟! دعونا على ما نحن عليه، أفضل من إطلاق حرية المتخلفين». ويجري هذا في الوقت نفسه الذي يعطي فيه مَن «تحت إبطهم مسلّة» توجيهات بمقاطعة أو عدم تكرار الأصوات التي تتجرأ على ربط الإصلاح بضرب ومحاسبة الفاسدين الكبار، الذين أوجد لهم الناس أوصافاً مستمدة من الثقافة الشعبية البسيطة، مثل وصفهم بـ«البطانة الفاسدة»، و«الأغنياء الذين فوق الريح»، و«كبار التجار وحيتان السوق» إلخ... ومن أسوأ وأخطر ممارسات الإعلام الرسمي مؤخراً، التمييز بين شهداء الوطن الواحد، إذ نال شهداء الأمن والجيش الحصة التي يستحقونها من الاهتمام، في إعلان أسمائهم، وإظهار عائلاتهم على الإعلام، في الوقت الذي لا يمكن التغاضي فيه عن حقيقة أنّ جميع الشهداء مدنيين كانوا أم عسكريين، متظاهرين أم غير متظاهرين، هم شهداء الوطن، كلّ الوطن، لأنّ دم السوريين الشرفاء دمٌ واحد لا يتجزّأ.

إنّ هذه الممارسات تدلّ على أنّ هناك من يسعى عمداً إلى إحباط آمال الإصلاح، وزرع فكرة أنّ «مكتوب» الإصلاح «بائن من عنوانه»، مستفيداً من المستوى المتدني للثقة الشعبية بالإعلام الرسمي، كونه منبراً أساسياً لتواصل النظام مع الشعب، وهذا المنبر على ما يبدو حتى الآن، مستلَب من جانب القوى الفاسدة داخل النظام وخارجه، وضيّق على القوى الشريفة والنظيفة، الموجودة أيضاً داخل النظام وخارجه.

■■

الشارع السوري وامتحان العنف

◄ عشتار محمود

تقف الأغلبية السورية اليوم، أمام المشهد الجديد مصدومة ومشوشة، بعد أن أعطتها رياح التغيير دفعاً من الأحلام والأمل، وبلورت بدايات الحراك الشعبي تفاصيل عديدة، تأهب فيها الناس ليملؤوا الشوارع التي يرتفع فيها العلم السوري، وترتفع فيها مطالب العدالة والحرية والمقاومة، وتخيلوا ورداً توزع، ولجاناً تنظم، ومطالب تتبلور، وصاغوا ردود أفعالهم، الكلمات والشعارات، وجهزوا صدورهم العارية..

لم يتوقع السوريون أن تنقسم الساحة الشعبية، وأن يلزموا منازلهم، خائفين، مستسلمين لوضع أصبح العنف فيه سيد الموقف.. الأغلبية الصامتة، ممن تهيبوا من الحراك، أو الذين شككوا به، أو حتى ممن ينسحبون منه.. تبحث عن جواب لسؤال واحد: العنف.. من يخدم؟

كلنا نرى أن الإجابة تبتعد عن الإجابات الحدية المتداولة سواء باتهام النظام بافتعال المؤامرة كلياً، أو باتهام الخارج فقط. ولن نستطيع الإجابة على هذا السؤال إلا بالبحث عن وظيفة العنف، ودوره المطلوب. يهدف التصعيد الدموي، والإعلامي، والطائفي منذ البداية إلى بلورة ساحتين أساسيتين، كل منهما تحاول أن تدفع الشارع السوري بأغلبيته المترقبة نحو تبني خيار العنف والدم. تتمايز الأطراف المتناقضة ظاهرياً بقاسمها المشترك، وهو الطائفية كأهم الصواعق القابلة للانفجار في بنية المجتمع السوري، وعملت وتعمل على توسيع إطار التجنيد العقائدي وهيكلة بنيتها بناء على تشكيلات ما قبل الدولة الوطنية من طوائف وأديان. وعمل التطرف على تصعيد عملية التجنيد والتحريض وجاهزية الانفجار، إلا أن أبرز ما فعله حالياً هو توسيع دائرة التحييد.

العنف والعنف المقابل، الاحتقان والاحتقان المقابل، التجييش والتجييش المقابل، هو وظيفة هادري دم الشعب السوري منذ البداية، ورافعي السلاح، وهو ما سيكمله كل المجندين المغيبين، مؤطراً الشعب السوري في كيانات طائفية، ومغيباً الشرائح الواسعة عن الصراع، وهو ما سيَدفع البلاد نحو الفوضى والمجهول.

قد يتساءل الكثيرون عن ذلك المستفيد من حالة الفوضى التي قد لا تخدم النظام ولا تخدم الشعب، لكنها بكل تأكيد تخدم تلك القوى المتضررة من الحراك الشعبي الحقيقي المطلوب، الفوضى التي تهدف إلى تحييد الشريحة الأوسع وتأريض مطالبها المحقة، تاركة الشارع لصراع المتطرفين، محققة بذلك الحماية لمنظومات نهبها من الأفواه الصارخة والعيون المراقبة.

وحدها قوى الفساد الكبير هي المستفيدة من ذلك الصراع، فهي تمتلك القدرة على التكيف مع كل مفرزاته فيما لو بقيت بعيدة عن الاستهداف، إذ لن تتوانى عن تبني إحدى ساحتي الصراع أو كليهما، وتسعيره بالدماء النازفة، جاعلة من التهدئة أعلى مطالب السوريين، مستغلة غيرتهم على دماء وطنهم المسفوكة، التي فيما لو استمرت ستهدد بكل تأكيد الكيان السوري. يتصارع هذا الفساد مع منافسيه التاريخيين المتمثلين بفئات النهب الكبرى من البرجوازيين الموجودين خارج جهاز الدولة، أولئك اللاهثون وراء حصتهم من النهب، الذين قد يجدون في احتقان الشارع مدخلاً لوصولهم إلى تلك الحصة عبر بوابات مطالب الشعب بالحرية، وركوب الاحتقان الشعبي كوسيلة للضغط على النظام ودفعه للقبول بتوزيع آخر للحصص، حتى لو استدعى ذلك استخدام الضغط الخارجي أو التلويح بالتصعيد الطائفي كغطاء لأهدافها، فكلا الطرفين لا تعني له سورية إلا بمقدار ما تدرّ له، وما من رادع لهذه القوى إلا المارد الشعبي الحقيقي، المطالب بإصرار على اجتثاث كل القوى المتكاملة مع بعضها في عملية نهب الشعب. ربما طال الزمان الذي حُيّد فيه هذا الشعب، لكن منطق التاريخ يصر دائما على زج الشعوب في عملية بناء أوطانها المستقلة عن إرادة الطامعين، أولئك الذين هم حقيقة يتربصون بنهضتنا، فعلى من يريد ضرب تلك المشاريع المتربصة أن يختار التقدم سريعاً في تحقيق مطالب الشعوب معتمداً على قوتها المستمدة من إرادتها الحرة.

■■

شر البلية...

كثير من أعضاء (مجلس الشعب) أتحفونا ويتحفوننا يومياً بإطلالات غير موفقة وأحاديث مسبقة الصنع وتنظيرات ما أنزل الله بها من سلطان، وحضور خالي الوفاض بعيد بعد الأرض عن السماء عن مقاربة مجريات الأحداث، في محاولات فاشلة لخلط الأوراق وتعكير المياه.

والحديث هنا لا يستدعي ذكر أسماء بعينها، فالمسرح منتصب أمام المشاهدين صورة وصوتاً وتنفساً لصدور تبقى لاهثة منفعلة أبداً.

لذلك لا غرابة في انصراف المشاهدين عن متابعة مثل هذه المسرحيات المقززة، التي حولت مجلساً إلى مثل هذا الظاهر على شاشة التلفزيون... والحال تستدعي ذكر القول الشعبي المأثور: فاقد الشيء لا يعطيه. لأن جواز مرور أمثال هؤلاء إلى المجلس هو في واقع الأمر حصيلة «الصناديق المحدثة». في انتخابات صورية.. والمحصلة ما نراه «بأم» أعيننا ونسمعه «ببي» آذاننا.. وهؤلاء الفائزون بأوراق الانتخاب إلى المجالس والمنظمات ما كانوا ولن يكونوا في يوم من الأيام إلا المسبحين بحمد من أتى بهم، والمطبلين المزمرين بلسان من دعمهم. وتلك حقيقة ناصعة يعرفها كل شعبنا جيداً. لذلك فعبارة شر البلية ما يضحك أصبحت «شر البلية ما نراه على الشاشة».

■ محمد علي طه

هل المؤامرة خارجية.. فقط؟

◄ مهند دليقان

ما يزال الإعلام الرسمي حتى اللحظة يتعامل مع ما يجري على أنه «مؤامرة خارجية كبيرة» فقط..

لكن وإزاء خروج عدد كبير من المواطنين السوريين للتظاهر والمطالبة بحقوقهم المشروعة، ومع تواتر الحراك المتسارع والذي شمل العديد من المحافظات والمناطق وحتى البلدات السورية، ومع دخول عناصر غريبة محاولة أخذ الحراك السلمي نحو اتجاهات شديدة الخطورة، هل من الممكن ادراج جميع التحركات تحت بند المؤامرة؟؟.

ما يوضحه الإعلام الرسمي، أو فلنقل ما يحاول توضيحه هو أنه من الواجب الفصل بين المطالب المحقة والمشروعة للناس، وبين التحركات التخريبية وتحديداً المريقة للدماء، وعليه فلننطلق في التحليل من هذه المسلمة الصحيحة القائلة إن كل من يحمل سلاحاً ويوجهه إلى الداخل سواء ضد المتظاهرين أو ضد الجيش وقوات الأمن إنما هو مخرب ومتآمر، ولنضع السؤال بالشكل التالي: من هو المسؤول عن دفع الناس إلى التظاهر والاحتجاج؟ ثم من هو صاحب المصلحة الحقيقية في إغراق التظاهر السلمي بالدماء واستدعاء الخلايا النائمة من جحورها؟؟

من الذي فجر التظاهرات؟

تبدأ خيوط المؤامرة من هنا، من الداخل السوري، وتحديداً من السياسات الليبرالية التي اتبعتها الحكومة الراحلة والتي أدت إلى تعميق الفقر والبطالة والاستياء الاجتماعي، وكانت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين قد حذرت ومنذ ظهورها الأول على الساحة السورية في عام ٢٠٠٣ من الحل الأمريكي المركب الخاص بسورية ضمن مخطط «الشرق الأوسط الجديد» حيث بينت أن أخذ البلاد من الخارج فقط مكلف جداً وغير ممكن عملياً لأن الشعب السوري وأمام أي تهديد خارجي سيتحول إلى صخرة واحدة تتكسر عليها أمواج أي غزو خارجي، لذا وجب تفتيت الوحدة الوطنية من الداخل وزيادة درجة تذمر الناس واستيائهم من النظام السياسي الذي يحكمهم، لتغدو سورية عراقاً جديداً، وذلك بخلق أمثال الجلبي ومن لف لفه، وبخلق وضع شديد السوء اقتصادياً واجتماعياً وديمقراطياً يضعف القدرة الممانعة لسورية ويفقدها عناصر قوتها. فكانت المؤامرة وكان المتآمرون متمثلين بالفريق الاقتصادي سواء وعوا ذلك أم لم يعوه، فهذا ما حدث!..

وعليه فإن تراكم الأخطاء الجزئية جعل من الحل الجذري مطلباً وطنياً ملحاً، الأمر الذي لم يتم التعامل معه رسمياً بالشكل وبالسرعة المناسبة حتى الآن، وتالياً، وبقبس من استيقاظ الشعوب العربية وعودتها المحمودة إلى ساحة الفعل السياسي وصل المد إلى سورية، وبدأ الشارع السوري يتحرك ضد الفساد والفاسدين مطالباً بحقوقه الديمقراطية والاجتماعية، وإن لم تكتمل صياغة الشعارات حتى اللحظة، ولكن هذا الأمر مرهون بالقادم وبنضج الحركة وبالتزاماتها الوطنية..

من أغرق التظاهرات بالدماء؟

من الصعب الإجابة على هذا السؤال من الوجهة الجنائية، ولكن من الممكن مقاربته بالتحليل وذلك بالسؤال عن المستفيد من إغراق التظاهرات بالدماء.

لا شك أن أمريكا والصهيونية هي المستفيد الأكبر من لجم الحراك الشعبي وحرفه نحو الاقتتال الداخلي التفتيتي، ولكن أليس لأمريكا وللصهيونية عملاؤها الداخليون المستفيدون أيضاً من لجم الحراك الشعبي؟ الفساد الكبير هو الدريئة الأولى التي سيصب المتظاهرون فوقها جام غضبهم، فالفساد الكبير هو الذي هشم الاقتصاد الوطني وفتحه أمام النهب الخارجي والداخلي، وكبل امكانيات النمو والتقدم، وجعل الحياة الكريمة حلماً بعيد المنال عن جزء كبير من الشعب السوري.. تلكم هي المؤامرة..

لذا فإن على الوطنيين داخل جهاز الدولة وفي المجتمع محاصرة كل من يدعو إلى حمل السلاح، وعليهم حماية الحراك الشعبي وفتح الساحات الوطنية العامة له وحمايته ليأخذ مداه، وليكون المصلح الحقيقي، فليس أحرص من الشعب على وطنه إلا الشعب نفسه..

m.dleakan@yahoo.com

سورية على مفترق طرق..

الدور السلبي للثروة!

◄ حسّيب

تداخلت الأحداث الأخيرة على الساحة السورية وفقاً لخلفياتها الاجتماعية الاقتصادية السياسية لتوصلنا لحالة ارتجاج في كل أركان الدولة السورية بعد فترة سبات وتهميش على مستوى القرارات الفاعلة استمرت لسنوات طويلة وصولاً إلى أحداث بدأ اشتعال فتيلها في حوران في الشهر الماضي، وما تزال تتفاقم حتى الآن..

ما حدث هو الامتلاء الكامل للكأس الاجتماعية للحد الأقصى (للشفة) من ممارسات اقتصادية اجتماعية أمنية عبر عقود من الزمن دون الإدراك لحجم هذا التراكم في الوجدان الاجتماعي وبالتالي غياب التصور لشكل رد الفعل لحظة تلقي هذه الكأس الممتلئة أساساً لحجم جديد متناه في الصغر.. فكانت التداعيات من شرارة في محافظة درعا بتفاصيل قصة باتت معروفة من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها .. بطلاها رجل أمن ومحافظ!.

وهكذا أخذ البعد الإصلاحي طبيعة رد الفعل بعد إدراك لحجم الفجوة بين الطبقة الفوقية والطبقة التحتية..

وكان أولها على المستوى الاقتصادي بإعلان زيادة خجولة للأجور لا تتجاوز ٢٠٪ من الراتب الفعلي الذي يستلمه الموظف في القطاع العام.. لم تحاك الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وقد ترافق ذلك مع ارتباك واضح على مستوى القرار (بدون أو مع تدفئة) مما أدى لتعديل الكتلة النهائية للراتب، مع حسمها نسبياً تجاه زيادة الزيادة على الراتب..

تأخذ الزيادة عاملين عند إقرارها، الأول الحد الأدنى للمعيشة الكريمة والثاني كيفية التمويل..

بلغ وسطي الزيادة ٣٠٠٠ ليرة سورية، وهو ما يقارب ١,١١٦ مليار دولار بالسنة من خزينة الدولة السورية لموظفي قطاع عام، والبالغ عددهم التقريبي ١,٤٥ مليون، وهي زيادة لم تتماشَ في حدها الأعلى حتى الآن مع مستوى الأسعار الملتهبة لعام ٢٠١١ وبالتالي الحد الأدنى لمستوى المعيشة للعامة من الناس.. راتب مع زيادته لا يشكل إلا جزءاً يسيراً من ناتج محلي إجمالي نظري قدره ٤٦ مليار دولار، تمركز معظم غنائمها في السنوات الماضية بأيدي قلة ضمن معادلة الثروة وتوزيعها، لأن العامة من الناس لم تتلمس في حياتها اليومية.. معدلات نمو وناتج مفترضين أعلنها وأصر على صحتها ما ظل يعرف طوال السنوات الخمس الماضية بـ«الفريق الاقتصادي» رغم التحذيرات العلمية من فئات واسعة من الاختصاصيين من هذه السياسات.

أما مصدر التمويل فيمكن أن يكون من مصادر التمركز الأعلى للثروة، وهو في اقتصادنا قطاعيا الفساد الاقتصادي والاتصالات.. ونظراً لصعوبة ضبط قطاع الفساد بالوقت المنظور أمام حجم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وضرورات التجاوب معها زمنياً وآنياً، فيبقى الخيار الثاني وهو التركيز على قطاع الاتصالات والمفترض لأنه تحت سيطرة الدولة بكامل أدواته، وبالتالي قدرة الدولة على إعادة السيطرة على مدخولاته من خلال القرار المناسب، الذي يمكن أن يحقق تغطية لإعادة هيكلة الاقتصاد المشوه عبر إعادة توزيع مدخولات هذا القطاع الهائلة لترميم الثغرات في اقتصاد يعاني ما يعاني.. وبالتالي إن المدخول الهائل المتركز في كل من المؤسسة العامة للاتصالات وشركتي الخليوي صاحبتي التنافس السلبي الطريف بينهما، هو حل سريع وبسيط يعيد ما تم سحبه من كميات هائلة من السيولة من أيدي العامة من الناس، والمقدر لعام ٢٠١٠ بأكثر من ٢,٢ مليار دولار (يتضاعف هذا الرقم مرات عديدة بحساب رجعي لسنوات سابقة)...

ولهذا الحل مبررات حسابية علمية، أولها كمي لأنه يستطيع تمويل كتلة الزيادة في الأجور البالغة ١,١ مليار دولار تقريباً، وثانيها أن أكثر من ٧ ملايين خط تقريباً متوفر في الخدمة الآن، والذي يعني أن لكل أسرة سورية ١,٨ خط خليوي، بكلفة شهرية للخط الواحد ١٥٠٠ ليرة سورية، وبالتالي خسارة من دخلها الشهري ما نسبته ١٢,٦٪ على حساب الادخار أو الاستهلاك بكل مراحله. وهذه النسبة تظهر حجم التمركز العالي للثروة في مؤسسة الاتصالات وشركتي الخليوي.. ومكان هذا التمركز من جهة ثانية، وبالتالي دورهما السلبي في عملية الركود الاقتصادي الذي تمر به البلد بعيداً عن السياسات الاقتصادية المتبعة. ولإعادة الدورة الاقتصادية لمسارها الطبيعي (دخل- استهلاك -ادخار- استثمار...) يجب إعادة النظر في مكان هذه الثروة أولاً لإعادة توزيعها، وثانياً لدفع الدورة الاقتصادية باتجاه تفعيل قطاعات المختلفة، ورفع الضرائب إلى حد أعلى ممكن وصولاً إلى ١٠٠٪ على الأقل في هذه الفترة الحرجة، وتخفيض أسعار المكالمات الخليوية بحيث تنخفض نسبة الإنفاق إلى ما دون ١٢,٦٪ من دخل كل أسرة سورية.. لنعيد على أرض الواقع ترميم جزء من خلل المعادلة أعلاه.

هذا في الاتصالات، أما القطاع الآخر، قطاع الفساد الاقتصادي، فلا بد من العمل بسرعة وجدية على إعادة تأميم مصارف القطاع العام (وليس الخاص) عبر إجبار المقترضين من المتنفذين المرتبطين بشبكة أمان حكومية تعفيهم من استحقاقاتهم عند وجوب التسديد على دفع مستحقات الخزينة، وهي تقدر هنا بالمليارات من الليرات السورية، وهي حل جزئي ومرحلي لإعادة ترميم جزء من هذا الاقتصاد المشوه.. وكل ذلك عبر قرار أو مرسوم شبيه بمرسوم الرواتب أو غيره الذي شهدناه في الأيام الماضية، مبني على أسس موضوعية ومبررات علمية حسابية متداولة بصورة أو بأخرى بين العامة من الناس، تخدم الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي الاجتماعي، ويمكن أن تخرجنا جزئيا من الأزمة الطارئة..

فليس المهم أن يصنف أحدنا في دير شبيغل الألمانية من بين أغنياء العالم، بل الأهم أن يكون اقتصادنا معافى لا يأخذنا لأزمات اجتماعية كالتي نشهدها الآن...

ويبقى الوطن بخير عبر معادلة بسيطة: أن يخسر قلة تصنيفهم العالمي على حساب دوام صحة وطن واقتصاده ووحدة شعبه وأرضه واستقلاله وهيبته.

غياب غير مأسوف عليه

غاب النائب الاقتصادي فجأة عن ساحة التصريحات منذ بدء الاحتجاجات في سورية بـ١٦ آذار الماضي، وهو صاحب فكرة الانفتاح الاقتصادي، ومنظر التحول الليبرالي، هذا التحول غير المنهج على مزاج الشعب، الذي فاقم تردي الأوضاع المعيشية للمواطن السوري، ليحصل زعيم البرلة من خلالها على أهم الأوسمة والمدائح من المؤسسات الدولية، فبالتأكيد سيكون غيابه على الصحفيين تقبله، وهم الذين كانوا ينتظرون إطلالاته الإعلامية لإنتاج موادهم الصحفية الدسمة المليئة بالتشكيك أو بالتندر أو المحاباة الفارغة، فهل ستأتينا الحكومة الجديدة بـ«درديري» جديد تتسلى به الصحافة والصحفيون السوريون؟!

■■

إنفاق سورية على الرعاية الصحية متدن عالمياً.. والقضية ليست بذمة العام وحده!

الرعاية الصحية في سورية، القادمة من «الزمن المجاني» في مستشفياتنا العامة والمراكز الصحية إلى حقبة «المستشفيات التجارية»، فالإنفاق على هذه الرعاية يعد أحد دلائل الاهتمام بالعناية الصحية لمواطني هذه الدولة أو تلك، وانخفاضه يعني العكس بالتأكيد، وارتفاع عدد المستشفيات بين عام وآخر قد لا يكون مؤشراً ايجابياً بالضرورة، خصوصاً إذا ما دخل المال الخاص كمستثمر في مجال الرعاية الصحية، ليلهث وراء الربح ليس إلا، وهذا التوصيف ليس كلاماً مجرداً، وإنما هو تجسيد للعقلية التي تدار بها مستشفياتنا الخاصة عموماً، حيث يغيب عن أذهان القائمين عليها الجانب الاجتماعي المرادف للطبي، والمكمل له، لا بل إنه الركيزة الأساس في أي استثمار خاص بالمجال الصحي، وخير دليل على الترهل في مستشفياتنا الخاصة هو عجزها عن الدخول ضمن التصنيف العالمي، في الوقت الذي استطاعت فيه مستشفى الأسد الجامعي العامة حجز مقعد لها في هذا التصنيف العالمي للمستشفيات..

تطور أفقي للمستشفيات العامة

تؤكد أرقام المكتب المركزي للإحصاء أن عدد المستشفيات الحكومية قد ارتفع خلال الخطة الخمسية التاسعة بنحو ٢٠ مستشفى، أي ما يعادل نسبة ٣٠٪ تقريباً، وازداد عدد الأسرة بما يقارب ٣٨٨٤ سرير، وبنسبة تطور تصل إلى ٣١٪، أما في الخطة الخمسية العاشرة، وجدنا أن عدد المستشفيات الحكومية قد ارتفع بنحو ٣٦ مستشفى، أي بنسبة ٤٢,٣٪ تقريباً، وزاد عدد الأسرة بما يقارب ٥٥٠٨ سرير، أي بنسبة تصل إلى ٣٣,٦٪، وهذه المقارنة تؤكد دون شك التوسع العمودي للخدمات والمرافق الصحية العامة، ومحافظتها على مستواها، لا بل إنها شهدت تطوراً نسبياً في تعدادها في الخطة الخمسية العاشرة مقارنة بنظيرتها الخمسية التاسعة، وذلك بصرف النظر عن تقلص الخدمات الصحية المجانية المقدمة من جانب القطاع الصحي العام، أو تراجعه في السنوات القليلة الماضية..

وبنظرة إجمالية إلى الخطة الخمسية التاسعة، نلاحظ أن عدد الأسرة قد ارتفع بنحو ٥٤٢٨ سريراً، وبنسبة ٢٩,٥٪، بينما ارتفع العدد المستشفيات الإجمالي بنحو ٦٨ مستشفى، وبنسبة ١٧,٤٪، أما بالنسبة لعدد الأسرة المخصصة للسوريين نجد أن متوسط عدد السوريين لكل سرير انخفض بنحو ٦٨ شخصاً، وبنسبة ٥٦٪، أما في الخطة الخمسية العاشرة، فإن العدد الإجمالي للمستشفيات في سورية قد ارتفع بنحو ٣٣ مستشفى، وبنسبة ٧,٢، وارتفع عدد الأسرة بنحو ٦٦٦٢ سريراً، وبنسبة ٢٨٪ تقريباً، كما انخفض متوسط عدد السوريين المخصصين لكل سرير بنحو ١٠١ شخص ، وبنسبة ١٣,٢٪.

فالمستشفيات العامة في سورية، شهدت تطوراً واضحاً خلال الخطة الخمسية العاشرة مقارنة بالخطة التاسعة نسبة ورقماً (عدد المستشفيات، نسبة نموها)، بينما في الصورة الإجمالية، نجد أن هناك اختلالاً في التطور لصالح الخمسية التاسعة نسبة ورقماً، وهذا الخلل يعود لاختلال معادلة المستشفيات الخاصة التي تشوه الخط البياني لهذا التطور..

كارثة المستشفيات الخاصة

لا يمكن تفهم وقوف حالة إسعافية على أبواب احد مستشفياتنا الخاصة دون أن يسمح لها الدخول، إذ أنّ المطلوب دفع تكلفة العملية الإسعافية قبل إدخال المريض، وتكون النتائج في أغلب الأحيان كارثية، وهذه الحالة ليست استثناء، وإنما هي واقع يتكرر على أبواب واحدة من مستشفياتنا الخاصة على الأقل يومياً، ولا أحد يحاسب بالتأكيد، فهذه الواقعة غير الاستثنائية بتكرارها وآجال حدوثها تعبر عن فلسفة تنتهجها غالبية مستشفياتنا الخاصة، والتي لا تعير الاعتبارات الإنسانية أي اهتمام، متناسية أن مهنة الطب مرتبطة بالرحمة، وليس بالمال أساساً، فألف باء الاجتماعي مازالت حتى اليوم غائبة عن القطاع الخاص المستثمر في المجال الصحي..

وهذه الصورة الكارثية لتعامل القطاع الخاص الصحي لدينا لا يقف عند هذا الحد، بل إن متابعة حالة التطور الأفقي الذي تشهده المستشفيات الخاصة العاملة في سورية يؤكد حتمية التراجع، فعدد هذه المستشفيات قد ارتفع بمقدار ٤٨ مستشفى خلال الخطة الخمسية التاسعة، وبنسبة تطور تصل إلى ١٤,٧٪، أما بالنسبة لعدد الأسرة فقد ارتفعت بمقدار ١٥٤٤ سرير، وبنسبة تصل إلى ٢٦,٥٪، وأما بالنسبة للسنوات الخمس من عمر الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦ – ٢٠١٠)، فإننا نجد أن عدد المستشفيات الخاصة قد انخفض بنحو ٣ مستشفى خاص، أما بالنسبة لعدد الأسرة فقد ارتفع بمقدار ١١٥٤ سرير، وبنسبة زيادة تصل إلى ١٥,٦٪، فكيف انخفض عدد المستشفيات الخاصة في السنوات الأخيرة بينما ارتفع عدد الأسرة بأكثر من ١١٠٠ سرير، وهذا يعادل قوام ٣٠-٤٠ مستشفيات خاصة تقريباً؟! وعلى حساب من تمت هذه الزيادة؟! بالتأكيد تم ذلك على حساب راحة مرضى المستشفيات الخاصة من خلال زيادة عدد الأسرة في الغرف، لأن المستشفيات الخاصة لم تشهد زيادة أفقية في تعدادها في السنوات الخمس السابقة، وبالتالي لم تعد تتمتع خدمة هذه المستشفيات بالتميز والمهارة التي كان يحكى عنها في السابق..

إنفاق متراجع

من الملاحظ تراجع الإنفاق الحكومي في سورية على الصحة، حيث تشير آخر التقارير إلى أن نسبة إنفاق الحكومة على الصحة لا يتعدى ٢, ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠١٠، كما تراجعت نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من جملة الإنفاق الحكومي العام بلغ نحو ٦٪، ولم تتجاوز حصة المواطن السوري من إجمالي الإنفاق على الصحة ٧٩ دولاراً أمريكيا، ورقم الإنفاق المنخفض ليس في العام ٢٠١٠ فقط، بل إن موازنة الصحة في سورية تتراجع بشكل دائم قياساً بالناتج الإجمالي، حيث كانت النسبة الإجمالية لإنفاق سورية على الرعاية الصحية (مجموع النفقات الصحية العامة والخاصة) بحدود ٢, ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٥، أي أن الإنفاق على الرعاية الصحية تراجع بمقدار ١٪ من الناتج المحلي في خمس سنوات، فالإنفاق السوري على الصحة في تراجع مستمر، بينما الإنفاق الصحي العالمي يسير في الاتجاه المعاكس، فالحكومات على مستوى العالم تسعى لزيادة إنفاقها على الرعاية الصحية، وللمقارنة بين إنفاق سورية على الصحة مقارنة بغيرها من الدول، تم الاستعانة بأرقام البنك الدولي في العام ٢٠٠٧، ففي الوقت الذي كان فيه إجمالي إنفاق سورية على الرعاية الصحية لا يتعدى ٦, ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كان إنفاق الأردن على الصحة بحدود ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وإنفاق الأرجنتين على الصحة بحدود ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أما إنفاق البرازيل فقد كان ٤, ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان إنفاق إسبانيا على الصحة ٥, ٨٪ من الناتج الإجمالي، وإنفاق أثيوبيا على الصحة – على الرغم من كونها أفقر الدول عالمياً- نحو ٨, ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وإنفاق دولة أرمينيا على الصحة بحدود ٤, ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والجزائر كانت تنفق على الصحة ٤, ٤٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، وإنفاق السويد على الصحة كان يبلغ ١, ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وألمانيا أنفقت ٤, ١٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على الصحة، أما في الولايات المتحدة، فإن إنفاقها على الرعاية الصحية مقارنة بناتجها المحلي الإجمالي وصل إلى ٧, ٥١٪.

وفي المؤشر العام، وجدنا أن الدول التي تنفق على الصحة بنسبة تقلّ عن ٤٪ من ناتجها المحلي الإجمالي لم يتجاوز عددها ٢٦ دولة عالمياً، وسورية واحدة من هذه الدول، وذلك مقارنة بنحو ٢١٠ دولة شملتها دراسة البنك الدولي في العالم، أي أن ترتيبنا لا يتعدى في أحسن الأحوال المرتبة ١٩٠ عالمياً من حيث الإنفاق على الصحة والرعاية الصحية، وهذا يؤكد حجم الإنفاق المنخفض على الصحة في سورية، حيث سبقتنا في الترتيب العديد من الدول الإفريقية والعربية، وأغلب الدول الأسيوية، أي أن ترتيبنا بين دول العالم الثالث يعتبر منخفضاً أيضاً وليس على المستوى العالمي فقط!..

hassan@kassioun.org

العام	مشافي حكومية		مشافي خاصة		المجموع		متوسط عدد السكان لكل سرير
	عدد	أسرة	عدد	أسرة	عدد	أسرة	
٢٠٠٠	٦٥	١٢٥١٨	٣٢٥	٥٨٥٢	٣٩٠	١٨٣٧٠	٨٣٠
٢٠٠٥	٨٥	١٦٤٠٢	٣٧٣	٧٣٩٦	٤٥٨	٢٣٧٩٨	٧٦٢
٢٠٠٦	١١٠	٢٠٢٩٦	٣٥٣	٧١٤٧	٤٦٣	٢٧٤٤٣	٦٨٢
٢٠٠٧	١١٤	٢١١٠٤	٣٥٥	٧٦٤٦	٤٦٩	٢٨٧٥٠	٦٦٧
٢٠٠٨	١١٧	٢١٨٤٩	٣٦٥	٨٣٦١	٤٨٢	٣٠٢١٠	٦٥٠
٢٠٠٩	١٢١	٢١٩١٠	٣٧٠	٨٥٥٠	٤٩١	٣٠٤٦٠	٦٦١

سورية على مفترق طرق..

فلاشات حقوقية على هامش الحدث

● صدر مرسوم رئيس الجمهورية بمنح الجنسية لبعض «أجانب الحسكة».. أحد الأكراد السوريين المحرومين من الجنسية قال لبعض أصدقائه «المواطنين» معقباً ومنشرح الصدر: «شفتو.. صرت مواطن متلي متلكن»، وأكمل حديثه أتعرفون أول شيء سأفعله بعد أن أمسك هويتي السورية بيدي؟ سأسافر إلى لبنان، بس وصّل هناك وأرجع!!؟ وعند الاستفسار عن معنى ذلك، أجابهم قائلاً بفخر: أخيراً بدي أجرب شعور السفر وأنا أحمل هوية ولو لمرة واحدة..!؟.

● دورية من «الشباب الطيبة» أوقفوا رجلاً عائداً إلى بيته مساءً في حي مزة ٨٦ في دمشق، للتأكد من أنه ليس «مندساً»: «شو ولا لسا ما صرت مواطن»؟ قالها أحدهم وهو يقلب البطاقة الحمراء التي أعطاها إياه الرجل إثباتاً لهويته، فرد عليه الرجل موضحاً ببراءة: «هويتي التانية لسا ما أخدتها».. فأجابه أحد عناصر الدورية: «بكرة من الصبح بدها تكون بجيبتك.. فهمت ولاّ لأ»!!..

■■

الأحرار وحدهم يبنون الوطن.. دروس في قانون الطوارئ

◄ نجوان عيسى

إعلان حالة الطوارئ يعني تفعيل قانون الطوارئ عندما تكون هناك حالة طارئة، وإذا كان تطبيق أحكام قانون الطوارئ يضمن الحفاظ على الأمن والاستقرار كما يقول الإعلام الرسمي السوري، فإن نصوصه تعني أيضاً تقييد المجتمع لمصلحة جهاز الدولة، حتى يتمكن جهاز الدولة من قيادة البلاد في أوقات الأزمات، وتعني بالمعنى الحقوقي توسيع نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية، وأذرعها الأمنية على وجه الخصوص، على حساب السلطتين التشريعية والقضائية، وعلى حساب المجتمع المدني، فكيف يمكن أن تكون بلاد عاشت قرابة نصف قرن على هذه الحال؟

بعد أن أعلنت القيادة السياسية في سورية دراسة رفع حالة الطوارئ، هذا الإعلان الذي تبعه حصول العديد من الأحداث الأمنية الخطيرة، وظهور عصابات مسلحة في البلاد، بدأت وسائل الإعلام السوري تكثر من عرض مقابلات مع مواطنين يطالبون بعدم رفع حالة الطوارئ حفاظاً على الاستقرار، وظهر الأمر كما لو أنه لا وجود لمجتمع مدني في سورية، أو كما لو أن السوريين عاجزون عن خوض أي نضال سلمي، وقدمت وسائل الإعلام الرسمية المجتمع السوري كما لو أنه مجتمع منفلت لا يمكن ضبطه إلا بقانون طوارئ تنفذه أجهزة الأمن، أو كما لو أنه مجتمع قاصر غير قادر على إدارة حياته دون قبضة أمنية حديدية.

حالة الطوارئ ليست هي الضمانة لعدم انتشار مسلحين في سورية، لأن صلاحيات وزارة الداخلية في الحالة الطبيعية تكفل ملاحقة أي مسلح واعتقاله، بل وقتله إذا لم يستسلم سواء في ظل حالة الطوارئ أو في غيابها. ومن ناحية أخرى فإنه في ظل حالة الطوارئ التي يطالب البعض باستمرارها، تم اعتقال الآلاف ممن تجرؤوا على تقديم وجهة نظر مخالفة لآراء السلطة، وفي الوقت نفسه، نخر الفساد كل مفاصل جهاز الدولة، وتمكن المسلحون من الانتشار على الأراضي السورية، والتحرك بكل حرية أينما أرادوا، بل وتمكنوا أيضاً من تخزين أسلحتهم في أماكن سياحية كبرى كقلعة المرقب، فأين كان قانون الطوارئ ليحاصر هؤلاء؟ وكيف يتمكن حراس حالة الطوارئ من اعتقال شخص يطبع منشورات في بيته، ويفشلون في منع هذا العدد الكبير من المسلحين المنظمين من الانتشار على الأراضي السورية؟

عندما يكون الأمن ناتجاً عن سلم اجتماعي فعلي فإنه أمن حقيقي، أما عندما يكون مفروضاً بقوة الأجهزة الأمنية فإنه أمن كاذب، وعندما لا يثق السوريون بقدرتهم على العيش معاً بحرية ودون قبضة أمنية حديدية، فهذا يعني أنهم لا يستحقون العيش معاً تحت سقف وطن واحد. ولأنه لا شك في أن الشعب السوري شعب عظيم، فإنه لا شك أيضاً أنه يستحق حريته، وهذه الحرية لن تكون حقيقية في ظل قوانين تسمح لأجهزة الأمن باعتقال أي شخص إذا أرادت، وفي ظل قوانين تحظر حرية الإعلام وتبادل المعلومات، وتحظر إنشاء الأحزاب السياسية بشكل حر وفقاً لقانون عادل، وتحظر على المواطن الاعتراض الحر بصوت عال على الفساد والقمع وانتهاك الحرمات والكرامات.

إن حالة الطوارئ هي سبب ما نحن فيه اليوم، لأن انتزاع أظافر الأطفال، وانتهاك كرامات المواطنين، وتفشي الفساد، وانتشار العصابات المسلحة، كل ذلك تم في ظل حالة الطوارئ. وأما في ظل غياب حالة الطوارئ، فلا شك أن السوريين الأحرار من القيود التي تكبل التفكير والتعبير والنشاط المدني والسياسي الحر، قادرون على بناء وطن لا مكان فيه للصوص والقتلة والفاسدين.

■■

هل مبدأ المحاسبة مجرد حبر على ورق؟

لا تزال المحاسبة في كافة المستويات غائبة، هذا المبدأ الذي نص عليه الدستور، وكذلك اعتمدته كافة اللوائح والأنظمة الداخلية للقوى والأحزاب السياسية دون استثناء، وعلى الرغم من التأكيد عليه -من حيث الشكل- إلا أنه لم يلق طريقه إلى التنفيذ إلا على المستويات الدنيا في أحسن الأحوال، من خلال سماع السوريين في الآونة الأخيرة عن طرد موظف بهذه الوزارة أو تلك بتهم الفساد، وقد يكون هؤلاء فاسدين فعلاً، ولكن بالمحصلة فسادهم من الحجم الصغير بالطبع، والذي لا يمكن تبريره بالتأكيد، ولكن يمكن اعتباره الأقل ضرراً للاقتصاد السوري وللسوريين من أنواع الفساد الأخرى، والسبب عائد لدخول مال الفاسد الصغير في الدورة الاقتصادية والاقتصاد السوري مجدداً، أي أنه ذو تأثير محدود على الاقتصاد الوطني، ولكن هذا لا يشرعن وجوده مطلقاً، بل أنه آلية لترتيب أولويات المحاسبة..

ثقافة المحاسبة غائبة

إذاً: المحاسبة ما تزال غائبة عن ثقافة مؤسساتنا على اختلاف مستوياتها، من الإدارية، إلى التنفيذية، وصولاً للتشريعية، وخير دليل على هذا الغياب شبه الكامل، هو انتهاء خطة اقتصادية استمرت لخمس سنوات، وهي الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦ – ٢٠١٠)، دون أن تتم محاسبة الحكومة على أخطائها الجسيمة، وفشلها في تحقيق الحد الأدنى من استهدافات هذه الخطة. وتشير كل المؤشرات الاقتصادية ومعدلات التنمية البشرية إلى هذا التراجع.. وهذا الإخفاق في الاستهدافات ليس قيد التكهن فقط، وإنما اعترفت الحكومة السورية به، وجاء ليؤكدها رئيس هيئة تخطيط الدولة خلال ندوة الثلاثاء الاقتصادي منذ ثلاثة أسابيع. فلماذا لم تحاسب الحكومة على فشلها، مع أن المنطق الطبيعي كان يفترض محاسبتها بعض النظر عن الأحداث الأخيرة التي أجبرت الحكومة على الاستقالة، ولكن دون أية محاسبة أو تحميل مسؤوليات، على الرغم من أن سياسات الحكومة هي التي كانت وراء الاحتجاجات والنقمة الشعبية، هذه الاحتجاجات التي تنطلق من مطالب محقة يفتقدها أغلب المواطنين السوريين اليوم؟! فإلى الآن لا نعرف لماذا تقتصر المحاسبة على صغار الموظفين دون محاسبة كبار المقصرين وحيتان الفساد الذين ينهبون ما يزيد عن ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سورية؟!

تفعيل مبدأ المحاسبة ضرورة

إن تفعيل مبدأ المحاسبة في سورية ضرورة، وهذا ما أكده أحد الاقتصاديين عند سؤالنا له عن المطلوب من الحكومة الجديدة، فأجاب: المحاسبة، أي أن تتم محاسبتها، لأن المحاسبة هي الكفيلة بتحقيق النتائج الايجابية المرجوة، وهي التي تضمن عدم التقصير.. كما أن المواقف السياسية للعديد من القوى والأحزاب السياسية تنطلق من مبدأ المحاسبة، فالعديد من البرلمانيين في دول العالم –ومنها بلدان عربية– اعتزلوا العمل السياسي لفشل البرلمان في محاسبة الحكومة، وهو ما فعله أحد النواب المصريين في عهد حسني مبارك، كما أن مشاركة العديد من المعارضات في الحكومة كان يحددها مبدأ المحاسبة، فهناك معارضات في العديد من الدول انسحبت من البرلمان اعتراضاً على عدم محاسبة الحكومة، وهذا يؤكد على أهمية مبدأ المحاسبة أحد أبرز الغائبين في مؤسساتنا على اختلاف مستوياتها..

لقد أكد المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث على مبدأ المحاسبة، والتي قيل إنها يجب أن تطال الجميع دون استثناء، ولكن هل تساءل أحدنا عن أسباب بقاء هذا المبدأ حبراً على ورق، دون أن يأخذ طريقه إلى التنفيذ على الرغم من إقرار أهمية وضرورة وجوده؟ فالإقرار بضرورة المحاسبة لا يكفي للمحاسبة، وهذا لا يبرر غيابها عن ساحة الممارسة في مؤسساتنا خلال السنوات السابقة، ولكن تفعيل هذا المبدأ بشكل جدي يحتاج إلى تعزيز مبدأ سيادة القانون، وتطبيقه على الجميع، فالجسم القضائي بحكم فساده، غير قادر على المحاسبة الشفافة والعادلة...

المطلوب عقلية رقابية مغايرة

كما أن المحاسبة تحتاج إلى عقلية رقابية مغايرة لعقلية الهيئة العامة للرقابة والتفتيش، والتي تقوم بالمحاسبة على أساس السند، وعلى مبدأ التصيد، فهذه العقلية الرقابية غير فاعلة، لأن المجرم كعادته يخفي دلائل سرقته ونهبه، فكم هم الفاسدون الكبار في سورية الذين نفتقد للمستمسك الحسي لفسادهم، ولكننا نكتشفه بشكل منطقي بثروات بعضهم التي توازي الموازنة العامة للدولة، والتي تم جمعها في عقد أو عقدين من الزمن في أحسن الأحوال؟.

كما أن تفعيل المحاسبة يحتاج إلى مؤسسات تشريعية (مجلس الشعب) فاعلة، فعلى الرغم من كل القرارات الحكومية التي أثقلت كاهل السوريين، وضاعفت أعباءهم المعيشية، ورفعت الدعم عنهم دون مبرر، إلا أننا لم نجد مطالبة من مجلس الشعب لاستجواب الحكومة، أو مطالبة بحجب الثقة عنها أو عن أحد وزرائها، وهذا من صلب مهام مجلس الشعب لدينا..

كما أن الوصول إلى محاسبة فاعلة، يحتاج إلى قانون إعلامي متطور، ومؤسسات إعلامية ذات سقوف مرتفعة، يسمح لها الخوض والحديث عن مواطن الفساد في مؤسساتنا واقتصادنا، دون الخوف من سجن محرر هذه المادة أو تلك، ودون التلويح بإغلاق هذه الصحيفة الإعلامية عند الحديث عن هذا الفاسد أو ذاك، فكم هم الفاسدون الذين تلطوا بدعوات قضائية رفعوها على هذه المؤسسة الإعلامية أو تلك لإخفاء فسادهم؟ وفي أغلب الأحيان كانوا هم الرابحين ليس لأنهم الأصدق أو الأنزه، بل لأن القانون يقيد الإعلام والإعلاميين بينما يتيح فساده التغطية والتعمية على هذه الطبقة الفاسدة وعدم محاسبتها!!

لطالما ظلمت الحكومات السورية المتعاقبة الشعب بقراراتها دون أن يتاح أو يحق لهذا الشعب محاسبتها عبر المؤسسات المنوط بها المحاسبة، وهذا ما يجب ألا يستمر مهما كانت الظروف..

hassan@kassioun.org

استقلالية القضاء والمحاماة

◄ المحامي رياض الهفل

ألقيت هذه المداخلة في مؤتمر محامي دير الزور..

لطالما تكلمنا عن استقلالية نقابة المحامين وحريتها، باعتبار أن مهنتنا حرة مستقلة..

ومن الواجب على المحامين الحفاظ على استقلاليتهم وهيبة نقابتهم، وفي فرض احترام الغير للمحاماة سواء الأشخاص أو السلطات أو القضاء.

والاستقلالية وحمايتها واجب على التنظيم الممثل للمحامين (وهو النقابة) التي تدعم مكانة المهنة والحفاظ على كرامة المحامي ورفع سويته بحيث يصبح راتبه التقاعدي خمسة وعشرين ألف ليرة سورية ومعونة نهاية الخدمة ثلاثة ملايين ليرة سورية..

كما أن واجب الدولة احترام مهنة المحاماة والمحامي من كل اعتداء غير مشروع.

نحن نقابة المحامين ظاهرة صوتية نتكلم كثيرا لكن دون فائدة أو تأثير، ففي الآونة الأخيرة لحظنا ظاهرة توقيف الزملاء المحامين ولفترات طويلة بداعي التحقيق رغم أن هذا من صلاحية القضاء وحده..

فأين حصانة المحامي التي لا توجد إلا في القوانين فقط، فالمحامي لا يوقف إلا في حالة الجرم المشهود.

وكما هي الحال فالدولة تكفل استقلال السلطة القضائية بالدستور، ويجب أن يكفل الدستور استقلالية المحاماة، واستقلال القضاء والمحاماة ليس نصاً دستورياً فحسب، بل نريده واقعاً قائماً فعلاً وحقيقة، فالأشخاص والضبوط المحالة من دوائر الأمن يتأخر البت فيها من جانب القضاء.

لماذا نجتمع كنقابة محامين في مؤتمرات لصياغة قوانين نقابية تخص النقابة والمهنة، ومن ثم تصدر هذه القوانين من قبلنة رقم ٣ لعام ٢٠١٠؟ وهل هذا من اختصاصهم، وإذا كان هذا التشريع من اختصاصهم فلا داعي لهذه المؤتمرات النقابية!.

إن مبدأ فصل السلطات يعني أن يكون لكل سلطة فضاؤها وسماؤها الخاصة بها وسماء الوطن وفضاؤه هي سماء لكل السلطات، واقترح هنا تغير اسم مجلس الشعب إلى مجلس الحكومة باعتباره دائما يقر بما تريده الحكومة، وقيادتنا السياسية في هذه المحافظة قد قصرت مع نقابتنا، ولم تتعاون معنا، ولم تفهم دور نقابة المحامين. نحن نقابة مستقلة وميزانيتنا مستقلة تتكون من رسوم انتساب الزملاء للنقابة، وليس ميزانية نقابتنا من ميزانية الدولة، مثل الشبيبة والطلاب والعمال والفلاحين بدليل أن حزب البعث يقوم بتأجيرنا قاعته للاجتماعات لاستئناس الرفاق البعثيين.

كما قام الحزب بالتدخل في شأننا المالي وتكليفنا لتسديد فواتير مالية طائلة لاتحاد الشبيبة ولاتحاد الفنانين والاتحاد النسائي، وتدخلت القيادة السياسية في شؤوننا المهنية من تسمية بعض اللجان وتمثيل بعض من القطاع العام، ليس ذلك فحسب بل القيادة السياسية في هذه المحافظة لم تتعاون معنا وتدعمنا حيث تم تخصيصنا بمواقف لسيارات المحامين جانب القصر العدلي، وكلفتنا مبالغ مالية طائلة وبموجب موافقة البلدية إلا أنها انتزعت من قيادة الشرطة ولا نعلم لماذا؟.

كما تخصصنا بأرض في حي الثورة من القطاع العام البلدية ولم نستطع استلامها لأنها للأهالي، هذه هي الحال وليست بحال..

عندما نتكلم بحرقة وغيرة عن وطننا، وننتقد السلبيات والسياسات الداخلية لبعض أفراد الحكومة، من فساد ورشوة ووهن وضعف، بحيث لا ترقى إلى مستوى السياسة الخارجية القوية والثابتة والحكيمة نتهم بالمعارضة! هكذا التقييمات غير المقبولة في هذا البلد.

ولكننا وانطلاقاً من خطاب القسم للسيد رئيس الجمهورية حيث قال: (إن مكافحة الفساد تحتاج إلى آليات ناجعة وشاملة والعقوبة والمحاسبة هي آلية مهمة، وإني أرى سورية قوية بشعبها وواثقة بمشروعها التحرري)، سنظل نناضل بالكلمة المسؤولة للتصحيح والتحديث والتطوير حتى يتحقق هذا المشروع التحرري..

■■

سورية على مفترق طرق..

قانون الطوارئ.. واختلالات «البناء الفوقي»

◄ ستيركوه ميقري

خلّف تطبيق حالة الطوارئ في المجتمع السوري لفترة زمنية طويلة قاربت ٤٨ عاماً ونيف، آثاراً سلبية كبرى، طالت البناء التحتي والبناء الفوقي للمجتمع السوري، وبما أننا قد تناولنا هذه التأثيرات سابقاً على البناء التحتي مع بعض الإضاءات السريعة على تأثيراتها في البناء الفوقي، لذلك لابد من التطرق لها بشكل أوسع لتبيان آثارها السلبية على هذا الجانب.

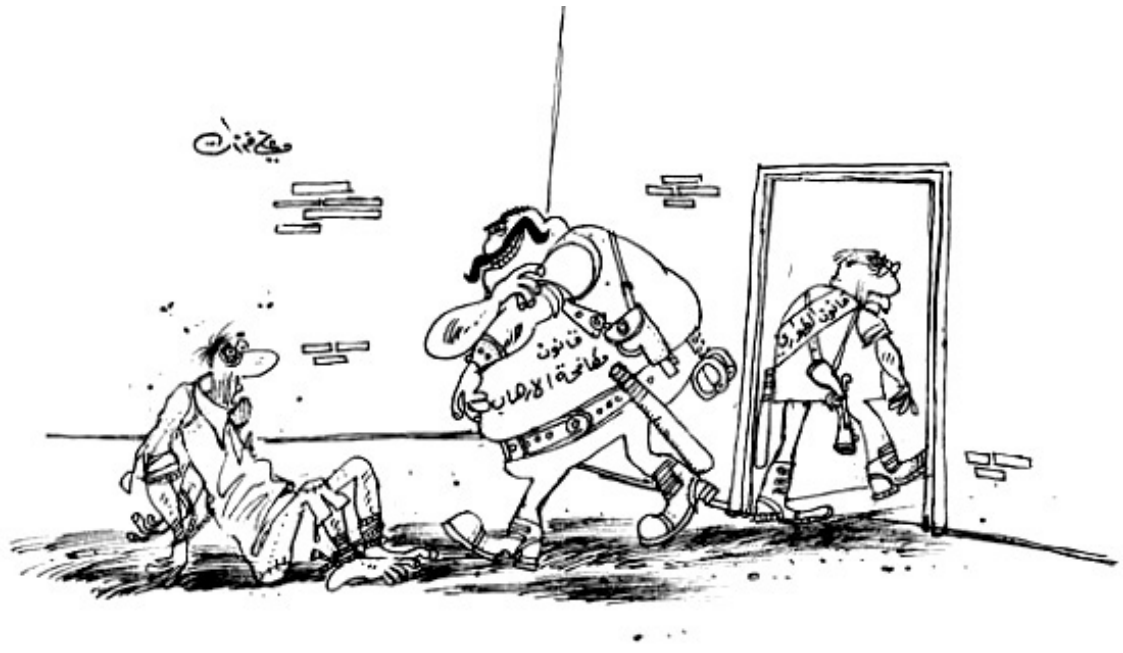

البناء التحتي والبناء الفوقي والعلاقة بينهما

لقد علمتنا الماركسية وفلسفتها المادية التاريخية، أننا عندما نتحدث عن البناء التحتي للمجتمع، فإننا نقصد الحياة المادية، التي تتكون من القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. والخاصية الأهم لهذا البناء، هي أنه يشكل الأساس الواقعي الذي يقوم عليه البناء الفوقي للمجتمع، أي مجمل آراء وأفكار المجتمع السياسية، والفلسفية والسلوكية، والجمالية، والدينية.. وكذلك العلاقات والمؤسسات والتنظيمات المطابقة لها، فالحياة الفكرية للمجتمع هي انعكاس لحياته المادية. وعلى العموم فإن شكل أسلوب الإنتاج المادي هو الذي يحدد ويقرر شكل ملامح المجتمع وأفكاره ومؤسساته، وهذا الانعكاس أو التطابق بين البناءين الفوقي والتحتي لا يكون تاماً في أغلب الأحيان، بل قد يتخلف أو يتقدم أحدهما بالنسبة إلى الآخر.

تطور «التحتي» وتأثيراته على «الفوقي»

بعد عمليات التأميم التي جرت خلال الوحدة السورية المصرية، واستكمالها بعد ٨ آذار ١٩٦٣، تأسس القطاع العام وتوسع توسعاً لافتاً في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وأصبح هذا القطاع رائداً، وأضحى فعلياً قاطرة للنمو، واستطاع أن يؤمن نحو ٧٥٪ من موارد الخزينة العامة، الأمر الذي مكّن الدولة من ممارسة دور اجتماعي هام، تبدّى من خلال سياسة الدعم التي مارستها الحكومات المتعاقبة من خلال الاستثمارات الكبرى، وتشغيل اليد العاملة، والعناية بالصحة والتعليم والسكن والنقل... إلخ.

ولكن بالرغم من هذه التطورات الإيجابية، إلا أنها لم تنعكس في بناء فوقي سليم، رغم الحديث عن التوجهات الاشتراكية «المادة ١ من الدستور»، ونشوء الجبهة الوطنية التقدمية. وبدلاً من التأثير الإيجابي للتطورات الاقتصادية، نمت البرجوازية الطفيلية وتحالفت مع البرجوازية البيروقراطية، مما أدى إلى حدوث تراجعات جدّية عن كل المكتسبات التي حقّقها السوريون من خلال وجود القطاع العام وتوسّعه، إذ كان أمامه طريقان، تنبأ الشيوعيون بهما منذ ستينيات القرن الماضي: فإما أن يتحول إلى قطاع اشتراكي، أو أن يتحول إلى قطاع رأسمالية الدولة ينتج برجوازية جديدة ترث امتيازات القديمة حتى لو لم ترث ملكيتها ، وهذا الأخير هو ما تمّ فعلاً. ونتيجة لتراجع وانكماش المكتسبات الاقتصادية أصبح البناء الفوقي معطوباً وبقي متخلفاً وغير متطابق مع البناء التحتي، فما هي الانعكاسات على البناء الفوقي نتيجة التردي الذي أصاب البناء التحتي؟

تقول الماركسية «إن الطبقة التي تمثل القوة المادية السائدة في المجتمع، هي في الوقت نفسه قوته الروحية السائدة»، وهذا يعني أن الأخلاق السائدة في أي مجتمع هي أخلاق الطبقة السائدة فيه، وفي مجتمعنا السوري فإن الطبقة السائدة حالياً، وكما بيّنا آنفاً هي البرجوازية بشقيها المتحالفين (الطفيلي والبيروقراطي)، وبالتالي فإنّ أخلاقها هي السائدة حالياً.

إنّ هذا التحالف بين البرجوازيتين، ومحاولتهما الحفاظ على امتيازاتهما ومكتسباتهما، كان يقتضي حدوث تغييرات في البناء الفوقي، يساعدهما في البقاء والسيطرة حتى تتماهى موضوعياً التغييرات الحاصلة في البناء التحتي مع التراجعات التي لابد منها في البناء الفوقي.

التغييرات السلبية في البناء الفوقي

١- التجرؤ على مخالفة الدستور:

وكانت هذه العملية من أهم التغييرات التي حدثت بل وكانت الأساس لكل الأخطاء والعيوب والنواقص التي شابت البناء الفوقي. وكما هو معروف فإن مشروعية أية دولة بوصفها عقداً اجتماعياً، هي أمرٌ مرهون بصيانة الحريات العامة للأفراد والمجتمع، إلا أنّ المادة الرابعة من قانون الطوارئ أدّت إلى سحب تلك الحريات وتقييدها وجعلها رهينة لدى السلطة التنفيذية، وأصبحت الحريات العامة التي صانها الدستور السوري من الأمور المنسية، وسادت الأحكام العرفية المفروضة بقوة قانون الطوارئ، وأطلقت يد السلطة التنفيذية في وضع قيود على الحريات العامة، وتعطيل الدستور، ومخالفة نصوصه بشكل صريح، كما أنّ تلك الأحكام دفعت السلطة التشريعية أيضاً إلى إصدار قوانين مخالفة للدستور.

إن أهم سمة من سمات القانون هي أن يحقق العدالة أولاً، وأن يتوافق مع نصوص الدستور ثانياً. وهكذا فإنّ صدور أي قانون مخالف للدستور يجعل من هذا القانون قانونا فاسداً. ووصل الأمر بالسلطة التنفيذية إلى مشاركة السلطة التشريعية في التشريع، وذلك عبر ما يسمى باللوائح التنفيذية، التي تصدرها عند وجود حالات غموض في القانون، وما أكثرها.

إنّ عدم حصر تطبيق قانون الطوارئ بالجوانب الثلاثة التي يمكن فرضه فيها، وطول المدة الزمنية لسريانه، ومخالفته للدستور، هي أمورٌ يمكن اعتبارها فساداً تشريعياً، وقد أدّت إلى انتشار شتّى أشكال الفساد الأخرى، واستشرائها بشكل جنوني، مما أدى إلى نهب غير مسبوق للقطاعات الإنتاجية والإدارية في كل مفاصل الدولة. وبصرف النظر عن التفريق بين الفساد الكبير والفساد الصغير، أصبح الفساد حقيقة موضوعية لا يجوز التعامي أو التغاضي عن مكافحتها واستئصالها بوصفها حاجة موضوعية للتطور اللاحق للمجتمع السوري المهدد جدياً بوجوده، إن لم يتم القضاء على هذا الفساد المتسرطن الذي يحتاج أولا وأخيرا إلى توفر الإرادة السياسية للقضاء عليه..

٢- الثنائية الوهمية والحراك السياسي:

تنص المادة الثامنة للدستور السوري على أن: «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية»، وإذا كانت أحزاب الجبهة تشكّل أصلا قوى المعارضة وهي ضرورية جداً لسير الحياة السياسية ، فإنّ تشكل الجبهة ومشاركة الأحزاب المكونة لها في الحكومة، أدى إلى ذوبان المعارضة فعليا، ولا تستقيم الحياة السياسية دون وجودها، وأما وجود الأحزاب والقوى السياسية خارج الجبهة فقد أصبح ضعيفاً، بل قل معدوماً، وذلك بعد انسحاب الأخوان المسلمين إلى خارج سورية، أما الأحزاب الأخرى فهؤلاء ليسوا معارضة بالمعنى الصحيح للكلمة لسببين الأول: لم يكن لديهم قاعدة اجتماعية، اللهم إلا الإخوان الذين انحسرت جماهيريتهم بعد أحداث حماة، والثاني: بسبب تضييق النظام عليهم في الداخل وملاحقتهم، ودك بعضهم في السجون. وأمام هذا الواقع تحولت أحزاب الجبهة التي استفادت وحصلت على امتيازات خاصة وعامة، وكبيرة وصغيرة، وأدبية ومادية، وعلنية ومستترة، تحولت إلى معارضة خجولة في البداية، ثم إلى معارضة معدومة فيما بعد نتيجة لسياسة الترهيب والترغيب التي مورست تجاهها، وأصبحت هذه الثنائية (السلطة والمعارضة) ثنائية وهمية موجودة على الورق وغير موجودة فعلياً. ونتيجة لغياب المراقبة والمحاسبة لما تقوم به السلطة التنفيذية وخصوصاً من جانب هذه الأحزاب التي كان من الضروري بقاؤها كمعارضة جدية تمارس دورها الأساسي في المراقبة والمحاسبة، أدى إلى سيطرة وهيمنة السلطة التنفيذية على الحراك السياسي وعلى قواه وأحزابه المكونة له، بما فيها حزب البعث العربي الاشتراكي، ففقدت الجبهة جماهيرها وقاعدتها الشعبية، وأضحى الشارع السوري فارغاً ومعرضاً لكي تملأ فراغه قوى أصولية رجعية متخلفة، الأمر الذي أضر بمبدأ علمانية الدولة على أساس «الدين لله والوطن للجميع»، وأضحت السلطة السياسية مهتمة، وباستمرار، في الحصول على رضا هذه القوى مهما كان الثمن، وتعديل قانون الأحوال الشخصية واللغط الذي نشأ عنه أكبر دليل على ذلك، وبالمقابل أضحى الخطاب الديني بوقاً للدفاع عن السلطة والتغاضي والقفز عن أخطائها سمة لهذا الخطاب المتخلف والذي تميز دائما مع وجود بعض الاستثناءات بالمناورة والمداراة لها، وكما يقال بالعامية «بتمسيح الجوخ»، في حين أن الحديث الشريف يقول: «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الإيمان»، وهنا لابد من التحذير الجدي من بعض الأطروحات الطائفية التي يتفوه بها البعض، ولا ننسى بأن بلدنا ومنذ نشوئه كان الناس يعيشون به في محبة ووئام، ففي الطائفية مقتل للوطن وانتحار لمن يدعو إليه أو يمارسه انتهازاً للمنافع ولابد من الوقوف ضده باستمرار لا يلين.

٣- الهيمنة على النقابات والاتحادات وهيئات المجتمع المدني:

إن الهيمنة على أحزاب الجبهة ترافق وتوازى مع الهيمنة الكاملة على اتحاد نقابات العمال واتحاد الفلاحين والنقابات المهنية والجمعيات وكل هيئات المجتمع المدني، وعلى سبيل المثال فإن عدد الجمعيات الأهلية في مصر بلغ في العام الماضي ٤٠،٠٠٠ جمعية، ولم يتعد الرقم في سورية الألف فقط، كما يجري التدخل بحياتها اليومية ونشاطاتها وانتخاباتها، وتحت ستار محاربة الإرهاب المفروضة على بلدنا يجري تقليصها باستمرار، كما تعرضت النقابات والاتحادات لقمع مزدوج، قمع الأنظمة والحكومات إلى جانب تخلي وتراجع النقابات عن أداء دورها الذي تراجع لمصلحة العلاقة الودية مع الحكومات وعلى حساب أعضائها من العمال والفلاحين والحرفيين والمهنيين.

٤- انتشار فلسفة الأنا والاغتراب وانتشار أخلاق البرجوازية الطفيلية اللامبالاة والهجرة:

لقد أحدث هذا الواقع السلبي الذي أصاب البناء الفوقي للمجتمع السوري عطباً موجعاً وجديا للمنظومة الأخلاقية للمجتمع، هذا المجتمع الذي كان يتسم سابقاً بعادات وتقاليد عميقة وعريقة موروثة من الأجداد، كالكرم والصدق والمروءة والإحسان والعمل والنجدة والشفافية والدفاع عن الحق وعن الوطن والشجاعة والإيثار والإقدام والتسامح والقيم وصلة الرحم والحفاظ على العلاقات الأسرية والتعاون والغيرية والاعتزاز والفخر والحفاظ على التراث وحب الوطن والاندفاع إلى الشهادة لحفظه وصيانته من الأعداء داخليين كانوا أم خارجيين ونظافة اليد واللسان والوطنية الصادقة ، كل هذه السمات العظيمة والجميلة والتي تشكل قيما أخلاقية، كان الحفاظ عليها يشكل سورا قويا لحماية الوطن، وبسبب سيادة أخلاق البرجوازية الطفيلية المتحالفة مع البيروقراطية ضعفت أو تراخت أو غابت كليا ليحل محلها نقيضها وبشكل سافر وغير مسبوق، وأصبحت فلسفة الأنا هي السائدة على مبدأ «ربي أسألك نفسي» وبسبب انتشار الفقر وتراجع الطبقة الوسطى والغلاء والبطالة المقنعة وغير المقنعة وغياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، أصبح الحل الفردي هو السائد سواء تم بطرق مشروعة أم غير مشروعة، وأصبح أمراً عادياً أن يزاول الفرد عملين أو ثلاثة وأصبح المال العام سائبا ومعرضا للنهب والسرقة، وأصبحت اللامبالاة وضعف المسؤولية من سمات العاملين، وضعفت الإنتاجية والإنتاج، وصارت بعض فئات الشعب وخصوصا الشباب وذوي المؤهلات العلمية العالية لا ترى الخلاص إلا بالهجرة لخارج الوطن، وأصبحت سورية من أولى بلاد العالم في تصدير العقول العلمية والتي تكلف الشعب السوري مبالغ طائلة في تعليمها وتأهيلها العالي، وبدلاً من أن يستفيد الوطن منها يتركها لكي يستفيد منها الآخرون على طبق من ذهب، ودون أن يتكلف قرشا واحدا في تعليمها وإعدادها وتخريجها كعمالة علمية مؤهلة للقيام بعملها على أكمل وجه وعلى أحسن ما يكون.

٥- غياب الصحافة الحرة وتدني أدائها:

نصت المادة ٣٨ من الدستور على أنه: «لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية علنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى وأن يسهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقا للقانون»، في حين أن المادة الرابعة من قانون الطوارئ الفقرة ب نصت على «مراقبة الرسائل والمخابرات أياً كان نوعها، ومراقبة الصحف، والنشرات، والمؤلفات، والرسوم والمطبوعات والإذاعات وجميع وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها وإلغاء امتيازها وإغلاق أماكن طبعها.

ج- تحديد مواعيد فتح الأماكن العامة وإغلاقها».

من الواضح أن نص المادة الرابعة من قانون الطوارئ قد ألغى عمليا المادة ٣٨ من الدستور، على الرغم من أهمية «صاحبة الجلالة» الصحافة الحرة، ومما لاشك فيه أن الدور الأول للصحافة في البلدان الديمقراطية هو مراقبة فعاليات المجتمع كلها وإلقاء الضوء عليها، وعلى رأسها القرارات والإجراءات الحكومية وسلوك أفرادها وباقي الموظفين والعاملين في الدولة وكامل الفعاليات المدنية في المجتمع، وضرورة إتباعهم للقوانين والأنظمة المرعية، وكم من حكومات سقطت أو وزراء عزلوا أو اضطروا للاستقالة بسبب مقال في هذه الصحيفة أو تلك، بل إن الصحافة بمختلف وسائلها المقروءة والمسموعة والتلفزيونية والاليكترونية أصبحت الآن الوحيدة القادرة على التأثير في المجتمعات وتكوين رأي عام فيها، والكل يتسابق في إبراز الحقيقة وعدم التستر على الأخطاء بصرف النظر عمن ارتكبها وخالف الأنظمة والقوانين، وقد تم تشكيل «منظمة مراسلون بلا حدود» من أجل الحفاظ على حرية الصحافة على مستوى العالم.

وتحولت «صاحبة الجلالة» هذه إلى خادمة تابعة مطيعة للسلطة التنفيذية، وبوقاً من أهم أبواقها، وتتكون من ثلاثة أقسام وهي: الصحافة التابعة للدولة، وعادة ما تصدر بلون واحد مع بعض الاستثناءات التي لا تذكر، وصحافة أحزاب الجبهة، وصحافة القطاع الخاص، وتتشارك جميعها بأن لها خطا وبروباغاندا لا يحق لها أن تتجاوزها إطلاقا، فتأقلموا معها وأصبحت أمراً عادياً في كتاباتهم، ويشكل هذا الخط سيفا مسلطا على رقاب الصحف والصحفيين تحت طائلة الطرد والمنع من الكتابة والحجب والإغلاق، لذلك أحجمت الصحافة عن ممارسة دورها الأساسي في مراقبة السلطات الأخرى، بل بات واجباً عليها التمجيد وبشكل مجاف للحقيقة وللواقع، ويصل أحيانا لدرجة (الغباء) في التعاطي مع الأحداث الطارئة، أما الإشارة إلى الأخطاء والعثرات فليس من مهامها أو ضمن أجندتها، وهذا ينطبق على صحافة القطاع الخاص، ونوعا ما على صحافة أحزاب الجبهة التي مرت بمرحلتين، الأولى: وكانت صحافتها مغلقة وغير علنية وكانت تراقب مراقبة تامة، وكثيرا ما كان يجري حذف مقالات أو أجزاء منها، والثانية: أصبحت علنية وتطبع صحفها لدى مطابع الدولة وبدلا من قيامها بممارسة دورها في المعارضة إلا أنها عموما تتطابق في أكثر الأحيان مع السياسة العامة للدولة وسمح وجود هامش ديمقراطي بصدور بعض الصحف لبعض القوى والأحزاب المتفرقة إلا أنها عموما غير علنية ولا تباع في الأسواق عموماً وابتعدت الجماهير عن الصحافة بأنواعها التي أصبحت لا تعبر عن مصالحها.

٦- خلل في الحراك الثقافي والفكري والفني والمسرحي و الرياضي وميادين الإبداع المختلفة:

وهنا أيضا تستطيع الحديث بلا حرج، فالعمل الثقافي والفكري محتكر من الاتحاد العام للكتاب العرب المتماهي كليا مع السياسة العامة للدولة، وكذلك العمل الفني والمسرحي عبر نقابة الفنانين ورغم حدوث تطور هام على الدراما السورية وأصبحت تنافس الدراما العربية والمصرية خصوصا، إلا أنها بقيت أمام خط مرسوم لها ولا تستطيع تجاوزه، ويتمثل بأنها عند تناولها للمواضيع المحلية سياسية كانت أم اجتماعية تاريخية أم معاصرة تعمل على تفريغ وامتصاص أحاسيس المشاهد المشحون دون أن تبدع الحلول أو حتى تلمح لها، لذلك بقي دورها قاصرا غير مكتمل، أما المسرح فرغم قلة الأعمال المسرحية إلا أنه على العموم غير موجود عمليا، أما القطاع الرياضي فهو ممسوك أيضا عبر الاتحاد الرياضي العام الموجه سياسيا، وتلعب الواسطة والمحسوبيات وعدم الحيادية دورا أساسيا في الرياضة، لذلك فإن الانجازات الرياضية وخصوصا حاليا ضعيفة وتكاد لا تذكر، وأما ميادين الإبداع الأخرى فهي أيضا مقيدة بقيود عديدة وكمثال عليها الاختراعات التي يقوم السوريون بإنجازها، وعلى قلتها فإنها لا تجد طرقها للتنفيذ بسبب ضعف الإمكانات وغيرها.

أخيراً نقول إن وطننا يقف الآن أمام مفترق طرق، بعد أن ازدادت مشاكلنا وتفاقمت وأصبح لا مناص لدينا من أن نجري الإصلاحات التغييرية الضرورية بأسرع وقت ممكن، فالدولة تعاني خللا في بنائها التحتي وبنائها الفوقي.. «الوطن يتسع للجميع» ويذخر هذا الوطن بالعقلاء الذين يضعونه في قلوبهم وأفئدتهم خوفا عليه من الضياع، فإن لم نبادر لإجراء إصلاحات تلافي الأخطاء سندخل في نفق مظلم من يخرج منه منتصرا سيكون أكبر الخاسرين، وحتى نكون متفائلين نقول إن أسوأ من هذا الوضع يمكن أن يحدث، فلنعمل من أجل يومنا وغدنا ولنجعل إطلالة المستقبل تأتي إلينا فاتحة جناحيها على كل ما هو جميل ورائع..

■■

مطارح النهب الكبرى في سورية..

كيف تُنهب ثروات الشعب السوري وخيرات البلاد؟ وأين تذهب؟

◄ يوسف البني

يعرَّف الفساد على أنه استغلال المنصب والسلطة المخولة لأحد الأفراد، أو استغلال علاقة أو قرابة لأفراد في السلطة لخدمة المصالح والمنافع الشخصية، والسطو على أكبر قدر من الثروات بتسخير كل الظروف والقوانين لتأمين ذلك. ويعتبر الفاسدون أنفسهم فوق القانون وأقوى من السلطة، ويساند بعضهم بعضاً. أما في سورية فإن الفساد ظاهرة سياسية بامتياز، وارتبطت على مر السنين بالمنصب الإداري الحكومي على مختلف المستويات، حتى أصبحت وكأنها مشرعنة بالفطرة أو بشكل بديهي، وهناك فاسدون كبار أثروا على حساب الخزينة العامة للدولة وثرواتنا الوطنية ولقمة عيش السواد الأعظم من شعبنا الذي ازداد فقراً وتشرداً، ومن الفاسدين الكبار مَن بنى إمبراطوريته التجارية من خلال استغلال العلاقات والقرابة من مسؤولي الدولة، ووظف هذه العلاقات من أجل الحصول على تراخيص حصرية للاستثمارات التي تركزت في القطاعات الريعية الخدمية ذات النفع الخاص، والتي لا تنعكس عائداتها نمواً اقتصادياً على الصعيد العام، وأهم القطاعات التي تم استغلالها للريع الشخصي هي قطاعات الاتصالات والنفط والمصارف والتجارة ومشاريع البنى التحتية، ومن الفاسدين من حصل على تراخيص حصرية لتمثيل شركات أجنبية في سورية، أو أسس شركات وهمية للفوز بعقود تنفيذ مشاريع أو تراخيص الاستيراد والتصدير.

الخصخصة نهب شامل للثروة الوطنية

تعددت وجوه وأشكال الخصخصة في سورية، واتبعت الحكومة في ذلك طرقاً وأساليب ومسالك عديدة، لكنها في النهاية تؤدي لتنفيذ هدف محدد واحد، هو هدر الثروة الوطنية وتسخيرها لمصلحة فئة قليلة من الفاسدين والبرجوازيين الطفيليين، وذلك إما عن طريق البيع المباشر لمنشآت وملكية قطاع الدولة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، ونقل الملكية من الدولة للقطاع الخاص يعني خرقاً فاضحاً للدستور بنقل ملكية الشعب، التي هي ثروة اجتماعية، إلى أفراد خاصين. أو عن طريق إقامة مشاريع استثمار مشتركة مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي لتطوير مؤسسات أو منشآت للدولة وتوسيعها، وإحداث الجديد منها، أو تعهيد إدارة هذه المنشآت والمؤسسات للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، مثل المرافق السيادية الهامة كالمرافئ والمطارات والطرق والمياه وغيرها، وإن الهدف النهائي للخصخصة بأشكالها المختلفة، هو تحجيم دور الدولة وحجب رعايتها عن مواطنيها وضرب وزن وتأثير قطاع الدولة والعاملين فيه، وزيادة غنى الأغنياء في دورة نهب طفيلي شديدة الوطأة على الحياة المعيشية للمواطنين تزيد وتعمق من مستويات الفقر والبطالة.

وقطاعات أخرى تعرضت للنهب أيضاً

استغل الكثير من رؤساء البلديات ومجالس المحافظات وأعضاء المكاتب الفنية فيها طوال عقود، مناصبهم ووظائفهم للإثراء غير المشروع، وذلك بالإتجار والإضرار بأملاك الدولة، أو بالسماح بالبناء المخالف وغض النظر عن التجاوزات للمخططات التنظيمية، وحتى ضمن مدينة دمشق، إضافة إلى الأطراف البعيدة عن الرقابة والتنظيم، ففي محافظة مدينة دمشق وحدها تمت إشادة أكثر من ٣٠٠ ألف ملحق على الأبنية السكنية الطابقية، فمقابل ماذا تم السماح بإشادة هذه الملاحق؟! وأين عائداتها؟! وإلى جيوب من ذهبت؟! وهناك أبنية جديدة مخالفة للمخططات التنظيمية تمت إشادتها في الوجائب والفسحات الهوائية بين الأبنية السكنية أيضاً، كيف تم السماح بذلك؟! ومقابل ماذا تم التجاوز ومخالفة المخططات التنظيمية والعمرانية؟! ومن يقف وراء هذا الفساد الكبير؟!

لقد بات مطلوباً اليوم إجراء مسح واسع لثروات جميع المحافظين ورؤساء البلديات وكبار الفنيين الحاليين، والذين تعاقبوا على تشويه صورة جميع المحافظات ونهبها وابتزاز سكانها طوال أكثر من أربعة عقود، وحصر ثرواتهم التي ستكون هائلة دون أدنى شك، ومن ثم مصادرتها وإعادتها إلى الخزينة العامة، وتحويل الأحياء منهم إلى المحاكمة لإنزال أشد العقاب بهم على كل نهبهم الكبير وإساءاتهم التاريخية للوطن والمدن والمناطق والبلدات السورية وأحزمتها الخضراء وللأملاك العامة والخاصة..

النفط.. ثروة مسروقة

شهد السوريون على مدى سنوات طويلة الكثير من عمليات النهب السافرة للأموال والثروات العامة، وبشكل مبهم وغير شفاف سمعوا عن سرقات يقوم بها المتنفذون، أو عن تهريب أموال وثروات طائلة يقوم بها المناط بهم حمايتها وإدارتها لمصلحة مجموع الشعب، من مسؤولين كدّسوا ثروات هائلة في أرصدتهم الخارجية، على حساب الخزينة العامة المنهكة والأمن الاقتصادي والغذائي، الأمر الذي يهدد بانهيار خطير للاقتصاد الوطني، وبالتالي يهدد الوحدة الوطنية الداخلية، ويسبب المعاناة ويصعب لقمة العيش على المواطنين السوريين، الذي عانوا ومازالوا يعانون، من ازدياد درجات الفقر والبطالة والغلاء والرشوة وسوء الخدمات، وكان من الممكن تجنب كل هذه الأزمات لولا عمليات السطو على أهم الثروات الوطنية النفط.

فعلى هذا الصعيد قامت شركات نفط أجنبية حاصلة على امتياز تطوير مجموعة من حقول النفط في سورية، منها حقول تشرين وعودة والشيخ منصور، بجملة من المخالفات بمساعدة بعض المتنفذين والمسؤولين في وزارة النفط والشركة السورية للنفط. وقد كانت هذه الشركات قد ظفرت بهذه الامتيازات بعد إغلاق الطريق أمام شركات النفط الروسية، وفجأة قيل إن هذه الشركات صاحبة الامتياز قد باعت امتيازاتها، مع أنها ثروات طائلة حصلت عليها بأبخس الأثمان، ووقعت عقد بيع استثماراتها إلى شركة صينية.

جاء في التفاصيل أن وزارة النفط كانت قد نشرت عام ٢٠٠٢ إعلاناً يتضمن رغبتها بتنمية وتطوير أربعة حقول نفط هي حقل تشرين وعودة وكبيبة والشيخ منصور، وقد حصلت إحدى الشركات التي كانت مجهولة حينها ،وظهرت فجأة على الساحة النفطية، والتي اسمها الحقيقي هو (تانجانيكا)، على عقد تنمية وتطوير حقل عودة في العام ٢٠٠٣، ثم حصلت على عقد أخر لتنمية وتطوير حقلي تشرين والشيخ منصور في عام ٢٠٠٥، وبعد مرور ثلاث سنوات أي في عام ٢٠٠٨ أعلنت الشركة صاحبة الامتياز بالاستثمار عن بيع استثمار ستة حقول لمصلحة شركة (سانيابيك) الصينية بقيمة مليارَي دولار أمريكي، وهذا ثمن بخس مقارنة بالأرباح اليومية المحققة والأرباح المأمولة، خاصة إذا عرفنا أن الاحتياطي المتوقع في هذه الحقول يتجاوز ٤.٥ مليار برميل، وهو أعلى من الرقم المعلن عن حجم الاحتياطي النفطي الكلي في سورية، كما أن النفط المؤمل في هذه الحقول يصل إلى ٢.٨ مليار برميل، أما النفط المحتمل فيتجاوز عتبة ٣.٧ مليار برميل، ليصبح المجموع أكثر من ١١.٣ مليار برميل نفط خام في هذه الحقول فقط. استيضاحاً للصورة

من أين ظهرت هذه الزيادة لتصبح الحقول الستة على ساحة الاستثمار؟! ومتى تم التعاقد عليها، ومتى وكيف جرى الإعلان عنها؟! وهل تم ذلك أصلاً؟! لماذا هذا التعتيم الكامل على العائدات النفطية السورية وكمية الاحتياطي وأماكن تواجده؟! ولماذا لم تدخل عائداته الكاملة لدعم خزينة الدولة؟! والأهم من ذلك كله هل يحق للشركة المستثمرة بيع استثماراتها ومناطق الحقول بشكل غير سليم؟! مع أنها هي بالأساس حصلت على امتياز الاستثمار ضمن ظروف مبهمة، وقد باعت استثمار حقول عودة وتشرين شرق وتشرين غرب والشيخ منصور والشيخ سليمان وجرايبي، فكيف أصبح حقلا الشيخ سليمان وجرايبي متضمنين في عقد الاستثمار؟! هل تم التعاقد عليهما بشكل قانوني؟ أم تم منحهما للشركة الأجنبية مجاناً مقابل مشاركتها في العائدات أو مقابل جهودها المخلصة في سرقة خيرات شعبنا ووطننا؟

وتتوارد إلى الأذهان مباشرة مجموعة من الأسئلة: لماذا تتخلى هذه الشركة المشبوهة عن هذه الثروات الطائلة التي تجني من ورائها المليارات؟! وما هي ظروف وملابسات مجيئها المفاجئ إلى سورية للاستثمار في قطاع النفط؟! وما الذي دفعها للهرب؟! من الذي أخافها ويضغط عليها ويشاركها في أرباحها من المتنفذين الكبار في سورية؟! وهل اختلفوا على توزيع الحصص؟! وما هي الدوافع التي تقف وراء تصريح المسؤولين في وزارة النفط وفي الشركة السورية للنفط وادعاءاتهم عن ضآلة حجم الاحتياطي من هذه الثروة الوطنية الأغلى والأهم، وزعمهم بأنها ثروة آخذة بالنفاد ولم يبق منها ما يُعتمَد عليه في رفد خزينة الدولة؟! هل سرقوا عائداتها وشاركوا الشركات الأجنبية لاستخراجها وحرمان الشعب السوري من هذه العائدات الضخمة؟!

حقيقة الأمر.. المخفية

قال باحث اقتصادي سوري إن الاحتياطي الجيولوجي للنفط في سورية يصل نحو ٢٣.٩ مليار برميل، منها ٦.٨ مليار برميل قابلة للإنتاج، وقد تم حتى الآن وخلال عقود طويلة استخراج أكثر من نصفها، أي حوالي ٣.٨ مليار برميل، وجاء في تقارير دولية أن الاحتياطي الجيولوجي للغاز يبلغ نحو ٦٨٠ مليار م٣ منها ٣٩٦ مليار م٣ قابلة للإنتاج، وقد تم استخراج نحو ٢٥٪ منها حتى عام ٢٠٠٤، وقال الباحث الاقتصادي السوري إن حجم الإنتاج الحالي من النفط يقدر بحدود ٤٠٠ ألف برميل يومياً، ما يعني أن النفط المتبقي سيزود سورية باحتياجاتها لمدة ٢٠ سنة قادمة، وأكد أن هناك إمكانية كبيرة لاكتشاف مصادر نفطية إضافية، حيث توجد مناطق شاسعة لم يتم فيها الحفر للاستكشاف، ولم تجر فيها دراسات سايزمية معمقة. ونظراً لانعدام الشفافية تراودنا هنا بعض الشكوك والتساؤلات، فربما تكون هذه المناطق قد استُكشفت وأضيفت إلى ما تم بيعه تحت الطاولة، وخرجت أساساً مَن الاحتياطي الاستراتيجي السوري.

يبلغ حجم الإنتاج اليومي من النفط السوري حوالي ٣٨٥ ألف برميل أي بحدود ١٤٠ مليون برميل سنوياً، تبلغ قيمتها وسطياً حوالي ١٠٦ مليار ل.س، تستأثر الشركات الأجنبية المستخرجة بنسبة ٤٧٪ منها، أي حوالي ٤٩.٨ مليار ل.س. ومن هنا نلاحظ أنه لم تم توظيف هذه العائدات الضخمة في الدورة الاقتصادية لتمكنا من القضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة بشكل كامل، وتحسن مستوى المعيشة اليومية للمواطن السوري، إلى الدرجة التي يمكن معها تعزيز الشعور بالانتماء والمواطنية الحقة، ما يقوي ويدعم أواصر الوحدة الوطنية الداخلية، ويحقق الأمن الاقتصادي ضد القوى المتربصة داخلياً وخارجياً.

قطاع الاتصالات مزراب الذهب الأكبر

خرج الجزء الهام والأكبر من قطاع الاتصالات من الدائرة الاقتصادية الوطنية، وتركزت أرباحه الكبيرة في أيدي شخصيات محددة، شكلت خلال سنوات قليلة ثروات هائلة، وكانت تُدخل إلى الخزينة العامة مجرد فُتات من أرباحها الخيالية. وتَسيطر شركتا الخليوي سيرياتيل وMTN على سوق الاتصالات الخليوية في سورية منذ أكثر من عشر سنوات، وكان مجموع ما دخل خزينة الدولة منها على مدى هذه السنوات العشر، وهو حصة المؤسسة العامة للاتصالات من نسبة الإيرادات وضريبة الدخل، حوالي ٣٠٠ مليار ل.س، وتشكل نسبة ٥٠٪ من مجموع الإيرادات للشركتين المشغلتين، وتفيد الإحصائيات أن عائدات سيرياتيل عام ٢٠٠٩ فقط بلغ حوالي ٤٨,٢ مليار ل.س، وعائدات شركة MTN بلغت حوالي ٣٩,٧ مليار ل.س، أي بمجموع حوالي ٨٧,٩ مليار ل.س، كانت حصة المؤسسة العامة للاتصالات من إيرادات سيرياتيل حوالي ٢٢,٧ مليار ل.س، ومن إيرادات MTN ١٨,٥ مليار ل.س، أي بمجموع ٤١,٢ مليار ل.س، وكانت ضريبة الدخل على سيرياتيل ١,٦٨ مليار ل.س، وعلى MTN حوالي ٤٤٩ مليون ل.س، أي بمجموع حوالي مليارَي ل.س.

أما في العام ٢٠١٠ فقد وصلت إيرادات قطاع الاتصالات الخليوية إلى نحو ٩٦ مليار ل.س، وتجاوزت أرباح الشركتين المشغلتين ١٥ مليار ل.س، وكل هذه العائدات تذهب إلى جيوب مستثمري هاتين الشركتين، علماً أننا إذا أردنا توظيف هذه الأرباح في مجال التشغيل وخلق فرص عمل للحد من البطالة، وبما أن خلق فرصة عمل جديدة، وحسب إحصاءات المنظمات الدولية، يكلف تقريباً ٢,٥ مليون ليرة سورية، فإن الأرباح وحدها قادرة على تشغيل ٦ آلاف عاطل عن العمل سنوياً، وفي الاعتماد على الأرقام الرسمية نجد أن هذه الأرباح تحقق ٣٠ ألف فرصة عمل سنوياً، أي ما يعادل ٥٠٪ من الفرص السنوية المدرَجة في الخطط الخمسية والتي تلحظها الموازنة العامة للدولة، وفي أغلب الأحيان تعجز عن تحقيقها أو تتجاهل ذلك عن عمد.

من هنا نرى أن عائدات قطاع الاتصالات الخليوية والمؤسسة العامة للاتصالات والشركات المشغلة للإنترنت والشركات الأخرى الناشطة في هذا القطاع، كان من المفروض أن يشكل جزءاً لا يستهان به من الناتج المحلي الإجمالي. ومن هنا يأتي السؤال المشروع: لماذا لا يكون قطاع الاتصالات الخليوية، وباعتبار أنه تم البدء باستثماره من أموال الدولة، مؤسسة عامة تابعة للدولة مباشرة، لها مجلس إدارة يعمل على اتخاذ القرارات والترتيبات اللازمة لإدارة هذا القطاع، فتكون الإدارة والإيرادات بمجملها لخزينة الدولة ولدعم الاقتصاد الوطني، بدلاً من أن تصب في جيوب شخص أو اثنين من المستثمرين؟! ومن هنا أيضاً نرى ضرورة جدية السير في تأميم هذا القطاع الهام بشكل يحقق مصلحة الشعب، ويُبقي عليه متطوراً ومنفتحاً، وفي هذا عدل للجميع، فحينذاك ستكون الدولة قادرة على إعادة الدعم للمواطنين، واستعادة دورها الرعائي بشكل مريح، شريطة أن يتم الضرب بجدية على مطارح الفساد وبشكل حقيقي لاسترداد مال الشعب للشعب.

وليس آخراً

لاشك أن مطارح النهب الكبير أوسع مما ورد بكثير، ولكن المقام لا يتسع لإيرادها جميعاً، ولكن من الضروري الإشارة في هذه العجالة أن جزءاً واسعاً من فاقد النهب يتركز في النهب الطفيلي وما يرافقه من عمولات هائلة التي ما انفك يحصل عليها كبار المسؤولين والمتنفذين في قطاعات مختلفة مستفيدين من مناصبهم وسطوتهم غير مبالين بالمصلحة العامة والمال العام، وما عمولات بيروقراطية جهاز الدولة في كل الأحوال إلا جزء من كعكة نهب عظيم تحصل عليه البرجوازية الطفيلية.

وكذلك هناك عمليات التهريب المختلفة التي يشرف عليها أو يقوم بها أو يحاصص عليها بعض المسؤولين وخاصة في المنافذ الحدودية والجمارك، وقد تبدأ المهربات بالسلع البسيطة، ولا تنتهي بالمخدرات والأسلحة والأموال والنفايات النووية!..

فبعد كل ذلك.. هل هناك من يستغرب لم وصل الاحتقان الاجتماعي إلى الحد الذي يتجلى التعبير عنه اليوم في المظاهرات والاحتجاجات التي تملأ البلاد؟!

■■

■ إذا تم توظيف أرباح قطاع الاتصالات الخليوية في مجال التشغيل وخلق فرص عمل للحد من البطالة فإن الأرباح وحدها قادرة على أن تحقق ٣٠ ألف فرصة عمل سنوياً، أي ما يعادل ٥٠٪ من الفرص السنوية المدرَجة في الخطط الخمسية والتي تلحظها الموازنة العامة للدولة، وفي أغلب الأحيان تعجز عن تحقيقها

■ لماذا لا يكون قطاع الاتصالات الخليوية مؤسسة عامة تابعة للدولة مباشرة، لها مجلس إدارة يعمل على اتخاذ القرارات والترتيبات اللازمة لإدارة هذا القطاع، فتكون الإدارة والإيرادات بمجملها لخزينة الدولة ولدعم الاقتصاد الوطني، بدلاً من أن تصب في جيوب شخص أو اثنين من المستثمرين؟!

■ إن الاحتياطي النفطي المتوقع في حقول تشرين وعودة وكبيبة والشيخ منصور يتجاوز ٤,٥ مليار برميل، وهو أعلى من الرقم المعلن عن حجم الاحتياطي النفطي الكلي في سورية، كما أن النفط المؤمل في هذه الحقول يصل إلى ٢,٨ مليار برميل، أما النفط المحتمل فيتجاوز عتبه ٣,٧ مليار برميل، ليصبح المجموع أكثر من ١١ مليار برميل نفط خام في هذه الحقول فقط

■ ما هي الدوافع التي تقف وراء تصريح المسؤولين في وزارة النفط وفي الشركة السورية للنفط، وادعاءاتهم عن ضآلة حجم الاحتياطي من هذه الثروة الوطنية الأغلى والأهم، وزعمهم بأنها ثروة آخذة بالنفاد، ولم يبق منها ما يُعتمَد عليه في رفد خزينة الدولة؟!

■ إن الاحتياطي الجيولوجي للنفط في سورية يصل نحو ٢٣,٩ مليار برميل، منها ٦,٨ مليار برميل قابلة للإنتاج، وقد تم حتى الآن وخلال عقود طويلة استخراج أكثر من نصفها، أي حوالي ٣,٨ مليار برميل، وإن الاحتياطي الجيولوجي للغاز يبلغ نحو ٦٨٠ مليار م٣ منها ٣٩٦ مليار م٣ قابلة للإنتاج، وقد تم استخراج نحو ٢٥٪ منها حتى عام ٢٠٠٤، وإن الاحتياطي النفطي المتبقي سيزود سورية باحتياجاتها لمدة ٢٠ سنة قادمة

أوروويل وحلف الناتو والحرب على ليبيا

◄ دومينيكو لوسوردو
ترجمة قاسيون

في العام ١٩٤٩، وفي خضمّ حرب باردة كان يخشى أن تتحوّل بين لحظة وأخرى إلى محرقة نوَوية، نشَر جورج أوروويل أشهر رواياته: ١٩٨٤. وإذا كان العنوان يصبّ في استشراف المستقبل، فالهدف هو بوضوح الاتحاد السوفييتي، الممثّل بأنه «الأخ الأكبر» الشمولي، الذي يجعل كلّ إمكانية تواصل من دون جدوى، عبر تحوير اللغة وخلق «لغة جديدة»، ينقلب في إطارها كلّ مفهوم إلى نقيضه. عبر نشر أوروويل روايته في العام نفسه الذي تأسّس فيه حلف شمال الأطلسي (الناتو. وهو المنظمة العسكرية التي زعمت الدفاع عن القضية الأخلاقية وعن الحقيقة، قدّم مساهمته الشجاعة لحملة الغرب. لم يكن بوسعه طبعاً أن يتخيّل بأنّ استنكاره سوف يبدو أكثر راهنيةً بكثير لوصف الوضع بعد بضع سنوات فقط من العام ١٩٨٤، مع انتهاء الحرب الباردة وانتصار الولاياتُ المتحدة الأمريكية. يبدو أنّ الغرب، وكذا قوّته العسكرية الفائقة وقوّته الإعلامية الفائقة، لم يلاق عقبةً أمامه: يأتي قلب الحقائق ليفرض نفسه عبر قصف إعلاميٍ مستمرٍ ومسيطر، وهو قصفٌ طابعه شموليٌ بالمطلقِ. هذا ما يظهر بوضوح من الحرب الجارية في ليبيا.

الحرب

بالفعل، يعمل هنا أقوى جهاز عسكريٍ شهده التاريخ؛ بكلّ تأكيد، عدد ضحايا عمليات القصف التي يقوم بها الناتو ليس قليلاً؛ تستخدم أسلحة (باليورانيوم المنضّب) ذات تأثير له طابع الديمومة؛ في انطلاق العمليات العدائية وقيادة العمليّات العسكرية، يتميز فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية بلدان هما فرنسا وبريطانيا، وخلفهما تاريخٌ طويلٌ من التوسع ومن السيطرة الاستعمارية في الشرق الأوسط وإفريقيا؛ نحن في منطقة غنية بالنفط ويقوم الخبراء ووسائل المعلومات ممّن نالت السماحَ بالعمَل بتحليل التنظيم الجيوسياسي والجيواقتصادي الجديد. لكن يؤكّد لنا أوباما ومعاونوه وحلفاؤه وتابعوه، لا يتعلّق الأمر بحرب بل بعملية إنسانية تهدف إلى حماية السكان المدنيين، ونالت فضلاً عن ذلك إذناً من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

في الحقيقة، وكما بصدد الضحايا، يعمل الناتو بصدد الحقيقة أيضاً بأسلوب سياديٍ تماماً. في المقام الأوّل، ينبغي الإشارة إلى أنّ العمليات العسكرية التي يشنها الغرب بدأت قبل سماح الأمم المتحدة ومن دونه. فقد كشف مايك هاميلتون في مجلة سانداي ميرور بتاريخ ٢٠ آذار أنّه منذ «ثلاثة أسابيع» يعمل في ليبيا «مئات» من الجنود البريطانيين، في إطار إحدى أكثر الهيئات العسكرية تطوّراً ومهابةً في العالم (SAS)؛ من بينهم توجد «وحدتان خاصتان تدعيان (سماش) بسبب قدرتهما المدمّرة». إذاً، كان العدوان قد بدأ، لاسيما أنّه كانت تتعاون مع مئات الجنود البريطانيين «مجموعات صغيرة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية»، في إطار «قوّة غربية واسعة تعمل في الظل» وإدارة أوباما المكلّفة، ودائماً «قبْل انطلاق الأعمال العدائية في التاسع عشر من آذار بتموين المتمردين واستنزاف جيش القذّافي» (مارك ماتسيتي وإيريك شميت ورا في سمية في النسخة الدولية من الهيرالد تريبيون بتاريخ ٣١ آذار). وما يلفت النظر أكثر في هذه العمليات أنّها تجري في بلد هشٍّ بسبب بنيته القبلية والثنائية القديمة بين طرابلس وبرقة.

ثانياً، حتّى حين تتوجّه الولايات المتحدة الأمريكية والغرب إلى الأمم المتحدة، فهما يواصلان احتكار الحقّ في شنّ الحروب من دون إذن من مجلس الأمن: هذا هو على سبيل المثال ما جرى في العام ١٩٩٩ بمناسبة الحرب على يوغوسلافيا وفي العام ٢٠٠٣ في الحرب الثانية على العراق. لا يمكن أن يصف أيّ شخص عاقل حالياً بالديمقراطية حكومةً تتوجّه إلى برلمانها بالخطابَ التاليَ: «أدعوكم إلى أن تمنحوني ثقتكم، لكن حتّى من دون ثقتكم سأواصل الحكم بالأسلوب الذي أعدّه الأفضل... بهذه العبارات تتوجه الولايات المتحدة الأمريكية والغرب إلى الأمم المتحدة! أي أنّ عمليات التصويت التي تجري في مجلس الأمن تفسد بانتظام عبر الابتزاز الدائم الذي تلجأ إليه الولايات المتحدة والغرب.

ثالثاً: ما أن انتزعت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من مجلس الأمن (بفضل الابتزاز المشار إليه أعلاه) القرار المرغوب حتّى سارعا لتأويله تأويلاً سيادياً: يصبح السماح بفرض «منطقة حظر جوي» في ليبيا بحكم الأمر الواقع سماحاً بفرض وضع أشبه بالمحمية.

لكن مهما كانت قوّة الجهاز الإعلامي لدى المهاجمين، فهو لا يتمكّن من إخفاء حقيقة الحرب. وعلى الرغم من ذلك، تصرّ اللغة الجديدة على إنكار الواقع: إنّه يفضّل الحديث عن عملية تقوم بها الشرطة الدولية. لكن من المفيد ملاحظة تاريخ هذهً المقولة. عبر إعادة الصلة مع عقيدة مونرو التي فسّرها تيودور روزفلت (رئيس الولايات المتحدة) مجدداً وجدّرها، قام بالتنظير لـ«سلطة شرطة دولية» ينبغي أن يمارسها «المجتمع المتحضّر» على شعوب المستعمرات وتعود للولايات المتحدة في ما يخصّ أمريكا اللاتينية. هاقد عدنا إلى حقيقة الاستعمار وحروبه، إلى الحقيقة التي تسعى اللغة الجديدة إلى فرضها.

لسوء الحظ، نجد في الصفّ الأوّل من ترويج اللغة الجديدة وقلب الحقيقة رئيس الجمهورية الإيطالية جيورجيو نابوليتانو، وهو أكثر بروزاً من أيّ آخر في إظهار أنّ ما يجري في ليبيا ... ليس حرباً! لو أنّه استعاد ولو قليلاً ذكرياته كمناضل شيوعيٍ لفهم أنّ محاولة دحض الحرب هي في الحقيقة اعتراف. ومثلما شرح لينين في زمانه، لا تعتبر القوى العظمى حملاتها الاستعمارية حروباً، وذلك ليس فقط بسبب التفاوت الهائل في القوى بين الجانبين على الميدان، بل كذلك لأنّ الضحايا «لا يستحقّون حتّى تسمية شعوب (ربما كان الآسيويون والأفارقة شعوباً؟)» (الأعمال الكاملة، المجلد ٢٤، الصفحة ٤١٦-١٧ من الإصدار الإيطالي).

المدنيون

تهدف الحرب، أي عملية «البوليس الدولي»، التي شنّت على ليبيا إلى حماية «المدنيين» من المجزرة التي ينوي القذّافي القيام بها. لكنّ الصحافة عينها التي تروّج للغة الجديدة تكذّبها على الفور. إذ نشرت صحيفة لو كوريير ديلا سيرا بتاريخ ٢٠ آذار صورة طائرة تسقط والنيران مشتعلةٌ فيها في سماء بنغازي. ويشرح التعليقُ على الصورة والمقالة المرافقة (بقلم لورنزو كريمونيزي) أنّ الأمر يتعلّق بـ«طائرة قتالية» يقودها أحد «أكثر الطيّارين خبرةً» في صفوف المتمردين وأنّها سقطت بفعل «صواريخ أرض جوّ أطلقتها قوات القذّافي». المتمردون مسلّحون، لديهم أسلحة متطورة وتساعدهم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وأجهزة سرّية أخرى مثلما تكشّف، كما تساعدهم «قوة غربية واسعة تعمل في الظل» وجهازان خاصان بريطانيان شهيران أو مرهوبان بسبب «قدرتهما التدميرية». هل هؤلاء هم «المدنيون»؟ الآن، مع تدخّل قوّةٍ دوليةٍ قوية، يبدو بالأحرى أنّ الجبهة المقابلة هي التي جرّدت من حيث الجوهر من سلاحها.

لكن ربّما يكون مناسباً القيام بالتفكير مجدداً بصدد المقولة التي نناقشها هنا.

مثلما يلاحظ مدرّسٌ في الجامعة العبرية في القدس (أفيشاي مارغاليت)، تشمل الحكومة الإسرائيلية «رامي الحجارة» في الحساب الرسمي لـ«الهجمات الإرهابية المعادية». وكما نعلم، لا يستطيع المرء التوقّف في منتصف الطريق حين يتعلّق الأمر بإرهابيين. نستطيع أن نقرأ في أبرز الصحف الأمريكية (هيرالد تريبيون الدولية) حكاية «مشاهد الموت الفظيعة» التي تظهر «حين تفتح دبابةٌ هجومية وحوامة إسرائيلية النار على مجموعة من المتظاهرين الفلسطينيين، بما فيهم الأطفال، في مخيم رفح للاجئين». نعم، حتّى الطفل الذي يرمي حجارةً على جيش الاحتلال يمكن أن يعدّ «إرهابياً» ويعامل على هذا الأساس. وتنقل محاميةٌ إسرائيلية (ليا تسيميل) منخرطة في الدفاع عن الفلسطينيين حالة «طفل عمره عشرة أعوام قتل قرب إحدى نقاط التفتيش على مخرَج القدس على يد جنديٍ لمجرّد أنّه رماه بحجر» (حول هذا كلّه، انظر د. لوسوردو D. Losurdo، Il linguaggio dell'Impero، Laterza، روما - باري، ٢٠٠٧، الفصل الأول، الحاشية ١٣).

العدالة الدولية

إذا كان أبطال مكافحة الأطفال «الإرهابيين» والفلسطينيين يستطيعون النوم ملء جفونهم، فمن يصطفون في صفوف «المدنيين» في ليبيا سوف يحوّلون إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولن يكون العسكريون والسياسيون الذين يحكمون الجهاز العسكري هم وحدهم من سيحولون إليها (ويدانون). لا، الهدف مجموعةٌ أكبر بكثير. فمنذ السادس والعشرين من شباط، شرح في صحيفة الغارديان باتريك وينتور وجوليان بورجر: «يقوم ضبّاطٌ بريطانيون بالاتصال بأشخاص ليبيين رفيعي المستوى لإحراجهم: إمّا التخلي عن معمّر القذّافي أو الخضوع معه للمحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية». وبالفعل، لا يملّ حكام لندن والغرب من التأكيد على هذه النقطة. وهم يعدّون المحكمة الجنائية الدولية قضيةً خاصّةً، أي «محكمة» مافيوية. غير أنّ أهمّ نقطة وأكثرها إثارةً للاستنكار هي التالية: أولئك المهددون بالسجن لبُقية حياتهم هم موظفون ليبيون، لم يلاموا على أيّ تجاوز. أي أنّه بعد التدخل في حرب أهلية وربما بعد إحيائها، وعلى كلّ حال بعد إذكائها، بعد إطْلاق التدخّل العسكري قبل قرار الأمم المتحدة بكثير، يواصل أوباما وكاميرون وساركوزي، إلخ. انتهاك قواعد القانون الدولي، عبر التهديد بالثأر والضرب العنيف، حتّى بعد انتهاء الأعمال العدائية، تجاه كلّ من لم يستسلم فوراً لإرادة القوة والسيطرة والهرج والمرج الذي يعبّر عنه المنتصر. تحوّل اللغة الجديدة السائدة اليوم الضحايا إلى مسؤولين عن «جرائم ضدّ الإنسانية» وتحويل المسؤولين عن جرائم ضدّ الإنسانية إلى صانعي «العدالة الدولية».

ما من شكٍّ في أنّ اللغة الجديدة هي التي تسود اليوم، بالتزامن مع جهاز تدميرٍ وقتل لا سابق له في التاريخ: أي لغة الإمبراطورية.

■■

الحرية..

◄ محمد الجندي

الثورة الفرنسية، التي حملت الحرية إلى العالم، ولدت في ١٧٨٩، أي في أواخر القرن الثامن عشر، وفي أقل من قرنين وربع إلى الآن انتقل الإنسان من التنقل على الرجلين، أو على الدواب إلى عصر الفضاء، ومن الأسلحة البسيطة إلى القنبلة النووية، ومن الكتابة بخط اليد، والطباعة الابتدائية، إلى العصر الالكتروني، إلخ، أي قطع الإنسان مسافة حضارية في زمن بسيط نسبياً تعادل اضعافاً مضاعفة مما قطعه الإنسان في آلاف السنين من عصور العبودية.

مثل هذه المقارنة البسيطة توضح أهمية الحرية للإنسان، التي لولاها بقي الإنسان متقوقعاً في كهفه.

طبعاً، الحرية الفاعلة ليست فردية فقط، فحرية الإنسان المطلقة في مرحلته الحيوانية نقلته إلى العبودية بمختلف تجلياتها عبر القرون، إن الحرية الفاعلة هي فردية. اجتماعية في الوقت نفسه، حيث لا معنى لحرية فردية في ظل الاستعمار، ولا لحرية فردية في ظل أنظمة عبودية طائفية أو استبدادية.

الثورات الشعبية، التي حصلت في أكثر من بلد عربي هي عظيمة وجبارة، وتدل على حيوية هذه الشعوب وعندما أزاحت مثل مبارك، أو بن علي، وعلى وشك أن تزيح أمثال القذافي، فإنها أنجزت عملاً كبيراً، ولكن لم تحل المشكلة في بلدانها. عندما تبقى رواسب النظام القديم، فإن الشعب يحتاج دفع ثمن مماثل للثمن الذي دفعه من أجل إزاحة رأس النظام.

وعندما يزيح الشعب الليبي البطل، القذافي السفاح بمساعدة الإدارة الأمريكية وحلفائها، فإن تلك الإدارة تزرع في ليبيا، من هم يماهون القذافي في العداء للشعب الليبي وفي نهبه(..) ومع إزاحة القذافي، فإن أي وضع ينشأ يكون أفضل منه تحت نظامه الدموي. ولكن هذا لا يمنع من أن ينظر المرء إلى ما هو أبعد من إزاحة القذافي.

في ظل الحرية تتوفر لدى الإنسان إمكانات لا حدود لها، ويستطيع كما دلت التجربة أن يصنع من المعجزات ما هو أبعد بكثير من حدود التصور. ولكن أين النظام الدولي، الذي يؤمن بذلك. إن النظام النهب والاستعباد القائم دولياً لا يدمر إمكانات الإنسان فحسب، وإنما يدمر الإنسان أيضاً، وليس في العالم الثالث فقط، وإنما في بلدانه المتطورة.

هل يعلم الكثيرون، أن استبياناً أجرى في الولايات المتحدة، البلد «العظيم» المتطور، بيّن أن نسبة كبيرة من العينة التي أجري عليها الاستبيان، لا تعرف من هم طالبان، الذين يحاربهم الجيش الأمريكي في أفغانستان؟ أليس هذا تدميراً للإنسان. ولكن هناك عدا التدمير المعنوي، تدمير فيزيائي للإنسان، وليس فقط بالإفقار والتجويع والحروب، وإنما أيضاً بتسميم البيئة، وجعلها تدريجياً غير قابلة للحياة.

النظام الدولي لا حيلة لنا فيه، وإنما نذكره هنا للإشارة إلى مدى الخطر الذي يمثله على البشر جميعاً، على جميع الشعوب. وجميع البلدان. وإضافة إلى الخطر، فإنه يسلب الحرية على نطاق كوني. إن الهيمنة الدولية هي سلب لحرية من يعيشون في ظل الهيمنة.

ورزمة الإفقار والتجويع والحروب لا تسلب الإنسان حريته فقط، وإنما أيضاً حياته.

والعالم الثالث الذي تحرر سياسياً بعد الحرب العالمية الثانية فقد، ويفقد، حرياته الفردية والاجتماعية في ظل النظام الدولي، الذي خلق الأنظمة الاستبدادية ومن جهة، والطائفية، من جهة ثانية، والأولى والثانية تقيمان نظام الاستعباد المكمل للنظام الدولي.

ما الذي يمنع البلدان الثالثية أن تتنفس الحياة؟ بلد مثل مصر، إضافة إلى ثرواته الهامة، هناك ثرواته التي لم تكتشف بعد. يستطيع أن يضمن لشعبه وفرة تحميه من الفقر، ومن الجوع، ومن السكن في القبور، وبدلاً من ذلك يقوم نظامه فقط بالقمع والنهب. لماذا؟ لو انتهجت إدارته سياسة وطنية، لحظيت باحترام كبير من الشعب.

المرحوم عبد الناصر، بسياسته الوطنية، استحق رغم الأخطاء ليس فقط احترام الشعب المصري، وإنما أيضاً احترام الشعوب العربية. والأنظمة الاستبدادية لم تفهم ذلك الدرس الكبير، ولم تفهم أيضاً الدرس الآخر، بأن من يخسر شعبه، يخسر أيضاً الحماية الدولية، التي يعتمد عليها.

لقد تخلت الإدارة الأمريكية بخشونة، عن ماركوس، وعن شاه إيران وعن سوهارتو وعن بينوشيت، واليوم عن مبارك وعن بن علي، وعن القذافي وأيضاً، ولو بأسف، عن علي صالح. درسان كبيران: الاحترام أو النبذ.

الحرية في العالم الثالث ليست معوقة فقط بالاستبداد، أيا يكن، وإنما أيضاً بالنظام الدولي، وبضعف التطور. كلا النظام الدولي والاستبداد خلقاً إنساناً بائساً غير قادر بالكاد على شيء.

إسرائيل عقدت مع روسيا (أخبار ٢٠١١/٣/٢٩) اتفاقات حول تطوير التعاون في مجال الفضاء. بينما الإدارات العربية تفكر في كيف يمكن أن تطور أعمالها القمعية. تطوير في مجال الفضاء، وتطوير في مجال القمع. كلاهما تطوير.

الشعوب العربية فاقدة حرياتها الاجتماعية والفردية، وهي بذلك فاقدة كل شيء وفي ذلك مأساتها الكبرى.

■■

قمة شركات النفط والحكومات في باريس
«.. لكن عمالقة النفط ناموا في أسرّة الدكتاتوريين العرب»

◄ ا. د. ماكنزي

وجه خبراء في قطاع الطاقة والأعمال أثناء قمة صناعات النفط والحكومات في باريس، انتقادات قوية لشركات النفط العالمية التي تشكو من أن الثورات الشعبية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد هزت أرجاء القطاع وأدت إلى ارتفاع أسعار النفط. وقال الخبراء أن صناعة النفط العالمية تتحمل جانباً من المسؤولية عن الأزمة الحالية. وصرح رجل الأعمال النيجيري أحمد لقمان «إنك عندما تذهب إلى أسرّة هؤلاء الحكام المستبدين (العرب) وتتناول الطعام معهم وتثريهم، فأنت تتحمل جانباً من المسؤولية».

وقال في حديث على هامش قمة النفط الدولية الثاني عشر في باريس في السادس من هذا الشهر بمشاركة صناعات النفط والحكومات، أن العديد من مواطني البلدان النامية ينظرون إلى شركات النفط على أنها تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الحكومات الفاسدة.

وأكد أنه «عندما تخرج الأمور عن نطاق السيطرة، يقول الجميع أن الخطأ ليس خطأنا وإنما خطأ الحكومة. على شركات النفط أن تفعل شيئاً الآن». وأضاف لقمان، نجل وزير نيجيريا السابق لموارد النفط وريلوانو لقمان، أن الأرباح المتأتية من النفط يجب أن تذهب إلى قطاعات الخدمات والتعليم والرعاية الصحية وغيرها، وذلك لصالح المواطنين.

من جانبه، صرح وزير الطاقة الجزائري السابق نور الدين لاعوسين الذي افتتح مؤتمر القمة النفطية، أن الاضطرابات الإقليمية ستكون لها انعكاسات وخيمة على أسواق الطاقة على المدى الطويل.

بدوره قال كريستوف دو مارجري، المتحدث الرئيسي للقمة ورئيس شركة النفط الفرنسية العملاقة «توتال» إن شركات النفط تبحث عن سبل للحد من تأثير الأحداث. وأفاد أن شركته تستثمر نحو ٧ مليار دولار في مصادر الطاقة البديلة حتى عام ٢٠٢٠، مع منح الأولوية للطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الحيوية.

وشرح أن أهم جزء من النقاش الجاري هو كيفية الحد من الطلب على النفط «فنحن بحاجة لخفض الاستهلاك في جميع البلدان». وصحيح أن الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك في العالم للمنتجات البترولية، لكن دولاً مثل الصين والهند تشهد أيضاً نمواً كبيراً في الاستهلاك.

ويقدر خبراء قطاع الطاقة أن يرتفع استهلاك الطاقة في العالم النامي بنسبة ٦٥ في المئة على مدى ٢٥ عاماً. كما يتوقع أن يبلغ تعداد سكان العالم تسعة مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، وهو ما سوف يؤدي أيضاً إلى زيادة الطلب على الطاقة.

كذلك فقد أكد نيمو باسي رئيس منظمة أصدقاء الأرض البيئية الدولية، أن «الحقيقة هي أن شركات النفط والحكام يعيشون في حالة زواج غير مشروع».

وشكك في أقوال شركات النفط عن مراعاتها الشفافية. وشرح أن الشركات تتباهى بأنها تعلن عن مدفوعاتها، لكن هذا ليس سوى جزئية من الشفافية. وأورد مثال نيجيريا حيث ترفض شركات النفط الإعلان عن كميات الخام الذي تستخرجه فعلاً من الآبار.

نشرة (آي بي إس)

مبارك ونجلاه إلى المحكمة.. والسعودية «تكشّر عن أنيابها»!

أعربت قوى سياسية مصرية عديدة الأربعاء ٢٠١١/٤/١٣ عن ارتياحها إزاء بدء اتخاذ خطوات جدية على صعيد محاكمة الرئيس المخلوع حسني مبارك وأسرته، والتي تمثلت في حبسه مع نجليه جمال وعلاء على ذمة التحقيق. وجاء ذلك بعدما أجرى جهاز الكسب غير المشروع تحقيقات مع مبارك في مستشفى بشرم الشيخ، بينما تظاهر العشرات أمام المستشفى للمطالبة بترحيله إلى سجن طرة في القاهرة.

وكان النائب العام قد قرر احتجاز مبارك ١٥ يوما على ذمة التحقيق في تهم بالفساد والتحريض على قتل متظاهرين أثناء الثورة، كما قررت النيابة العامة احتجاز نجليه علاء وجمال بتهم تتعلق بفساد مالي، ووصل الاثنان إلى سجن طرة في القاهرة لتنفيذ القرار.

وفي سياق ذلك طفت على السطح أزمة وصفها المراقبون بالصامتة بين مملكة آل سعود والمجلس العسكري في مصر حول الموقف من محاكمة مبارك، وذلك على خلفية تهديدات المملكة لمصر بسحب المعونات والاستثمارات السعودية من مصر وطرد مليون عامل مصري من أراضي المملكة إذا ما تمت المحاكمة، مقابل جملة من الوعود السخية باستمرارها وزيادتها إذا لم تجر. وكان من معالم هذه الأزمة أن الموقف السعودي المتشنج جاء رداً غير مباشر على التحقيقات المصرية في بيع أراض مصرية بشكل غير قانوني للمليارديرالسعودي الأمير الوليد بن طلال واضطراره للتنازل عنها فيما عرف بأراضي توشكا، وكذلك من خلال التسجيل الصوتي الذي أذاعته قناة «العربية» السعودية للرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، حيث اعتبر المجلس أن ذلك يمثل تحدياً لإرادته، بينما سارعت السعودية لتبديد هذه الأزمة حين نفى سفيرها في القاهرة تقارير عن أن المملكة تمارس ضغوطاً على المجلس العسكري الحاكم لمنع محاكمة مبارك وأفراد أسرته، كما نفى السفير أي دور للمملكة في التسجيل الصوتي، وتعهد بعدم منح تأشيرات إلى أي من المنوعين من السفر مثل جمال مبارك أو أي شخص آخر، لدخول المملكة مشدداً على أن المملكة لن تسمح بدخول أحد إلى أراضيها دون تأشيرة دخول.

وفي ردود الفعل الداخلية، أكد ائتلاف شباب الثورة المصرية في بيان أن ارتياحه للإجراءات ضد مبارك ونجليه «ينبع من إيمان حقيقي بضرورة تطبيق العدالة، بما في ذلك توفير كافة مقومات وضمانات محاكمة عادلة لمبارك وأسرته وغيرهم ممن تورطوا في انتهاكات بحق الشعب المصري».

واعتبر البيان «أن محاكمة مبارك وأسرته وكثير من رؤوس الفساد تعد مكسباً جديداً يضاف إلى قائمة المكاسب التي حققتها الثورة المصرية». وأعلن الائتلاف تعليق دعوته لجموع الشعب المصري إلى التظاهر يوم الجمعة، مؤكداً استمرار عمل الائتلاف بكل قوة وباستخدام كل الوسائل المناسبة في كل وقت من أجل تحقيق بقية مطالب الشعب المصري. ■■

كلمة السر.. لحظة الحقيقة

◄ إبراهيم البدراوي – القاهرة

الرسالة التي وجهها مبارك عبر «قناة العربية» السعودية، كانت هي كلمة السر لفتح الباب أمام تحرك كبير للقوى المضادة للثورة. لكن الكلمة ضلت طريقها، وفتحت أبواباً أخرى هي أبواب السجون لأسرة مبارك.

يبدو أن الرئيس المخلوع لم يكن يصدق حتى آخر لحظة أن ثورة حقيقية لاسقاط نظامه قد حدثت في مصر، وأن أولى خطوات هذه الثورة كانت خلعه من سدة الرئاسة، فوجه خطابه المتعالي بما يحمله من ادعاءات فارغة ووعيد.

خطط وأساليب:

كان غضب قوى الفعل الثوري عارماً نتيجة البطء الشديد في اجراءات تقديم مبارك وأسرته وأعمدة حكمه للمحاكمة، خصوصاً وأن القوى المضادة للثورة لا تزال تعشش في مفاصل النظام الذي لم يسقط بعد.

بعد هزيمة قوات أمن وزارة الداخلية وانسحابها، ونزول الجيش وإعلان انحيازه للثورة، لم يعد أمام النظام القديم من سبيل سوى إثارة الفوضى، اعتماداً على بلطجية حزبه وجهاز مباحث أمن الدولة، خصوصاً بعد حل مجلسي الشعب والشورى المزورين، وبالتالي عدم وجود قاعدة جماهيرية– سياسية منظمة. وجرب الأمر مراراً منذ أيام الثورة الأولى دون أن يحقق نتائج حاسمة.

مع اقتراب لحظة الحقيقة التي تمثلت في بدء التحقيقات مع الدائرة العليا الضيقة القريبة من مبارك، وأهم رموزها صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى وأمين عام حزب مبارك، وفتحي سرور رئيس مجلس الشعب، وزكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية تمهيدا لمحاكمتهم وهو ما يعني الاقتراب من لحظة التحقيق ومحاكمة مبارك وأسرته، بدأ التحرك.

أحد اتجاهات التحرك كان استهداف إحداث فتنة طائفية واسعة بعد أن اختفى مناخ الفتنة في أوج الثورة، وذلك بما قامت به مجموعة من السلفيين (الوهابيين). وهذه الجماعات السلفية موالية تماماً لجهاز مباحث أمن الدولة المنحل الذي كان حاضناً لها. وذلك بأن قامت مجموعة منهم بقطع أذن مواطن مسيحي لإثبات وجودهم في الشارع، رغم أنهم لم يشاركوا في الفعل الثوري، ولإحداث فتنة عارمة في البلاد. وتزامن ذلك مع ظهورهم المكثف في ميدان التحرير جنباً إلى جنب مع الاخوان المسلمين، الذين تأخرت مشاركتهم بدورهم في الثورة (كعادتهم) إلى ما بعد الجمعة الدامية في ٢٨ يناير.

روجت قنوات التلفزيون المحلية والعربية والأجنبية للتيار الإسلامي بجناحيه الإخواني والسلفي، لكن مصداقية هذا التيار اهتزت بعنف بعد تصريحات المفتي العام للتنظيم الدولي للاخوان المسلمين «يوسف القرضاوي» ضد ثوار البحرين، وضد سورية التي حاول افتعال فتنة طائفية فيها.

إزاء ردود الفعل بالنسبة للحدثين، لجأ جناحا التيار إلى الهدوء وادعاء الاعتدال، والانصراف (في العلن) إلى ترتيب إقامة أحزابهم. لكن لم تغادرهم أطماعهم التي تولدت نتيجة للتصويت على التعديلات الدستورية، وتصوراتهم عن قبول جماهيري واسع لهم. وبالتالي عملوا على ادخار جهدهم للحظة المناسبة والتحضير لها.

عرضت السعودية «حزمة مساعدات مالية سخية» على مصر مقابل اعفاء مبارك وعائلته من المحاكمة. لكن العرض قوبل برفض قاطع من المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وننوه بأن هذا العرض كان يستهدف أمرين، أولهما هو انقاذ هذه الأسرة، أما الثاني فهو ايجاد شرخ عميق بين الشعب والجيش وتسعير الغضب الجماهيري بما يؤدي ربما إلى فوضى عارمة تقوض وتجهض الثورة.

مع اقتراب لحظة الحقيقة لم يكن هناك مفر من أن تقوم القوى المضادة للثورة بتعبئة كل قواها في الداخل لعمل كبير ظنوه حاسماً، وهو بدخول مكثف لبلطجية النظام القديم إلى ميدان التحرير والاعتصام فيه والاختلاط مع شباب الثورة المعتصمين بحيث يصعب التمييز بين الفريقين، وتفجير الموقف بما وجد في خيامهم من أسلحة بيضاء وزجاجات معبأة بالبنزين، وقنابل مولوتوف، ومسدسات. وشاهد الجميع على الشاشات كميات الأسلاك الشائكة والمتاريس الحديدية وقضبان سكك حديدية نصبت في الميدان. وحسب شهود عيان أعلن أحد هؤلاء البلطجية في الميدان أن بحاراً من الدم سوف تسيل ليلاً (أي في نفس الليلة التي يحال فيها مبارك وعائلته للتحقيق). وفي ظروف غموض الموقف وقيام البلطجية بأعمال القتل في شباب الثورة المعتصمين يتم الصدام مع الجيش. وهكذا يوضع اسفين بين الجيش وبين الشعب في ظل هذا الغموض، وتعم الفوضى التي تمكن القوى المضادة للثورة من السيطرة على البلاد. لكن الخطة تم إجهاضها، وتم إخلاء الميدان بواسطة الجيش وجماهير الثورة معاً. وعاد من جديد الهتاف الشهير «الجيش والشعب يد واحدة».

كان العقل المدبر لهذا الأمر الخطير وقيادة تنفيذه، هو المدعو ابراهيم كامل، أحد أهم أعمدة لجنة سياسات جمال مبارك وأحد أكبر طواغيت المال ومساهم وشريك في صناعة الطيران الإسرائيلية، كان هو أحد اثنين دبرا ما يسمى موقعة الجمل في ميدان التحرير، ولكنه تمكن من الإفلات. هذه المرة لم ينجح في الإفلات، إذ كان مدير مكتبه موجود مع البلطجية في ميدان التحرير لإدارة العملية، وهو ما دفع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إجراء غير مسبوق لإصدار الأمر بالقبض على ابراهيم كامل واحالته إلى التحقيق.

تزامن مع هذه الأحداث وغيرها عملية هجوم واشاعة للتشكيك والكراهية ضد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ثم تصاعد الهجوم إلى الجيش المصري ذاته، لإرساء الحالة التي تساعد على تنفيذ المخطط.

الوجه الآخر للمشهد:

كان يوم الجمعة الفائت تجلياً لتحول نوعي كبير في أداء قوى الفعل الثوري تجاوز الهدف المعلن منه وهو «جمعة المحاكمات والتطهير» إلى آفاق أبعد.

وفيما كان صوت اليمين المحلي والمستورد، المدني والديني هو الأعلى منذ الأيام الأولى للثورة، حيث ساندته جميع وسائل الاعلام المصري والعربي والغربي، وهو ما كان يتناقض جذرياً مع أهداف قوى الفعل الثوري الحقيقية في ميادين وشوارع المدن المصرية بما في ذلك ميدان التحرير، فإن المشهد قد تغير بشكل حاسم يوم الجمعة التي امتدت فاعلياتها إلى العديد من المدن المصرية.

ركزت قناة «الجزيرة» كعادتها على منصة واحدة من منصات عديدة أقيمت في مظاهرة المليونين بالميدان. غلب على هذه المنصة الطابع الإخواني والسلفي والليبرالي الذي ركز على المحاكمات والحريات، بينما باقي المنصات الأخرى التي التفت حولها الغالبية الساحقة من الجماهير فقد اشتمل خطابها إلى جانب موضوع المحاكمات والتطهير على الجانب الوطني، والاجتماعي، والديمقراطي، أي على الخطوط العامة لبرنامج وأهداف ومطالب قوى الفعل الثوري، وهو ما يعبر عن تعمق الوعي، وادراك الخطر الشديد المتمثل في اختزال أهداف قوى الثورة في حيز يسمح بوصول قوى لا تختلف نوعياً عن النظام القديم، وبما لا يحدث تغييراً في طبيعته، أي إجهاض الثورة وسرقتها.

امتدت النقلة النوعية إلى تحرك آلاف المتظاهرين في مظاهرتين هما الأكبر خلال عقود، إحداهما تحركت صوب سفارة العدو الصهيوني بالجيزة، حيث اعتصم المتظاهرون مطالبين بطرد السفير وقطع العلاقات مع العدو والتضامن مع الأشقاء في غزة، وقد خلت هذه المظاهرة من السلفيين والإخوان، أما الأخرى فقد اتجهت إلى سفارة الولايات المتحدة القريبة من الميدان، منددة بالسياسات الأمريكية.

الأحداث تجري بوتيرة سريعة. لعل مفتاح فهم الكثير من التحركات التي تقوم بها القوى المضادة للثورة، هو ما أعلنه مسؤولون في الولايات المتحدة من أن الثورات العربية سوف تؤدي إلى السلام مع العدو الصهيوني. وهو الأمر الذي لا يمكن تحققه سوى بإجهاض هذه الثورات بتغيير وجهتها عبر تمكين قوى اليمين، أي القوى الحاملة للمشروع الرأسمالي التابع والعميل بالضرورة، من القفز على الثورات العربية وسرقتها، وإظهار أن ذلك قد حدث بإرادة شعبية وديمقراطية.

لعل لحظة الحقيقة الساطعة الآن تؤكد ضرورة اليقظة وتطوير الأداء والصلابة كخيار وحيد أمام قوى الثورة، لإلحاق الهزيمة بقوى الثورة المضادة المحلية والاقليمية والخارجية، وتحقيق الانتصار النهائي.

■■

إنهم يستغفلوننا..

◄ عوني صادق

في الخامس عشر من شهر مايو/ أيار المقبل (ذكرى النكبة)، يفترض أن تجتمع اللجنة الرباعية الدولية الخاصة بما يسمى «عملية السلام في الشرق الأوسط» لبحث المستجدات الخاصة بهذه العملية. واستباقاً لهذا الاجتماع، وكما يبدو كجزء من الحملة الدعائية التي قيل إن الحكومة «الإسرائيلية» بدأتها لمواجهة حملة السلطة الفلسطينية للحصول على اعتراف دولي بـ«دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧» في دورة اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر/ أيلول المقبل، نشر في الكيان الصهيوني ما سمي «مبادرة سلام إسرائيلية»، وضعتها نخبة من قادة الأجهزة الأمنية «الإسرائيلية» السابقين كرد على «مبادرة السلام العربية»، هدفها الرد على «ادعاء أن إسرائيل» ضد السلام»، كما قال يعقوب بيري، رئيس الموساد السابق، الذي أضاف قائلاً: «آمل أن تسهم هذه المبادرة في دفع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى الأمام، حيث آن الأوان لتقدم «إسرائيل» شيئاً يخص عملية السلام». لكن ما تضمنته «المبادرة» المذكورة لم يصل إلى الحد الأدنى الذي تطالب به السلطة الفلسطينية بعد كل التنازلات التي قدمتها في مسلسل مفاوضاتها. أما المضحك، ربما، في موضوع هذه المبادرة، كما يرى بعض المعلقين «الإسرائيليين»، فإنها تتطلب قبل عرضها على الفلسطينيين والعالم أن تقبل بها الحكومة «الإسرائيلية»، وهذا الأمر الذي يبدو أنهم يشكون فيه.

في هذه الأثناء، طالب الرئيس محمود عباس اللجنة الرباعية مجدداً بالخروج من اجتماعها المنتظر بقرار «يطالب» الحكومة «الإسرائيلية» بوقف الاستيطان. ما يجدر ذكره هو أن موضوع الاستيطان كان على جدول محادثات أوباما وبيريز الذي كان يقوم بزيارة لواشنطن، للبحث في مستجدات «عملية السلام» إلى جانب مسائل أخرى تتعلق بمستجدات الوضع في المنطقة كلها، بينما استبقت الحكومة «الإسرائيلية» الزيارة بالإعلان عن المصادقة على بناء أربع مستوطنات جديدة.

إنهم يستغفلوننا، هناك في «تل أبيب» وفي واشنطن، وربما في رام الله أيضاً. فماذا يمكن أن تعني «مبادرة» هي في أحسن الأحوال «عملية تجميلية» للحفاظ على مكاسب الاحتلال؟ وماذا يعني حديث في مناسبة ما عن حاجة إلى السلام أصبحت «أكثر إلحاحاً» دون التقدم خطوة عملية واحدة؟ وماذا يعني تحميل الواقع تحت الاحتلال قدراً من المسؤولية عن عدم تحقيق هذا السلام يعادل المحتل خارج ما يسمى القانون الدولي والشرعية الدولية؟ وأخيراً ماذا تعني مطالبة اللجنة الرباعية بوقف الاستيطان، أو مطالبة ما يسمى المجتمع الدولي بالاعتراف بدولة فلسطينية؟ ألا يقع ذلك كله، في دائرة الاستغفال طالما ظل في دائرة كلام المناسبات؟

في حديثه للصحافيين بعد محادثاته مع بيريز، قال أوباما: «مع هبوب رياح التغيير في أنحاء العالم العربي أصبح ملحاً أكثر من أي وقت مضى أن نسعى لإيجاد حل سلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين»! ما معنى هذا الكلام؟ ألم يكن ملحاً إيجاد هذا الحل السلمي قبل «هبوب رياح التغيير في العالم العربي»؟ وماذا كانوا يفعلون قبل ذلك ومنذ يونيو/ حزيران ١٩٦٧؟ هل كانوا يكذبون علينا؟ ليس ذلك فحسب، بل كانوا أيضاً يستغفلوننا. أليس كذلك؟ ألم يتحدثوا على الموجة نفسها وبالطريقة نفسها وربما بالألفاظ نفسها، كلما بدا أن شيئاً ما يتحرك على الأرض العربية، أو كلما كان لديهم مخطط جديد يريدون تنفيذه في الأرض العربية؟ ألم يحدث ذلك عندما اندلعت انتفاضة ١٩٨٧ في الأراضي المحتلة وكان الإعداد لغزو العراق يجري على قدمين وساقين . . . فكان مؤتمر مدريد، الذي أصبح «المرجعية الأولى لتحقيق السلام في المنطقة»، والذي حل محل الشرعية الدولية والقانون الدولي، ثم رموه في سلة المهملات؟ ألم يكن ذلك استغفالاً لشعوبنا ولأمتنا كلها؟ ألم تتكرر الأسطوانة في السنوات اللاحقة عند كل حدث وقع، حتى تلك التي لم تكن تخصنا، مثل انتخابات الرئاسة الأمريكية، أو حتى انتخابات الكنيست «الإسرائيلية»؟

وفي لقاء أوباما مع الصحافيين، الذي شارك فيه بيريز، لم يتردد الأخير أن يجيب عن سؤال يتعلق بالموقف «الإسرائيلي» من الاستيطان في القدس، وهو يؤكد أن نتنياهو «جاد جداً جداً في تحقيق السلام»، بأن يقول: «إن «إسرائيل» ستتعامل مع البناء في القدس كما تعاملت معه في الأربعين عاماً الماضية»! وكأنما التعامل خلال الأربعين عاماً الماضية كان قانونياً وحسب أفضل القواعد والأصول! وماذا بقي من القدس؟

أحاديث وإعلانات، ومبادرات أيضاً، أمريكية و«إسرائيلية» وأحياناً أوروبية وعربية، وماذا كانت النتيجة بعد ٦٢ عاماً وليس بعد ٤٠ عاماً؟ النتيجة بعد كل التنازلات التي قدمها بعض الفلسطينيين، كما يعترف بها بعض «الإسرائيليين» كانت: لا شيء. وفي مقال له تعليقاً على ما نشرته صحيفة «الغارديان» البريطانية من وثائق ويكيليكس عن المفاوضات الفلسطينية– «الإسرائيلية» بين أحمد قريع وإيهود أولمرت، كتب ألوف بن في صحيفة (هآرتس– ٢٠١١/١/٢٥) يقول: «تفيد الوثائق خلافاً لصورة اللاشريك التي أوجدوها لأنفسهم في «إسرائيل»، أدار الفلسطينيون مفاوضات جدية على حدود دولتهم، واقترحوا خريطة مفصلة لتبادل الأراضي في الضفة الغربية وتقسيم الأحياء في شرقي القدس. وحتى اليوم عرفنا أن رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت اقترح على الرئيس الفلسطيني محمود عباس تسوية مفصلة مع خريطة وعباس تملص من الإجابة». ويختم بن مقاله بالقول: «أما الآن فإن الفلسطينيين يستطيعون أن يستخدموا الوثائق المسربة لتعزيز ادعائهم بأن ليس لهم شريك في «إسرائيل»، وسيدعون بأن الدليل هو أننا رسمنا خريطة ووافقنا على تنازل عملي عن حق العودة، ولم نحصل على شيء بالمقابل».

إنهم يستغفلوننا. كانوا ولا يزالون ومستمرون في استغفالنا!

■■

السوريون وكسر الحلقة المفرغة..

◄ عبادة بوظو

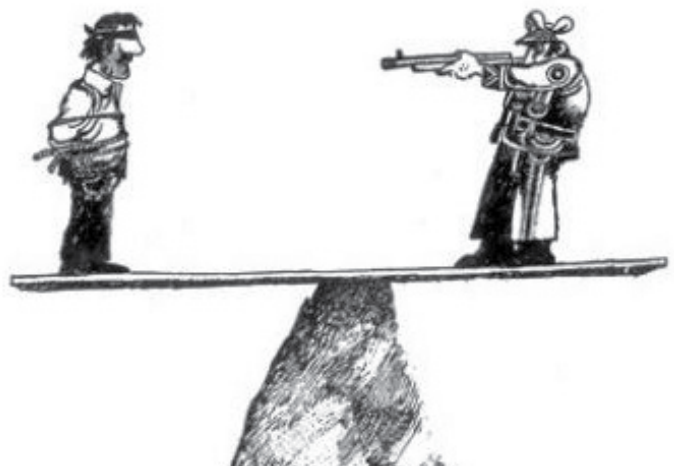

بين تاريخ كتابة هذه المادة ونشرها يكون قد مرّ يوم الجمعة ١٥ نيسان مع ما بات يعنيه على ألسنة عموم المواطنين السوريين، كل من موقعه ومنظوره.

في كل الأحوال، أظهرتْ أحداث وتفاعلات يوم الجمعة ٨ نيسان ٢٠١١ أن هناك أطرافاً داخلية وخارجية من مشارب متعارضة التقت مصالحها منطقياً فيما يبدو على إدخال السوريين في حلقة مفرغة لوضعهم أمام ثنائية وهمية جديدة: إما الحرب الطائفية والتخريب وانتشار العصابات المسلحة والقتل بالرصاص في الشوارع وفقدان الأمن والأمان- وهي الحالة المقيتة المرفوضة شعبياً- وإما عودة القبضة الأمنية المشددة لاستعادة ضبط الأمور، بما يعنيه ذلك من تأجيل كل ما هو مطلوب شعبياً من مشاريع الإصلاح الجدي والجذري والسريع والملموس، بسبب الضرورات الأمنية..!

لكن السواد الأعظم من السوريين لا يريدون حقاً الفتنة والاقتتال الأهلي وتخريب المنشآت العامة والخاصة والقتل في الشوارع وانتشار الخوف في نفوسهم ونفوس أطفالهم وفقدان ما تمتاز به بلادهم من أمن وأمان..

المفارقة أنه بالمقدار ذاته لا يريد هذا السواد الأعظم من السوريين عودة القبضة الأمنية المشددة، واستمرار التضييق على الحريات العامة، مثلما لا يريدون استمرار فقرهم وإفقارهم وبطالتهم واستمرار الاستقواء عليهم بأصحاب النفوذ وأتباعهم، ولايريدون استمرار تفاصيل حياتهم اليومية من رشوة وواسطات ومحسوبية ونهب وفساد، ولاسيما الكبير منه.. أي جملة المطالب التي تم الإقرار بمشروعيتها وبحق التظاهر السلمي تعبيراً عنها، بوصفها تعبيراً عن واقع الصراع الاجتماعي الطبقي في سورية أصلاً، لا الطائفي أو العشائري والقبائلي..

في الأسبوع الثاني للاضطرابات قالت القيادة السياسية ما معناه أن حسم المسألة سيكون في المجتمع، وعليه أن يتولى هذا الموضوع كيلا تتهم الدولة بالبطش، (وبناء عليه تم تشكيل وتسليح ما سمي باللجان الشعبية في الأحياء بما يعنيه ذلك من تشويش بخصوص إمكانية تمييز عنصر الأمن عن عضو اللجنة الشعبية عن عضو العصابات المسلحة عن المواطن العادي).

في الأسبوع الرابع وبعد توسع دائرة الاضطرابات والفوضى عادت الدولة، عبر بيان وزارة الداخلية، لتؤكد أنها ستضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه التلاعب بأمن الوطن والمواطن. وإن هذا صحيح جزئياً ويدلل مجدداً على أهمية دور الدولة أمنياً وقت الأزمات، ولكنه تحول إلى «تيمة» يكررها إعلامياً عدد كبير من المواطنين مطالبين بضرورة اتخاذ كل الوسائل لاستعادة الأمن أولاً، ولو على حساب الإصلاحات وتوسيع الحريات الديمقراطية، وكأن هذه الأخيرة أصبحت «مسبة» كون الفوضويين في الداخل المرتبطين بالخارج، أو أصحاب ثارات الدم مع بعض أجهزة وعناصر الدولة، يتلطون خلفها.

لكن، وفي ظل الاضطراب والقلق والتحول والفرز الجاري في البلاد هل تنحصر المسألة في الحل الأمني، على أهميته، مجدداً؟

إن الحل الأمني ينبغي أن يكون جزءاً مكملاً لسلة حلول متكاملة، فيها السياسي والاقتصادي الاجتماعي والديمقراطي المنسجم في مطالب التغيير التي يبتغيها المواطن السوري العادي، والتي تم الإعلان عن الاستجابة لعدد لا بأس منها من خلال جملة القرارات والمراسيم الصادرة حتى الآن بهذا الخصوص. وإن بدء تنفيذ عناصر هذه السلة، وبدء تحولها إلى واقع ملموس لذاك السواد الأعظم من السوريين هو ما سيوسع فعلياً من قاعدة التأييد الشعبي لها من جهة، ومن جهة ثانية لاستمرار وحماية الخط السياسي الإقليمي الذي تلعبه سورية والذي لا يقل أهمية وتقديراً لدى عموم السوريين، ويستهدفه في الوقت ذاته كل المتضررين منه، داخلياً وإقليمياً ودولياً..

إن الفوضى وإطلاق الرصاص في الشوارع، أياً كان مصدره، وسقوط الشهداء تباعاً من أبناء الشعب السوري، مدنيين وضباط وعناصر في الجيش والأمن والشرطة، وانغلاق أو إغلاق مدن بكاملها ضمن منطق الفعل ورد الفعل، مع ما يقابل هذه الفوضى من حلول أمنية، من شأنها أن يضغطا على أصحاب برامج الإصلاح في صفوف النظام، وعلى أصحاب مطالب الإصلاح في صفوف الشعب، وذلك في الوقت الذي تتربص به قوى العدوان في الخارج بسورية شراً، وتلويحاً بعقوبات دولية تستحضر النموذج الليبي، أو تستحضر النموذج العراقي بعد الغزو الأمريكي، ولكن على القياس السوري، أي تفكيك كل من المجتمع وجهاز الدولة من خلال الفتنة الطائفية، بما يبتعد في كل الأحوال عن مطالب الشعب، بل لإسقاط الدور السوري في المعادلات الإقليمية بما تمثله رسمياً من تعبير عن الإرادة الشعبية الداعمة لمنطق المقاومة في وجه المشروع الأمريكي الصهيوني..

فهل يشير هذا الضغط وهذا الدخول في الحلقة المفرغة إلى وجود «حالة ممانعة» داخل المجتمع وجهاز الدولة في وجه أي تغيير جدي في سورية نحو الأفضل حسبما يطلبه الشعب؟

نعم، فالفوضويون المرتبطون أو الملتحقون بهم، ومن أصبحوا عمياناً طلاب ثأر، غير معنيين أصلاً بأي أفضل أو أي إصلاح، وهؤلاء تتقاطع مصالحهم مع أولئك المتضررين في جهاز الدولة وتخومه الاجتماعية من نتائج ومفاعيل كل حزمة الإصلاح المطلوبة أو المعلن عنها، من إصدار قانوني الأحزاب والمطبوعات، وإلغاء قانون الطوارئ ومحاكم أمن الدولة، ووقف الاعتقال التعسفي، وتعديل الدستور، وضمان حق التظاهر، ومنح الجنسية للمحرومين منها من الأكراد السوريين، إلى مكافحة الفساد ووقف الهدر ونهب المال العام، ويتخوفون أكثر من أن تجد الحكومة المرتقبة نفسها مضطرة لاعتماد سياسة اقتصادية اجتماعية الطابع غير ليبرالية تحقق مصالح غالبية السوريين.

وعلى سبيل المثال والمقارنة، عندما كان رأي الشارع مغيباً خلال السنوات الماضية، وكان الباب مفتوحاً أمام تغوّل ما كنا نسميه «الفريق الاقتصادي» بما يمثله من غطاء لكل أصحاب المصالح الليبرالية الضيقة، كانت هناك ممانعة جدية داخل المجتمع وجهاز الدولة لبيع وتصفية القطاع العام بالكامل، نجحت في الإبقاء على أجزاء منه، دون أن تطاله عمليات البيع والخصخصة..

الآن، ومع بروز التطورات الاجتماعية الجديدة في سورية علينا أن نتخيل حجم وشكل وتجلي وأدوات «العرقلة» القائمة منطقياً في وجه اعتماد أي سياسات إصلاحية تخدم الناس حقاً، ولاسيما مع عودة الناس للشارع (والحديث هنا عن الشق السلمي من هذه العودة)، بما يعنيه ذلك ضمناً من تحدّ لنمط تاريخي قائم على عدم اعتياد الدولة وأجهزتها على التعامل مع حالات كهذه..

إن الخروج من الوضع الراهن الذي بات مفروضاً على البلاد يعني بالدرجة الأولى تبديد كل الثنائيات الوهمية، بما فيها تبديد حالات التشكيك وانعدام الثقة لدى المجتمع ولاسيما بخصوص المشهد الإعلامي. فبغض النظر عن أولئك غير المتابعين أصلاً للإعلام السوري والمنتقدين له بآن معاً، هناك قسم لو حلف له هذا الإعلام أغلظ الأيمان لكذّبه في موقف مسبق، في حين أن حالة التعارض الإعلامي كلياً، وليس من باب التكامل بين أداءين إعلاميين داخلي وخارجي، تترك عموم المتلقين في «حالة تشويش وإنكار كلي» تجاه إحدى روايتين لا يعرفون من يصدقون منهما، رواية إعلام في الخارج همه الأوحد إحداث البلبلة في الداخل السوري، ورواية إعلام في الداخل يكتفي بسرد حقائق ووقائع لا تغطي المشهد كله، رغم أنه يبذل جهوداً حثيثة وغير مسبوقة بالنسبة لبنيته لكشف الشق المتعلق بتآمر الخارج وتواطؤ بعض الداخل، غير أنه في الحالة الملموسة لا يتطرق لضحايا الأهالي ومصابيهم ومعتقليهم، تماماً مثلما لا يعرض كل ما لديه مثلاً حول التمثيل بجثث شهداء الأمن والشرطة والجيش.

وإن هذا الخروج يعني أيضاً في نهاية المطاف التركيز على تنصيع الطابع الطبقي للصراع داخل سورية، وإعادة الفرز والاصطفاف داخل المجتمع والدولة والنظام على حد سواء، على هذا الأساس فقط. وهذا يعني أن الجادين بخصوص مشاريع الإصلاح داخل الدولة والنظام هم من يناط بهم، كخيار وحيد آمن نسبياً، قيادة «ثورة» اجتماعية اقتصادية ديمقراطية شاملة، تبدأ من صفوف النظام، استيعاباً للمتغيرات وتماهياً مع مطالب غالبية السوريين، بغية خلق استقرار فعلي من نوع جديد في البلاد، دون أن يحصر هؤلاء الجادون أنفسهم في التعاطي مع الأعداد القليلة المتشنجة من السوريين، أينما وجدت، وليكن بعدها «الضرب بيد من حديد» على كل الفوضويين، وكل المندسين في المجتمع وجهاز الدولة، وعلى كبار الفاسدين والنهابين والمتلاعبين بالأمن الوطني والاجتماعي والاقتصادي والغذائي والمائي، الخ..

من دون ذلك ستبرز كل الخيارات غير الآمنة كلياً، كون كل الحلول المجتزأة هي في الواقع مؤقتة، بل من شأنها زيادة تمهيد الأرضية لتحولات واضطرابات تدفع الأمور إلى كيمياء انفجار ضمن الخصوصية السورية تطويحاً بكل شيء رائع وإيجابي في البلاد، داخل المجتمع والدولة، ومرة أخرى خلافاً لإرادة ورغبة القوى النظيفة فيهما.

الأربعاء ٢٠١١/٤/١٣

o.bozo@kassioun.org

فوضى الوعي إزاء قضايا واضحة

◄ حمزة منذر

ليس جديداً ولا كشفاً استثنائياً القول بأن سورية مستهدفة وتتعرض لـ«مؤامرة» خارجية، بعض أدواتها يقبع بين ظهرانينا دون حساب جدي بحجم ما اقترفت أيديهم بحق البلاد والعباد ومنذ سنوات.

يتداول المهتمون بالشأن السياسي منذ بدء الأحداث في سورية ما أطلق عليه «خطة بندر بن سلطان وجيفري فيلتمان» لتقويض الوضع في سورية منذ العام ٢٠٠٨، كما كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن دور عبد الحليم خدام والإخوان المسلمين وتيار المستقبل في لبنان وبقايا رفعت الأسد، والليبراليين الجدد الذين يبحثون عن المعادل السياسي- التنظيمي لهم على الأرض من أجل إحداث تغيير جذري سياسي للنظام في سورية لا علاقة له بمطالب الشعب السوري حول إجراء إصلاح سياسي- اجتماعي- اقتصادي- ديمقراطي يعزز الوحدة الوطنية ويقوي موقع سورية في مواجهة المخططات العدوانية الأمريكية والصهيونية ضد شعبنا وكل شعوب المنطقة!

لسنا في وارد الخوف من ألاّ يتغلب الشعب السوري- بوعيه ووطنيته- على مخطط الفتنة الداخلية مع كل مخاطرها القريبة والبعيدة، خصوصاً أن القائمين على تسعيرها- من أعداء الخارج وعملائهم في الداخل- يعملون ليل نهار على زج الشعب السوري في أتون المخطط التفتيتي الأمريكي الصهيوني الاستراتيجي الذي بدأ العمل فيه منذ احتلال أفغانستان والعراق في إطار ما يسمى بـ«الفالق السني- الشيعي» بالتوازي مع تسعير الصراعات الأخرى من إثنية ومذهبية وقبلية وعشائرية.

ومن نافل القول أن تزداد الضغوط على سورية بعد فشل العدوان الإسرائيلي على لبنان ٢٠٠٦ وصمود المقاومة وقدرتها على كسر شوكة جيش العدو الصهيوني وتحول خيار المقاومة الشاملة ضد الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية إلى نموذج يجب تعميمه والاستعداد لتوفير كل مستلزماته داخلياً والتي على رأسها ملاقاة مطالب الجماهير، والتي دونها لا قيمة للحديث عن الاستقرار والسيادة الوطنية.

.. وكي لا يبقى الحديث في العموميات، لابد من تسمية الأشياء والوقائع بمسمياتها، لقد تأخر الرد كثيراً على محاولات استهداف بلدنا ووطننا من قبل أعداء الخارج والداخل، وهنا لابد من التأكيد على أن ما تم كشفه من أدوات الفتنة الداخلية- بما فيها العصابات المسلحة- ليس إلاّ رأس جبل الجليد، وهؤلاء لم يطلوا برأسهم فجأة بل جاؤوا على أجنحة تراكم الفساد الكبير الذي تجذر في ظل السياسات الليبرالية- الاقتصادية للفريق الاقتصادي في الحكومة الراحلة وغير المأسوف عليها، وهناك ضرورة لمحاسبتها تماماً مثلما أعلن عن محاسبة المسؤولين عن تفجير الأوضاع في بعض المحافظات السورية.

نحن لا نستطيع محاسبة الجهات المتآمرة على بلدنا من واشنطن إلى تل أبيب مروراً ببعض الحكام العرب وأدواتهم من «بندريين وخدامين وحريريين وأصوليين متطرفين» إلا بتعزيز الوحدة الوطنية وإصلاح بيتنا الداخلي وتطهيره من الفاسدين وخصوصاً الكبار منهم والذين هم بوابات العبور للعدوان الخارجي، وعند ذلك لن نكون بحاجة أصلاً لأية «قبضة أمنية» ولا لإراقة قطرة دم واحدة في الشارع السوري، لأن المجتمع حينها لن يسمح مطلقاً لعناصر المؤامرة سواء في الداخل أو الخارج أن يعيثوا فساداً أو بتهديد أمن الوطن.

لقد أظهر شعبنا كم هو حريص على الأمن والاستقرار، وهذا بتطلب تعزيز هذه السمة الوطنية العظيمة لديه عبر الرد الحقيقي على لوثة الفتنة، آلا وهو البدء الفوري بتنفيذ إصلاح جذري شامل لا يرغب فيه أبداً كل من خطط ونفذ وسوق لإعادة سورية وشعبها إلى ما قبل الدولة الوطنية، لأن الإقدام على الإصلاح بعناوينه الرئيسية مثل رفع حالة الطوارئ، وإصدار قانون انتخابات وقانون الأحزاب وإغلاق ملف الأحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢ والإقرار بحق التعبير والتظاهر السلمي وحق الإضراب والتشديد على رفض الخصخصة، والقطع الكامل مع السياسات الليبرالية- الاقتصادية، كل ذلك سيعزز الوحدة الوطنية، وسيضع الأساس الحقيقي لمعالجة الوضع الناشئ في البلاد بعيداً عن أية معالجة أمنية قاصرة.

إن مثل هذا التوجه الضروري والملح هو الوحيد القادر على إخماد الحملة الإعلامية المعادية التي تهيئ المناخ لفوضى الوعي بما يحدث وصولاً إلى إضعاف التماسك الاجتماعي في الفترة التي تفصلنا عن المواجهة المرتقبة، وغير البعيدة، مع التحالف الإمبريالي- الصهيوني!.

h.monther@kassioun.org

مصر ستراجع عقود الغاز بما فيها المبرمة مع الكيان

طلب رئيس الوزراء المصري عصام شرف «مراجعة وإعادة دراسة عقود الغاز التي أبرمتها مصر مع جميع الدول بما فيها المبرمة مع الأردن وإسرائيل»، بحسب ما أعلن مستشاره الإعلامي علي السمان.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية عن السمان أن شرف «طلب مراجعة وإعادة دراسة عقود الغاز التي أبرمتها مصر مع جميع الدول بما في ذلك الأردن وإسرائيل، لبيعه بأسعار مجزية تحقق أعلى فائدة لمصر». وأضاف المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء أن «عمليات المراجعة يمكن أن تحقق زيادة في العوائد تقدر بنحو ٣ إلى ٤ مليارات دولار».

كما أعلن السمّان أن رئيس الوزراء المصري سيستقبل وزير الطاقة الأردني خالد طوقان لبحث هذا الموضوع إلى جانب دعم التعاون مع الأردن في مجال الطاقة. ويأتي قرار مراجعة اتفاقيات تصدير الغاز المصري إلى الخارج بعد انتقادات عديدة للعقود المبرمة في عهد الرئيس السابق حسني مبارك.

وكانت مصر استأنفت في ١٧ آذار بشكل جزئي تصدير الغاز إلى «إسرائيل» الذي توقف منذ الخامس من شباط إثر تضرر خط الأنابيب المستخدم في تزويد الكيان بالغاز. وأعلن الكيان الإسرائيلي غداة العطل في خط أنابيب الغاز المصري أنه يعتزم تنويع مصادر استيراد الغاز.

كما أعلنت وزارة البنى التحتية الإسرائيلية عن إجراء مناقصة قريباً لبناء منصة عائمة لاستقبال الغاز المسال ثم إعادة ضخه في الشبكة المحلية، ويفترض أن يستغرق بناء هذه المنصة عامين.

وتمثل صادرات الغاز المصري ٤٠٪ من إمدادات «إسرائيل» بالغاز وتغطي ١٥٪ من الطاقة التي تستهلكها.

وفي السياق، أكدت صحيفة الجريدة الكويتية في السادس من آذار الماضي أن لديها وثائق تؤكد تلقي نجلي الرئيس المصري السابق حسني مبارك علاء وجمال، عمولات ضخمة مقابل تمرير صفقات لتصدير الغاز المصري إلى دولة الاحتلال.

الأمن الجزائري يتصدى لمظاهرة طلابية

نظم آلاف من الطلبة الجامعيين بالجزائر مسيرة نحو مقر الرئاسة، للمطالبة بإلغاء مرسوم رئاسي يقول المتظاهرون إنه قلل من قيمة شهاداتهم الجامعية.

وكانت التنسيقية الوطنية للطلبة الجزائريين قد دعت الطلبة إلى التظاهر لرفض النظام المتبع بخصوص الشهادات والمشاكل الاجتماعية التي يعيشها الطلبة في الأحياء الجامعية.

وتجمع الطلبة في ساحة البريد المركزي وساحات أخرى جانبية وسط العاصمة الجزائرية منذ ساعات الصباح الأولى ليوم الأربعاء، وحاولوا التوجه إلى مقر رئاسة الجمهورية ببلدية المرادية لرفع مطالبهم إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، لكن انتشار الآلاف من قوات الأمن وغلق المنافذ المؤدية إلى مقر الرئاسة أدى إلى نشوب مواجهات بين الطلبة والأمن، مما أدى إلى سقوط عشرات الجرحى من كلا الجانبين.

وتسببت هذه المواجهات في دفع الطلبة إلى رفع شعارات منددة بالحكومة وبالنظام السياسي في البلاد، حيث رددوا هتافات دعت إلى تغيير النظام ورحيل الوزير الأول أحمد أويحيى.

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن رئيس الاتحاد العام لطلبة الجزائر سفيان خالدي تحذيره من أن الحالة القائمة ستصبح أكثر جدية في الأسابيع المقبلة.

كما اشتكى طلبة آخرون من تدني مستوى المباني الجامعية وقلة فرص التدريب، وذكر آخرون أن الشهادة الجامعية لا تكفي للحصول على وظيفة ما لم يتمتع الخريج بعلاقات جيدة مع أرباب العمل.

يذكر أن الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر تشتكي أيضا من انخفاض مستوى التأهيل لدى الخريجين في دولة تضم نحو ١٫٢ مليون طالب جامعي.

البروباغندا الرأسمالية العالمية.. وانتقائية تناول الحدث الليبي

◄ جولي ليفيك❖ / ترجمة قاسيون

انحازت وسائل الإعلام منذ بداية الأزمة في ليبيا، انحيازاً واضحاً لمصلحة المتمردين، ويبدو أنّها تصدّق ما يقوله المتمردون وتشكك في تأكيدات الحكومة الليبية.
ليس هنالك ما هو منفّرٌ في التأكد من صحّة التصريحات، بل على العكس، يجب أن يكون هذا التأكّد أمراً تلقائياً، بما في ذلك في حالة الحكومات الغربية والمتمردين بكل أنواعهم. غير أنّ وسائل الإعلام لا تبرهن عملياً على أي تشكيك في مزاعم المتمردين الليبيين والحكّام «العَطوفين» الذين يتنطّحون للدفاع عنهم.

مثال ناصع على الانحياز

أبرز الأمثلة هو مثال مشهد فندق ريكسوس في طرابلس. فيوم ٢٦ آذار المنصرم، تقدّمت إيمان العبيدي إلى هذا الفندق الذي يقيم فيه الصحافيون الأجانب لاتهام جنود السلطة الليبية باغتصابها وتعذيبها.

هل قالت الحقيقة؟ ربما، لكن في التحقيقات الصحفية الأولى، لم يكن الصحافيون يثيرون هذه المسألة. لقد رأى معظمهم في هذا الحادث برهاناً على قسوة النظام الليبي. في الأمثلة التي سنوردها أدناه، يقدّم اختيار الكلمات هالة صدقية لشهادة المرأة المجهولة، ويبرهن في الآن عينه على الريبة من السلطات الليبية.

لكنّ الصحافيين لم يكن لديهم إلاّ همٌ واحد: مصير المرأة الشابة. تهرّب مسؤولٌ ليبي من الأسئلة الخاصة بهذه «الحالة»، وأكّد عدم توفّر ما يكفي من العناصر عن «الحادث»، كما ضمن أنّ المرأة سوف «تعامل وفق القانون». امرأة شابة مغتصبة تحاول الإدلاء بشهادة أمام الصحافيين في طرابلس.. وكالة الأنباء الفرنسية، لوموند، ٢٦ آذار ٢٠١١.

يوم السبت، ظهرت امـرأةٌ في فندق طرابلس حيث يقيم الصحافيون الأجانب، وقبل أن تطرد من دون أية مراعاة، تمكّنت من أن تحكي شذرات من قصّتها الرهيبة [...]. في الفندق، أثارت الشهادة الرهيبة تدافعاً. وهدّد موظّفٌ في الفندق الفتاة إيمان بسكّين ثمّ قال لها: «خائنة!».. سرعان ما تدخّلت شرطة النظام (كذا) لتحاول إسكات المعارضة. وتمّ إبعاد إيمان دون أية مراعاة، في حين أكّد رجال القذّافي أنّ الشابّة «مريضة عقلياً». (أدريان غابولاو، ليبيا: إيمان العبيدي، تلك التي تكسر الصمت، باري ماتش، ٢٩ آذار ٢٠١١). التشديد من المؤلّفة.

يوم الأحد ٢٧ آذار، أكّدت الحكومة إطلاق سراح المرأة. وإذا كانت وسائل الإعلام تبلغ عن المصاعب التي تواجهها في التحقيق حول الحالة، فإنّها قدّرت أيضاً بأنّ الشهادة قابلةٌ للتصديق: «لم تتمكّن السي إن إن من التأكّد على نحو مستقل من شهادة إيمان العبيدي، لكنّ جروحها بدت متوافقةً مع ما كانت تقوله»، هذا ما يشرحه التلفزيون الأمريكي على موقعه الإلكتروني. وتضيف صحيفة نيويورك تايمز: «تتوافق تجربتها مع تقارير قديمة حول انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا في ظلّ حكم القذّافي». (جيروم دولاي، ليبيا: ارتباكٌ بصدد اغتصاب جماعي، لوموند، ٢٨ آذار ٢٠١١. التشديد من المؤلّفة).

التمردات المسلحة و«التدخلات الإنسانية»

لماذا تنحاز وسائل الإعلام إذاً للتمرد في ليبيا؟ هل هذا الانحياز متعمّدٌ أم لا؟ الأكثر إزعاجاً في هذه المحاباة هي أنّها تتحدّث إلينا عن المتمرّدين دون توقّف، لكن لم يقل لنا أحدٌ أبداً من هم هؤلاء المتمردون الليبيون!

إذاً، من هم هؤلاء المتمردون؟ من الذي يسلّحهم؟ من يموّلهم؟ ما هي مصالحهم؟ هل يقيمون علاقات مع بلدان أجنبية؟ باختصار، يبدو أنّ الفكرة عن طبيعة هذا التمرّد المسلّح غائمة، ومع ذلك، تدافع عنهم الصحافة الغربية، مثلما تدافع عن الانتفاضات الشعبية غير المسلحة في تونس ومصر.

إذا ما نظرنا قليلاً إلى الـوراء، نستطيع أن نطرح الأسئلة التالية: هل هم متمرّدون من صنف أولئك الذين سلّحتهم وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ومولتهم في هايتي وساهموا في إطاحة جان برتران أريستيد في العام ٢٠٠٤، الرئيس الذي انتخبته أغلبيةٌ من ٧٠ بالمائة تقريباً وذو الميول الاشتراكية والمناهضة للإمبريالية؟

لا يبدو أنّ هذه الأمثلة جزءٌ من الذاكرة الإعلامية، التي يمكن أن نشكّك جدّياً في وجودها. المقارنة الوحيدة التي يقدّمونها لنا هي المقارنة مع كوسوفو. ومع ذلك، هنا أيضاً، يكرّر التاريخ نفسه: من ضمن من سلّحوا وموّلوا جيش تحرير كوسوفو، وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية..

لكن بما أنّ الحقيقة لا تشقّ طريقها بيسر في العقول الوازنة في الصحافة الغربية، يكون تدخّل الولايات المتحدة وحلف الناتو في كوسوفو مثالاً على «الحرب الإنسانية» التي يجب اتباعها لتجنّب «المجازر».

والحال أنّ كلّ من درس بالحدّ الأدنى تفكك يوغوسلافيا يعلم أنّ الهدف الأخير لهذا التدخّل تمثّل في سياسة فرّق تسد، في إلغاء اقتصاد اشتراكيّ فعّال، تحوّل اليوم إلى كيانات رأسمالية صغيرة تنهشها الديون، وهذا ما يبعث السعادة في قلب المؤسسات المالية العالمية الكبيرة في هذا العالم. لقد اتُّهم الصرب بارتكاب مجازر في حين بقي العنف الذي كانوا ضحاياه مجهولاً إلى حدّ كبير. (انظر مشروع سربرينيكا التاريخي)

كان هنالك «جزّار بغداد»، و«جزّار بلغراد»، واليوم هناك «جزّار طرابلس». التكتيك هو نفسه دائماً. والمنقذون هم عينهم دائماً. ودائماً، لا نرى شيئاً.

لقد ورثت الرواية الرسمية لهذا النوع من التدخّل اسم «الحرب» أو «التدخّل الإنساني»، الذي يصفه آخرون صواباً بأنّه «إمبريالية إنسانية». دعونا نتذكّر: ليس للدول أصدقاء، ليس لديها إلاّ مصالح.

أولئك الذين يتدخّلون في الخارج لا يفعلون ذلك لإنقاذ الشعوب، بل لإنقاذ مصالحهم الاقتصادية وتمتنع الصحافة جيداً عن أن تفسّر لنا الصراع على السلطة بين الدول الغربية في بلاد القذّافي، أكبر ثروة نفطية إفريقية.

في العام ٢٠٠١، بعيد تدخّل حلف الناتو في يوغوسلافيا، جرى تطوير مبدأ أورويل في «مسؤولية الحماية» برعاية المفوضية الدولية للتدخل ولسيادة الدول، وهي مبادرة من الحكومة الكندية.

بعد أن شيطنت وسائل الإعلام بإفراط الزعيم الليبي، سارعت إلى الترويج للعقيدة الشهيرة، «واجب الحماية» لمساعدة الشعب الليبي، وهي عقيدةٌ يروّج لها أيضاً القادة لصالح تدخّل مسلّح لدعم المتمرّدين، الذين لم تكشف لنا هويتهم بعد.

في الجامعة العربية، التي اتّخذت في الثالث عشر من آذار قراراً لصالح فرض منطقة حظر جويٍّ من أجل «حماية المدنيين»، كثيرٌ من حلفاء الولايات المتحدة، ومن بينها اليمن والبحرين والمملكة العربية السعودية، ولا يقتربون كثيراً من المثال الديمقراطي. أمّا الاتحاد الإفريقي، فقد عارض التدخل الخارجي.

الاستبداد يقدم الذريعة مجّاناً

يجد معظم الطغاة ذرائع نبيلة لذبح من يناهضونهم. أمّا القذّافي، فيؤكّد من دون أي خجل نيّته في شنّ مذبحة لا حدود لها. في نظره، ما من ثمن مرتفعٌ للبقاء في السلطة.

على الأقل، الأمر واضح. لم يعد ممكناً الزعم بأنّ التهديد الذي يخيّم على الشعب الليبي هو ثمرة مناورة بروباغندا. لم يعد ممكناً أيضاً التظاهر بأنّنا لا نعلم ما ينتظرنا، مثلما جرى بالنسبة لرواندا أو البوسنة.

بمذبحته المعلنة، يخلق العقيد المنحوس سابقةً. وهو يضع المجتمع الدولي أمام معضلة صعبة: إلى أيّ حدٍّ ينبغي المضيّ لمنع حمّام الدم؟

تتشابه حالة ليبيا بالأحرى مع حالة كوسوفو، حيث شنّ حلف الناتو هجوماً عسكرياً في العام ١٩٩٩ لحماية السكّان من السلطة الصربية.

كما أنّ حلف الناتو بدأ استشكاف مفهوم جديد في خضمّ تلك العملية: مفهوم «مسؤولية الحماية».

لكن إذا واصل طاغية ليبيا ذبح شعبه، فستتسنّى للعالم الفرصة عاجلاً أو آجلاً لاختبار مبدأ «مسؤولية الحماية» الجميل. فإذا لم نفعل ذلك في هذه الحالة، لن نفعله أبداً.

عقيدة «حرية الحماية» هذه موجودة. وقد روّجت لها الحكومة الكندية في الأمم المتحدة منذ بضع سنوات. لكن اليوم، لا تقترح حكومة هاربر ولا رئيس الحزب الذي وضع هذه العقيدة، ميشيل إيغناتييف، استخدامها لحماية الشعب الليبي ضدّ الطاغية الذي يعد بـ«أنهار من الدماء».

لحسن الحَظّ، جرى حدثٌ مدهش. فقد قامت منظمة دولية لا تشارك فيها كندا بأمر لائق، «ضمان دعم فوريٍّ ومستمرٍّ للشعب الليبي (...) في مؤاجهة الانتهاكات الخطيرة والجرائم التي ترتكبها السلطات الليبية، ما جعلها تخسر شرعيتها». هذه المنظمة من الديمقراطيين قد طالبت بتطبيق مبدأ «مسؤولية الحماية» من دون أن تسمّيه وطالبت مجلس الأمن الأممي بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا.

في الحقيقة، من تحدّث عن «أنهار الدم» هو ابن القذّافي، سيف الإسلام، وهذه الصورة الصادمة المعزولة عن سياقها تفيد حقاً البروباغندا التدخّلية. لقد قال قبل ذلك: «نحن نرى الحلّ الأخير.. في اللجوء جميعاً إلى السلاح، سوف نسلّح خمسة ملايين ليبي، ليبيا ليست تونس ولا مصر.. سوف تسيل أنهارٌ من الدماء».

أليس من غير المعقول أن تقترح حكومةٌ تناهضها انتفاضةٌ شعبيةٌ مزعومةٌ تسليح خمسة ملايين من سكّانها في حين يبلغ العدد الكلّي لسكانها ٦.٥ مليون نسمة؟ لم تفعل وسائل الإعلام سوى التشديد على «الوعد بإسالة أنهار من الدماء»، ما يقدّم انطباعاً بأنّ القوات العسكرية التابعة للنظام ستطلق جنوناً قاتلاً ضدّ شعب مجرد من الدفاع.

البروباغندا الحربية

في مقال بعنوان «قواعد البروباغندا الحربية»، يفصّل الصحافي البلجيكي ميشيل كولون تغطية وسائل الإعلام الغربية للحروب و«القواعد التي لا يمكن الالتفاف عليها لـ(بروباغندا الحرب)»: شيطنة العدوّ؛ إلغاء السياق الجغرافي والتاريخي؛ إخفاء المصالح الحقيقية؛ وتجنّب ذكر التلاعب الإعلامي في الماضي. الحالة التي تهمّنا هي مثالٌ بارز.

لاشكّ في أنّ معمّر القذّافي ليس طفلاً بريئاً. لكن هل كان جورج دبليو بوش كذلك؟ من من بين الزعيمين يحمل دماً أكثر على يديه؟ في عهد جورج دبليو بوش، لم يقترح أحدٌ أبداً غزو الولايات المتحدة لمنعه من المضيّ في قتل العراقيين أو الأفغان.

وماذا سيفعل القادة إذا حدث تمرّدٌ مسلّحٌ في بلد غربي؟ إذا كان وجود رجال الشرطة أصلاً كبيراً جداً أثناء المظاهرات السلمية، يمكن بسهولة تخيّل ردّ الفعل تجاه تمرّد مسلّح.

كذلك، من المناسب أن نلاحظ بأنّ الغربيّين حاولوا أكثر من مرّة اغتيال العقيد القذّافي. وقد تسبّبت إحدى تلك المحاولات في قتل إحدى بناته. ما الذي سيجري إذا قتلت قوّاتٌ عربيةٌ ابن أحد القادة الغربيين؟

هذه الشيطنة للقذّافي هي تكتيك حرب نفسية استُخدمت أكثر من مرّة لتحشيد الرأي العام لمصلحة تدخّلات مسلّحة. كما أنّ وسائل الإعلام تبدو شديدة التحفّظ تجاه الوقائع الخاصّة بليبيا: مؤشر التنمية البشرية فيها وناتجها المحلّي القومي أعلى من مثيلهما في جميع البلدان العربية، وكذلك نوعية البرامج الاجتماعية، إلخ..

حين ننظر إلى اللوحة الشاملة والسياق التاريخي للتدخّلات الإنسانية، من الواضح أنّ هجوم الناتو على ليبيا ليست له أيّة علاقة بحماية المدنيين الليبيين.

وقد اعترف وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس بنفسه بذلك في مقابلة له مع «لقاء مع الصحافة»: الولايات المتحدة موجودةٌ في ليبيا لحماية مصالحها: «لا، ليبيا ليست مصلحةً أساسيةً بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لكن لدينا بالفعل مصالح هناك و[ليبيا] جزءٌ من المنطقة التي تشكّل مصلحةً أساسيةً بالنسبة إلى الولايات المتحدة».

لا يمكن أن يكون هذا الاعتراف أكثر وضوحاً: لدينا مصالح في الشرق الأوسط ولذلك نحن نتدخّل في ليبيا، لحماية مصالحنا في الشرق الأوسط.

إذا كان وزير الدفاع الأمريكي يقرّ بأنّ بلاده تتدخّل في ليبيا لحماية مصالحها، فكيف يمكن أن نواصل الحديث عن تدخّل إنساني؟ وهؤلاء المسلّحون الذين يتمّ اقتراح تسليحهم، متى سيتمّ الاعتراف بأنّهم يقيمون صلات مع أجهزة الاستخبارات الغربية والقاعدة؟

أيدي المخابرات الغربية

إليكم مقالةً نشرتها صحيفة الغارديان وتعود للعام ٢٠٠٢. هذا الخبر متوافرٌ منذ نحو ١٠ سنوات، غير أنّ وسائل الإعلام لم ترَ أنّ ذكره ضروري:

> **كان هنالك «جزّار بغداد»، و«جزّار بلغراد»، واليوم هناك «جزّار طرابلس». التكتيك هو نفسه دائماً. والمنقذون هم عينهم دائماً. ودائماً، لا نرى شيئاً.**

«دفعت أجهزة المخابرات البريطانية مبلغاً كبيراً من المال لخليّة من القاعدة في ليبيا لمحاولة اغتيال العقيد القذافي في العام ١٩٩٦، وباءت بالفشل. كما أنّها أفشلت قبل ذلك محاولات لتقديم أسامة بن لادن للعدالة».

هنالك تأكيداتٌ على أنّ المخابرات البريطانية تقيم صلات مع المجموعة الإسلامية المسلّحة [الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا]، المرتبطة بأحد الضباط المخلصين لأسامة بن لادن، وهذه التأكيدات محرجةٌ للحكومة التي وصفت تصريحات مشابهة أصدرها الضابط المارق ديفيد شايلر بأنّها «محض خيالٌ».

ظهرت هذه المزاعم في كتاب: بن لادن والحقيقة الممنوعة الذي نشره في الولايات المتحدة خبيران بالمخابرات الفرنسية. وقد كشفا أنّ أوّل مذكّرة توقيف صدرت من الإنتربول ضدّ بن لادن أصدرتها ليبيا في آذار ١٩٩٨.

وفق الصحافيين غييوم داسكييه وجان شارل بريزار، مستشار الرئيس شيراك، أخفت وكالات الاستخبارات البريطانية والأمريكية أنّ مذكّرة التوقيف صادرة عن ليبيا وقلّلت من التهديد. وبعد خمسة أشهر من إصدار المذكّرة، قتلت القاعدة أكثر من ٢٠٠ شخص في اعتداءات بشاحنة ملغّمة استهدفت سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا.

يمكن تفسير مقاومة وكالات الاستخبارات الغربية للقلق الليبي بمشاركة المخابرات البريطانية في مؤامرة انقلاب القاعدة.

في حين كان القذّافي مثار سخرية وسائل الإعلام حين اتّهم شبكة القاعدة بالوقوف وراء التمرّد، أكّد قائد قوّات الناتو بخجل في ٢٨ آذار الماضي، ومن دون أن يتعرّض للسخرية، أنّ الشبكة تتلاعب بالمتمردين:

منذ بداية التمرّد في ليبيا، يتّهم معمّر القذّافي القاعدة وأسامة بن لادن. وقد أكّد عدّة مرّات بأنّ تلك الشبكة الإرهابية تتلاعب بالمتمردين. وفي يوم الثلاثاء، أكّد جيمس ستافريديس، قائد قوات الناتو في أوروبا، جزئياً تلك التأكيدات.

أثناء جلسة استماع أمام مجلس الشيوخ الأمريكي، شرح أنّ معلومات الاستخبارات تذكر علامات على وجود القاعدة، لكنّه خفّف كلامه مشيراً إلى أنّه ليست لديه «تفاصيل كافية» للقول إن كان هذا الوجود «ذا معنى أم لا».

إذاً، حتّى إذا أقرّ الغربيون بوجود القاعدة في صفوف المتمردين، فهم يختارون مع ذلك التدخّل لمصلحتهم.

وكي يضيف إلى الطابع الكافكاوي للأحداث، عيّن المجلس الوطني الانتقالي الذي يمثّل المعارضة الليبية واعترفت به حتّى الآن فرنسا وقطر، عيّن متعاوناً قديماً مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لقيادة عملياتها:

تشكّل المجلس الوطني الليبي في بنغازي وهو يمثّل القوات المتمردة التي تحارب نظام القذافي، وقد عيّن متعاوناً قديماً مع المخابرات المركزية الأمريكية لقيادة عملياته. وقد كشف صحيفة ماكلاتشي يوم الخميس عن تسمية خليفة حفتر، وهو عقيدٌ سابقٌ في الجيش الليبي.

في اليوم التالي، علمنا أثناء مؤتمر عقد في لندن من هم الناطقون باسم المجلس الوطني الليبي: محمود شمّام، الصحافي الأسبق في المجلة الأمريكية السياسة الخارجية، «الذي يعيش بين واشنطن والدوحة»، وجمعة الغمتي، وهو «ناشطٌ يعيش في لندن».

إذاً، ممثّلو المتمردين الليبيين هم ليبيون يعيشون في الولايات المتحدة وبريطانيا، وقائد عملياتهم متعاونٌ مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. لقد بدأ التمرّد الليبي يطلق رائحةً غربيةً قويةً لتغيير النظام.

بعد يومين من نشر مقالة ماكلاتشي وبعد بدء التدخّل، كشفت صحيفة نيويورك تايمز أنّ وكالة المخابرات المركزية الأمريكية موجودةٌ على الأراضي الليبية منذ عدّة أسابيع. أمّا المخابرات البريطانية والقوات البريطانية الخاصة، فقد اعتقل المتمردون عناصر في مطلع شهر آذار وعدّوهم جواسيس أعداء. يقال إنّ الاستخبارات البريطانية ذهبت إلى الأرض لنسج صلات مع التمرّد الذي يبدو أنّه لم يكن على علم بذلك.

تعتيم منظم

هنالك حقيقةٌ مهمّةٌ أخرى تجاهلتها إلى حدٍّ كبير وسائل الإعلام: بنغازي هي المأوى الذي يختاره الجهاديون، وفق دراسة قامت بها الأكاديمية العسكرية الأمريكية في وست بوينت في العام ٢٠٠٧:

أبرز خلاصات دراسة وست بوينت هي أنّ الممر الذي يصل بنغازي بطبرق مروراً بمدينة درنة، يمثّل أحد أقوى مراكز الإرهابيين الجهاديين في العالم، وإلى حدٍّ ما، ربما ينظر إليه بوصفه المصدر الرئيس للانتحاريين على هذا الكوكب.

تكشف لنا هذه المعلومات كلّها وقائع أساسية كثيرة لفهم هذا النزاع وهي متوفّرة لكلّ من يسعى للقيام بحدٍّ أدنى من البحث. والحال أنّه يبدو بأنّ دور الصحافة ليس تقديم الوقائع، بل البروباغندا.

سواءٌ أكان هذا التحيّز من وسائل الإعلام مقصوداً أم لا، فالنتيجة هي عينها بطريقةٍ أو بأخرى: هي لا تقوم بعملها كما ينبغي..

لماذا تنحاز وسائل الإعلام للتمرد في ليبيا؟ هل هذا الانحياز متعمّدٌ أم لا؟ الأكثر إزعاجاً في هذه المحاباة هي أنّها تتحدّث إلينا عن المتمرّدين دون توقّف، لكن لم يقل لنا أحدٌ أبداً من هم هؤلاء المتمردون الليبيون!

❖جولي ليفيك: باحثة وصحافية في مركز أبحاث العولمة

عصا الطاعة.. انكسرت

◄ غياث رمزي الجرف

ثقافة ترغب عن الأخرى

بين الثقافة الحقيقية التي تحظى بالمسؤولية والصدقية والمصداقية والفاعلية، والتي تحمل هموم الإنسان والأمة، وتنهض بقضاياهما، وتنبض بروحهما الوثابة، وتبحث عن سبب خلاصهما .. وبين القيود والمصادرة والتسلط والإرهاب الفكري والمنطق التكفيري.. علاقة تعارض وتباين، كل منهما يرغب عن الآخر، ويتبرأ منه.. فكلما اتسع نطاق التشدد والتعصب والتسلط والانغلاق..ضاق الفعل الثقافي، وقل العمل الإبداعي، إن لم نقل أكثر من ذلك، والعكس صحيح.

إن الثقافة الحقيقة، والمشار إليها أعلاه، لا تنمو وتزدهر ولا تعطي أكلها إلا في مناخات الحرية والديمقراطية واحترام الإنسان وحقوقه في مختلف المحافل والميادين والمجالات... فـ(الثقافة) الظلامية، المتعصبة، التكفيرية، التسلطية، السكونية، والمغلقة التي لا تعترف بوجود الآخر ولا تقر بحقه في الحياة والـرأي المخالف.. وكذلك (الثقافة) السلعية - التجارية، والتقريظية الجوفاء والمداهنة..هي(ثقافة)سطحية تسطيحية وتدميرية على الصعد كافة تجعلنا أشلاء متناثرة على قارعة الحياة والحضارة...

الثقافة التنويرية، وثقافة المقاومة الشاملة، وثقافة المساواة والعدالة، التي هي فوق أية ثقافة أخرى، وثقافة الحوار الذي يعترف حقاً وحقيقة بوجود الآخر، ويرفض بشكل مطلق الحجر على هذا الآخر المخالف، و(إعدام) أفكاره وآرائه ووجهات نظره.. هذه الثقافة التي تقوم على دعائم التنوير والمقاومة والمساواة والعدل والحوار.. هي وحدها الثقافة التي تكفل بناء مجتمع عادل حر، ديمقراطي ومتعدد ... مجتمع حضاري، إنساني يليق بالحياة الكريمة وبإنسانية الإنسان ومفردات وجوده..

انتفاضة على (الفضيلة)؟

يرى المفكر العربي المعاصر والمثقف (الملتزم) الدكتور فؤاد زكريا أن هناك مرضاً عربياً مزمناً اسمه (الطاعة)، الفضيلة التي تبدو في نظر الثقافة العربية صالحة لكل زمان ومكان. فالطاعة في تراثنا العربي كانت، وما زالت، هي فضيلة الفضائل، وهي الضمان الأكبر للتماسك والاستقرار في المجتمع (؟)، وهي الدعامة الأساسية لاستتباب الهدوء والسلام بين الأفراد بعضهم مع بعض، وبين جميع المؤسسات التي ينتمي إليها الإنسان العربي خلال مراحل حياته المختلفة. ويقول هذا المفكر المسكون بهموم الوطن والمواطن: إذا كانت هناك أسباب معنوية لتخلفنا وتراجعنا واستسلامنا أمام التحديات، فإن الطاعة تأتي على رأس هذه الأسباب. إنها، بغير تحفظ، رذيلتنا الأولى، وفيها تتبلور سائر عيوبنا ونقائصنا .

لا مكان للريبة والشك في أن تنشئة الإنسان العربي ترتكز، في مراحلها المختلفة، على تثبيت هذه القيمة الأخلاقية والاجتماعية، وغرسها بطريقة راسخة حتى تصبح، في النهاية، جزءاً لا يتجزأ من تركيبه المعنوي، فالعلاقة الزوجية أساسها (الطاعة): طاعة المرأة لزوجها . والتراث الشعبي والأدبيات والتقاليد تؤكد فضيلة الزوجة (المطيعة)، والأسرة تعمل، منذ سنوات العمر الأولى، على أن تكون العلاقة بين الآباء والأبناء هي علاقة (طاعة). وحين يدخل الطفل العربي إلى المدرسة يجد، على وجه الجملة، نظاماً تعليمياً يقوم، بدءاً من الروضة حتى الدراسات العليا في الجامعة، على مفهوم (الطاعة). والمؤسسات التعليمية نفسها تعمل على توطين فيروس (الطاعة) في خلايا الأدمغة الفتية الغضة، وتعاقب عموماً كل من يبدي رأياً ناقداً، أو مخالفاً أو.. والباحث المدقق يجد (فصاماً) بين كتاباتنا الداعية إلى تعليم إبداعي مبتكر، وبين واقعنا التعليمي المعيش(؟).

وحين ينتقل الشاب العربي إلى مرحلة الحياة العملية يجد علاقات العمل مبنية، في الأساس، على مبدأ الطاعة. فعلاقته بالمسؤول هي علاقة (رئيس بمرؤوس) . وهذا التعبير يحمل في ذاته دلالاته بليغة (...) ومن المعروف أن كلمة (الرئيس) مشتقة من (الرأس)، وبناء على ذلك فإن (أفضل) أنواع العاملين هو (الموظف المطيع) الذي يستجيب للرؤساء (أي يحني رأسه الصغير أمام الرؤوس الكبيرة) ولا يناقشهم. وعن طريق هذه الطاعة (الانحناء) ينال هذا الموظف الرضا، ويغدو أهلاً للارتقاء في المناصب. وبالمقابل فإن (أسوأ) أنواع العاملين هو مَنْ يكون ناقداً، متمرداً (غير مطيع).

وماذا بعد..؟

لقد أدرك الإنسان العربي، على وجه الإجمال، أنه لا بد له من الانتفاض على هذه (الفضيلة)، فحين (يطيع) ويستسلم لهذا المبدأ، ويخضع له يفقد ماهيته وكينونته ونفسه وفرديته، ويصير مثقلاً بالآخرين، يصير إمعة، فيجمد عقله، وينعدم التجديد فيه، وتضيع قدراته وملكاته وطاقاته؟؟ فالإنسان الذي يفهم قيمته الكونية، ومكانته السامية بين سائر الكائنات الحية، والـذي يعرف معنى وجوده لهو ذلك الإنسان الذي يعلن، بلا هوادة، في اللحظات الحاسمة من حياته: لن أضع، ما حييتُ، رأسي بين الرؤوس، ولن أقول، ما دمت على قيد الحياة، يا قطاع الرؤوس.

غزة والسقوط الأخلاقي

منذ أكثر من نصف قرن من الزمن تضمنت مقدمة ميثاق الأمم المتحدة تعهداً أممياً إنسانياً وجدانياً مؤثراً: «نحن شعوب الأمم المتحدة.. قد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي . خلال جيل واحد . جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف..وأن نمارس التسامح، وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار..وأن نوحد قوانا لكي نحافظ على السلم والأمن الدوليين...»

وماذا بعد ..؟ ما الذي تحقق من هذا التعهد الأممي الجليل منذ أكثر من ستين عاماً حتى وقتنا الراهن؟!

شريعة الغاب والحروب وويلاتها مستمرة، والحزن يغطي وجه المعمورة واللاسلم، واللاأمن، واللاتسامح، والقلق الوجودي، والخوف، والمعاناة، والألم تلتهم. كما تلتهم النار الهشيم. أكثر بقاع العالم، والجوع والفقر والحرمان، والقمع والإرهاب، والتعصب والإذلال، والمصادرة والصراع، والحصار، والاحتلال والعدوان.. من السمات الثابتة والحاسمة لكرتنا الأرضية.

إن ما جرى، ويجري على امتداد الجغرافيا الكونية، ولا سيما في القطاع العربي الفلسطيني الغزاوي المستباح بشراً وبراً وجواً وبحراً ..يعطي. فيما يعطي. الدليل الواضح الفاضح على صحة ما تقدم ذكره آنفاً، ويكشف عن الوجه العنصري والنازي للكيان الصهيوني، كما يكشف عن الوجه اللاأخلاقي واللاإنساني لدعاة حقوق الإنسان والقانون الدولي والحرية والديمقراطية والعدالة والسلام.. ويبين بوضوح سقوط الغرب الرسمي في الامتحان الحضاري عندما يساوي بين الضحية والجلاد، بل عندما يحمل الضحية مسؤولية العدوان والمجازر والمذابح والإبادة..

وإلى ذلك كله فقد أسقط ما جرى، ويجري ورقة التوت عن المثقفين «المارنزيين» وعن النخب «الأطراف» المتصهينة الذين يعشقون رائحة الورق الأخضر الأمريكي، ويطربون لها على الصعيدين العربي والعالمي...

■■

ربما..!

في بازار الخيانة

وجدتُ اسمي ضمن مجموعة تسمّى بـ«قائمة الغباء الأعظم والخيانة العظمى»، وهي مجموعة ظهرت مؤخراً على موقع «فيس بوك» تضع أسماء (الخونة) في سورية تباعاً . وقد أعلنت في قسم التعريف، والذي أضعه بأخطائه وركاكته، ما يلي: «سننشر هنا أسماء مجموعة الأشخاص الذين يحرضون ويتحرضون ويتجاوبون مع المخربين ودعاة الحرية الكاذبة والمتطورطين والأغبياء الذين لازالوا يعتقدون بأن ما يحدث في سوريا هو ثورة».

سيفاجأ مطالع هذه المجموعة بحجم الغباء بدءاً من العنوان «قائمة الغباء الأعظم»، وهو يدل على أن هؤلاء خانوا الوطن عن غباء، طوبى للأغبياء الذين يبيعون الوطن..ترى ما هذا الوطن الذي يمتلك الأغبياء صكوك ملكيّته؟؟

من جهة ثانية ستجد (حتى الآن، لكون النصاب لم يكتمل بعد) أسماءً لأشخاص من خيرة أبناء سورية من المثقفين والفنانين، وكأن عقلية التخوين التصفووية لن ترتاح قبل زج الشعب كله في هذه القائمة، على أساس أن الوطنية تنحصر في أشخاص، علماً أن الوطن واجبات ومكتسبات، بناء عليها تتحقق المواطنة الحقيقية.. فإذا كان هناك من قدموا واجباتهم كمواطنين، ومن ثم دافعوا عن مكتسباتهم، كيف إذاً ستستقيم معادلة أصحاب هذه المجموعة، وهم مواطنون بلا شك، حين يحرقون إخوتهم في الدم، ويجعلون فكرة الوطن أشبه بفكرة السجن؟؟

كتب الراحل محمد الماغوط «سأخون وطني» اعتراضاً على أوطان يأكلها الفساد، عبارته تلك، بالمعنى المضاد، تصلح مانشيتاً لهؤلاء الذين يظنون الوطنية بازاراً منهجه «على أونه على دوي..».. هؤلاء الذين لا آدري من هم، لكون جلهم يتلطى خلف أسماء مستعارة، يعهرون الوطن وأهله، فبينما لا نزال نعيش في قلق حقيقي، ونعمل بكل جهد الضمير لتأكيد الوحدة الوطنية، يأتون ليشوهوا السمعة، وينالوا من الشرفاء المقيمين في أرضهم، وكأن ما نخشاه من فقهاء التكفير لا يعدّ شيئاً أمام ما يقدمه فقهاء التخوين الذين يحتكرون فكرة الوطن، ويعممونها، ويجعلون منا محض منافقين ومندسين، مع أننا هنا، ومن هنا، وكل ما نفكر فيه نقوله على العلن..

دعكم مني أنا العبد الفقير، ولنسأل: هل يعقل أن نبيل المالح، صاحب التحف السينمائية «الفهد» و«كومبارس»، خائن؟؟ كيف يوضع فارس الحلو بكلّ حرقات دمه على الثقافة والجمال في سورية إلى جوار سعد الحريري وبندر بن سلطان؟؟ ثم كيف نعتبر هذين (الحريري وبن سلطان) خونة للوطن، هل هم من مواطنيه أصلاً؟؟

إذا كانت الوطنية تعني العداء لإسرائيل فنحن فدائيون.. وإذا كانت الوطنية تعني دعم المقاومات العربية ضد كل احتلال فنحن مقاومون.. أما أن تصرف الوطنية في الفساد وقانون الطوارئ والفقر.. فمرحباً بالخيانة يا محمد الماغوط..!!

■ رائد وحش
raedwahash@gmail.com

قصص ليست قصيرة جداً.. أبداً!

◄ مهند دليقان

الصدقة

كان الغني يتصدق على الفقير، وما زال.. لكن بشرط واحد لم يقله أحد: أن يبقى الغني غنياً والفقير فقيراً.

بائعة الكبريت

لم تكن تلك ليلة الميلاد . الثلج لا يملأ الطرقات، وليس من مناسبةً تستحق الاحتفال، وبائعة الكبريت لا تشتاق لجدتها كثيراً!، لذا .. باعت أعوادها العشرة لفتىً أضاء جسدها ثم أطفأه..

اشترت رغيفاً ومصاصةً وبالوناً .. وعادت أقلّ حزناً وأقلّ حياة..

ليس من مناسبة تستحق الاحتفال.. لكن الديك الرومي لا ينفك يكبر!!

أحلام عصا

عصا الجلاد لم تحلم يوماً بضرب صاحبها، تلك كوابيسه . العصا تحلم دائماً بعلم تحمله في وجه الريح، يضمها بين معركتين.. ليبث فيها همومه وشجنه الثوري..

الضوء الذي في نهاية النفق

لسنا سذجاً لنصدق كل ما يقوله أصحاب البدلات الرسمية. لكننا كنا فعلاً في النفق، وكنا نرى الضوء الذي في نهايته، ولكن دون أن نعلم مصدره!..

تقدمنا وتقدمنا .. وحين وصلنا نهاية النفق وجدناه مسدوداً .. بمرآة!!

احتضار...

عاش أكثر مما توقع...عاش طويلاً . هو الآن متكئ على حلم ليّن.. وضع السماء في جيب بنطاله والأرض في الجيب الآخر ومات. مات أكثر مما توقعنا!..لكننا مازلنا في جيب بنطاله!!

طريق...

في الطريق إلى جهنم سارت العاهرة والسارق يداً بيد، قالت: لو كان الجوع رجلاً لضاجعته ليل نهار ولشغلته بي عن الخلق.. والسارق قال: الجوع رجلٌ، لكنه شاذ ..

طريق آخر...

على الطريق الآخر، مشى صاحب الجمعيات الخيرية يرفل بثيابه البيضاء ويسترق النظر إلى العاهرة ممنيا النفس بالحور العين..

m.dleakan@yahoo.com

هاي هويتي

◄ فاضل حسون

هاي هويتي سوري أسمر
هاي عيوني لأجلك تسهر
يا وطني أفديك بروحي
وأنت عندي الخط الأحمر

حرق صبره عمي أيوب
وغسل كل شي بنا ذنوب
زلزل قدرنا المكتوب
حضن شارع بنا يكبر
هاي هويتي سوري أسمر

لا مندس ولا مأجور
حقوقي يضمنها الدستور
أهتف أتظاهر أثور
على الفاسد الله أكبر
هاي هويتي سوري أسمر

لا شيوخ ولا ملوك
لا أمن جو يقتلوك
لا مخبر يمشي بجنبك
قضبان السجن تتكسر

تتهدم كل القصور
دولاب الدنيا بيدور
نحفر بأيدينا القبور
للزادو بدمنا السكر
هاي هويتي سوري أسمر

الأوطان التي تؤكل

شاقّةٌ هي الطريق إلى مدينة «واو»، «وطن الرؤى السماوية» لدى طوارق الصّحراء الكبرى.. وعلى ذمة إبراهيم الكوني تتدخّل الأسطورة لتسيير رحلة الأب والابن إلى وطن الحقيقة والطهارة حسب أصول ناموس أهل الباديّة. فلا يتمّ السّفر دون التهام فاكهة الترفاس، ولكن ليس أي ترفاسة نابتة في الرمال، لأن هذه الفاكهة لن تصلح باصاً إلى الوطن إلاّ إذا كانت معضوضةً بنابيْ أفعى قاتلة..

في قصّة الكوني عيون الأب المنطفئة بعد القضمة الأولى خاطبت عيون الابن الذي يأخذ حصته: الآن بدأت الرحلة إلى «واو»..

في رواية «باب الشمس» يجلب يونس الأسدي، خلال تسلله من مخيم شاتيلا في لبنان إلى فلسطين، كيساً من برتقال البلاد .. وفي الفيلم المأخوذ عن الرواية يفتتح المخرج العمل بمشهد وليمة البرتقال، حيث يأكل يونس والدكتور خليل وأم حسن بنهم حيواني، حتى أنهم يكومون تلة من القشور، بينما يونس يقول: بدنا نوكل فلسطين كلها..

كلا المشهدين اللذين ينطلقان من الأكل يحيلان إلى الموت.. الموت كطريق إلى الوطن الأسطوري بنبتة مسمومة جرياً على ناموس قبليّ، والموت تخمةً بثمرات أرض الوطن الضائع..

بالنسبة للموت العاصف بشوارعنا اليوم إلى أي نوع من أنواع الأكل يحيل؟؟

■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2011/04/13) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

يوم لكل سورية..

◄ جهاد أسعد محمد

سمح الكثير من الناس لأنفسهم بالتفاؤل حين هبّت رياح الانتفاضات الشعبية، وبدأت رؤوس بعض رموز الدكتاتورية والعمالة بالتهاوي تحت ضربات الجماهير العربية الثائرة في تونس ومصر، وزاد حماسهم كثيراً حين اندلعت الانتفاضة في ليبيا لتمتد بسرعة إلى عُمان فالبحرين ومناطق أخرى، ورأوا في ذلك بداية رائعة لعصر جديد يتجاوز فيه العرب ما فعلته بهم الهزائم المتتالية على يد الكيان الصهيوني وداعميه، وردا حاسما على مشاريع الفوضى الخلاقة واصطناع الفوالق التناحرية حديثاً، وما أنتجته سايكس – بيكو من تبعية قديماً، وأفرطوا في استبشارهم وغبطتهم للحدود القصوى حين خرجت بعض الجماهير في لبنان مطالبة بإسقاط النظام الطائفي المقيم، وعدّوا ذلك مؤشراً أولياً على نهضة تحررية جديدة عنوانها بداية تجاوز أصول المشاريع الاستعمارية منذ التفافتها المبكرة للشرق قبل أكثر من قرن ونصف مع تحول السلطنة العثمانية إلى «رجل مريض» يجب تقاسم تركته، وما رافق ذلك من اتباع المستعمرين سياسة «فرق تسد»..

لكن التفاؤل على اختلاف سعته واندفاعه، سرعان ما انقلب إلى نقيضه أو كاد، حين تحول الحراك الشعبي في ليبيا إلى اقتتال دموي واستعصاء طويل وتدخل خارجي، وحين فتك «درع الخليج» الرجعي بغطاء أمريكي وعربي وأوروبي بالمنتفضين المعتصمين في ساحة «اللؤلؤة» التي تحولت ركاماً بين يوم وليلة، وحين وُئد الحراك العماني والجزائري والمغربي... ولو مؤقتاً، تحت رماد القهر والقمع ودعم «الأسرة الدولية» للدكتاتوريات.. وأخيراً، حين تم جر الحراك الشعبي الناشئ في سورية بسرعة مريبة إلى مواقع خطيرة..

وإذا كان امتطاء أي حراك شعبي وتلويثه طائفياً أو عرقياً أو عشائرياً هو ديدن كل القوى التي يستهدفها انتفاض الجماهير لحرفه عن مساره وإغراقه في الهامشي أو الثانوي، فإن حدوث ذلك مع حراك شعبي في بلد مثل سورية، في ظروف سورية، ومحورية دور سورية التاريخي، والنسيج الشعبي المدهش لسورية، وممانعة سورية للمشاريع الصهيو-أمريكية وتحدياتها الكبرى، يعني ما هو أعظم من الكارثة وأسوأ من المأساة!.

فسورية ذات التنوع الذي يختصر ويكثّف الشرق بأسره في بلد واحد، والتاريخ العريق في مواجهة المشاريع الاستعمارية والتفتيتية، والشعب الخلّاق المنفتح المتحضّر الذي سمي أبناؤه يوماً: «السادة أبناء الآلهة»، والأرض المعطاء الجامعة لكل التضاريس والثروات والبيئات، سيشكّل وقوعها في فخ «الفوضى الرايسية» أعظم نكسة في تاريخ الإنسانية جمعاء، وسيكون نذير شؤم حقيقياً على قرب انهيار الحضارة البشرية!

قد يرى البعض في هذا الكلام تطرّفاً أو تعصباً أو هذراً، وهذا جائز، ولكن ما يدعم وجهة نظر كهذه هو أمر بسيط للغاية.. إذا كان هذا الشعب بتاريخه العريق وحضارته التي لم تنقطع أبداً وتنوعه المنسجم وأحلامه المشتركة الكبرى سينزلق إلى هذا الدرك، أو سيسمح لأحد بدفعه إليه، عندها مَن، وما الذي سيعيق الإمبريالية المأزومة حدّ الاختناق ودكتاتورياتها التابعة وأدواتها وألاعيبها ومخططاتها عن دفع العالم كله إلى الهاوية؟!

سيحل عيد الجلاء قريباً.. سيحل بكل ما يحمل من رمزية وطنية خالصة، بكل ما يمثّله من وحدة وطنية هزمت واحدة من أعتى إمبراطوريات العصر الرأسمالي في ربع قرن فقط، بكل ما يعنيه من وحدة أرض وشعب وثقافة وتطلعات، بكل شهدائه وأبطاله ومآثره ودروسه، بكل تطلعات أحفاد من صنعوه للحرية والعدالة الاجتماعية والعزة الوطنية، بكل إمكانات الأحياء للإخلاص لتضحيات الخالدين.. بكل قوة كادحيه وشرفائه لهزيمة ناهبيهم والمستبدين بهم.. سيمر ليذكر من خانته الذاكرة أن الأوطان يمكن أن تضيع وتتمزّق وتتبدد إذا لم يحافظ عليها أبناؤها..

ليكن الجلاء فسحة حقيقية للانتماء لسورية الواحدة الموحدة علماً وأرضاً وشعباً..

mjihad@kassioun.org

سورية نحن.. ونحن فقط..

◄ سناء عون

اللعبة اليوم تجاوزت ما يمكن السكوت عنه، فالعزف على الوتر الطائفي الذي باشر على الفور بسفك الدماء، لا مرجعية شعبية له، ولن يحدث شرخاً لأبناء الحي الواحد. فهم الجميع اللعبة سريعاً، بل لنقل إنهم أدركوا السيناريو قبل كتابته.

استنكر الناس هذا اللحن الناشز، وقرروا تحطيم آلته البغيضة، بكل ما لديهم من حب.

ثقافة الحب تلك، التي حاولت آليات الفساد المشبوهة محوها، نمت رغماً عن أنوفهم، في مكان قصي، بعيد عن نظراتهم، في العشوائيات، في المقاهي الرخيصة، في أوراق نقدية قليلة القيمة تُتبادل بين الناس، في دفتر صاحب البقالية. هكذا نشأت شوارع الفقر، وبيوتها التي امتدت في كل البلاد.

بني المكان خلسة عن عيون العسس وتابعيهم الإداريين، الذين لو سمعوا به لهدموه، بحجة مخالفته للشروط القانونية. الفقر الذي جمعهم هو واحد، وهذا أيضاً ما غاب عن الإدارات المحلية هدمه وتفريقه.. لا عرق للفقر ولا طائفة ولا دين، ولذلك كل الشعب هو واحد، واحد فقط.. فكيف يفكرون بتقسيمه إلى أجزاء؟

ذلك الحي الصغير الذي هجرته منذ وقت قصير، والذي يمتد على كامل التراب السوري، عدت إليه مجدداً. أدخل السوبر ماركت لأجد صاحبه يباغتني بسؤال لا ينتظر إجابته.. «أنت بخير؟؟ الحمد الله.. والله خفت عليك».

ابن البلد الدمشقي الذي نشأت معه في حينا القديم، ونتسب حسب دائرة النفوس إلى محافظتين مختلفتين، تبرق عيونه عندما يراني بخير.. أهذا هو من يخيفنا!!؟؟ من يقتل من؟؟؟

تأكدت عندما تجولت قليلاً بذلك الحي أن من سيقف بوجههم:

أم كميل.. تلك الجارة المهووسة بالبيت والأولاد، تجلس منذ الصباح على باب بيتها، بانتظار عودة صغارها من المدرسة.. تضحك عندما تراني أركض باتجاهها:

«وين باقي الولاد؟؟». أرد عليها ضاحكة: «سبقتهم».

أم كميل لا تنسى في عيد الفصح توزيع البيض على الجميع، أما مأكولات عيد البربارة فهي لكل الحي.

أم كميل أهدتني سلسلة ذهبية لصورة العذراء قائلة: «هي مشان العدرا تحميكي»، من يومها والعذراء لا تفارق عنقي، كرمى لأم كميل فقط..

أبو مروان.. الجار الذي لم ينجب أطفالاً، كنت على الدوام ابنته الصغيرة. حكاياته التي كانت مخبأة لأبنائه، تسير في كل الحي، واقفة كحاجز منيع ضد أية تعبئة غير مشروعة..

وسواره الذي ألبسني إياه هو ما بقي من حلي والدته، نجمة ملونة بخمسة ألوان. قال: «احمليلها حتى يحميك الله.. وأيضاً كرمى له حملت سواره على الدوام»..

القابلة أم جاسم التي ولّدت كل أبناء الحي، نفخت في أذانهم، تلت آياتها في وجوههم. لن تسمح بدم يسيل في ذلك الحي.

هي من علمنا اللعب النظيف عندما نتعارك بعنف، من يومها ولعبة المعارك الدائرة بيننا، تنتهي ويعود الجميع إلى البيت سالمين.

هي من يدور «بطاسة الرعبة» عندما يرتجف أحدنا خوفاً، هي من تقوم بكل الرقى، تذيب الرصاص لتفك الحسد، ترش الرز لجميع الأعراس. أظنها اليوم تحضر طاستها لكل أبناء سورية.

أم خالد.. الخجولة، صوتها يكاد لا يسمع. لا يهمها استبدال زجاج النوافذ كلما كسره أطفال الحي الشياطين. صوتها يعلو فقط عندما لا نرد عليها، وهي تنادي علينا لنوصل أكياس البندورة والفليفلة وباقي الخضار، إلى منازلنا. خضارها التي تعتز بجودتها ومذاقها من حوران.

أبو نضال الذي يوزع دعاءه للجميع، كما يوزع التفاح الرنكوسي، ولا ينسى أبداً تخزين الكثير منه لأيام الضيق. سيقتل ولده لو أزعج بنت الجيران.

وروز الأرملة الوحيدة.. التي تكفلت بغسيل ثياب كل شباب الحي عندما عادوا ملطخين بالطين من سباحة ليلية وهم يبحثون عن ابن الحي الضائع.. تقضي كثيراً من وقتها وهي تضفر تعويذتها الخضراء لفريق الحي لكرة القدم، حتى يعودوا منتصرين، وقبل النصر تضعها ليعودوا سالمين.. روز أيضاً ربطت يدي بقماشتها المباركة ليحميني الله أيضاً.. حملت خيطها الرفيع وكذلك فعل الشباب.. كلنا وضعناه أيضاً كرمى لروز..

لم تكن حارتنا الصغيرة التي جمعت فقراء من كل المدن، إلا نموذجاً سورياً صغيراً مثل عالمنا الصغير.

اليوم، وأنا أنظر إلى كنوزي من ذلك الحي القديم أراني أشبهك سورية.. أبدو كفسيفساء دمشقية.

حسب القانون الطبيعي، سورية اليوم كفريق كرة القدم في ذلك الحي القديم، حارسه دمشقي، ودفاعه: يتنوع بين السهل، والجبل، والساحل، والجزيرة، هجومه: جنوبي، شمالي، غربي، شرقي، والجميع بأيديهم تميمة، أم كميل، وأبو مروان، وروز، وأبو نضال، وأم جاسم، وأم خالد ....

هي ذي سورية.. سورية نحن.. ونحن فقط.. ■■

بين قوسين

عن المكتوبجي

◄ خليل صويلح

هل يختفي «المكتوبجي» بزيه القديم وحواسه المستنفرة لكل ضمة وفتحة وكسرة وإشارة تعجّب في نص ما؟

المقصود بالمكتوبجي هنا هو الرقيب العصمليَ الذي كان يراقب الصحف بعدسة مكبّرة، عسى أن يلتقط عبارة هنا، وكلمة هناك، ووأدها على الفور. الحديث عن قانون إعلام جديد في سورية، يحتاج إلى هيكلية أخرى، تضع في صلب اهتمامها، ما وصل إليه الإعلام من انفتاح ورحابة في مناقشة القضايا الملحة التي تخص الشارع. وتزيح الغطاء عن بئر الفساد، ذلك أن الصحافة النزيهة والجريئة هي الخندق الأول لحماية أي مشروع وطني. ينبغي أن نعترف أن الفساد لا يطال المسؤول الفاسد فقط، بل الصحفي الفاسد أيضاً، لأنه شريك معلن في تحسين مواصفات صفقة ما، ولطالما قرأنا معلّقات في مديح هذا المسؤول أو ذاك، لنكتشف لاحقاً، أن المدّاح حصل على مظروف ما، أو على سيارة من مؤسسة المسؤول، وأحياناً يحصل على مخصصات شهرية. يحتاج الإعلام أيضاً إلى رؤية عصرية للتطور المذهل الذي أضافته الصحافة الالكترونية في فضح انتهاكات بالجملة، فيما لا تزال بعض الصحافة الورقية تغرّد بمزايا مضادة، لا يصدقها أحد. الوثائق هي المدماك الأول لأية مادة صحافية، ولكن ماذا لو تحوّلت الوثيقة التي يمتلكها الصحفي إلى ورقة مساومة للمسؤول؟ هذا يحصل كثيراً، وفي وضح النهار، وفي المقابل لا ننفي وجود من يرفض بيع وثائقه، في سبيل إعلاء شأن الحقيقة، ووضع بصمة في تاريخه المهني.

لا نريد قانون إعلام مليء بالثغرات، يصنعه إداريون في غرف مغلقة، فالأمر يحتاج إلى مائدة مستديرة للنقاش، تحمي الصحافي، مثلما تدافع عن الحقائق، وتحترم القارئ في المقام الأول.

هل سنستيقظ قريباً على صحافة محلية تنافس الصحف الوافدة؟

هذا ما نأمله بالتأكيد، فمحاربة الفساد بكل جبهاته تحتاج إلى مانشيتات شجاعة، وليس إلى كلمات متقاطعة يصعب حلها. أو إلى بلاغة جوفاء تدعو إلى التثاؤب.

هل سيختفي القارئ الذي يقول باطمئنان: أنا لا أقرأ الصحف المحلية؟

khalil.s@scs-net.org ■

شعب واحد

هل يمكن أن يخيّم الخوف بهذه القسوة على الحياة العامة للناس؟؟؟ خوف ثقيل من النوع الذي لا يعرفه البشر إلا في أجواء الحروب الأهلية، حيث يصبح سعر الإنسان رصاصة طائشة؟ لماذا فقد الناس الثقة بهذه السرعة؟؟ ما الذي دفع البعض إلى اتخاذ إجراءات الحماية القصوى؟؟ وما الذي يدفع الشوارع إلى خلوها شبه الكامل من الناس مع حلول الظلام؟ هل يعقل أن الذاكرة الجمعية فقيرة إلى هذا الحد حتى تضيّع التاريخ الطويل من السلم الأهلي؟؟ بالتأكيد ثمة خلل يفصح عن نفسه بصورة بشعة لا يمكن لمن اعتادوا على حياة طبيعية أن يتقبلوه، لكننا جميعاً نساهم في إعلاء هذا الخوف حين ننكفئ في منازلنا تاركين البلد فريسة للوحشة.

كلنا يعرف أن فكرة الشعب لا تأتي من دساتير وقوانين تنظم الحياة بمقدار ما هي خارجة من بوتقة التعايش والانصهار بالهموم ذاتها، في المكان والزمان ذاتهما.. ولنا أن نجد ملايين القواسم المشتركة في ثقافة الطعام واللباس والغناء، في عادات الزواج والفرح، في كل شيء، ومن كل شيء..

نحن شعب واحد، الآن أكثر من أي وقت سبق، وعلينا أن نكون كذلك أكثر، لأن وحدة الشعب ستصون وحدة ترابه وهوائه و... أمانه.

نحن شعب واحد لأننا نحب، ولأننا نفهم أن الحياة تُترجم في المحبة، والمحبة لا معنى لها دون تشارك..

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org زار موقعنا بين عددين 250.316 زائراً